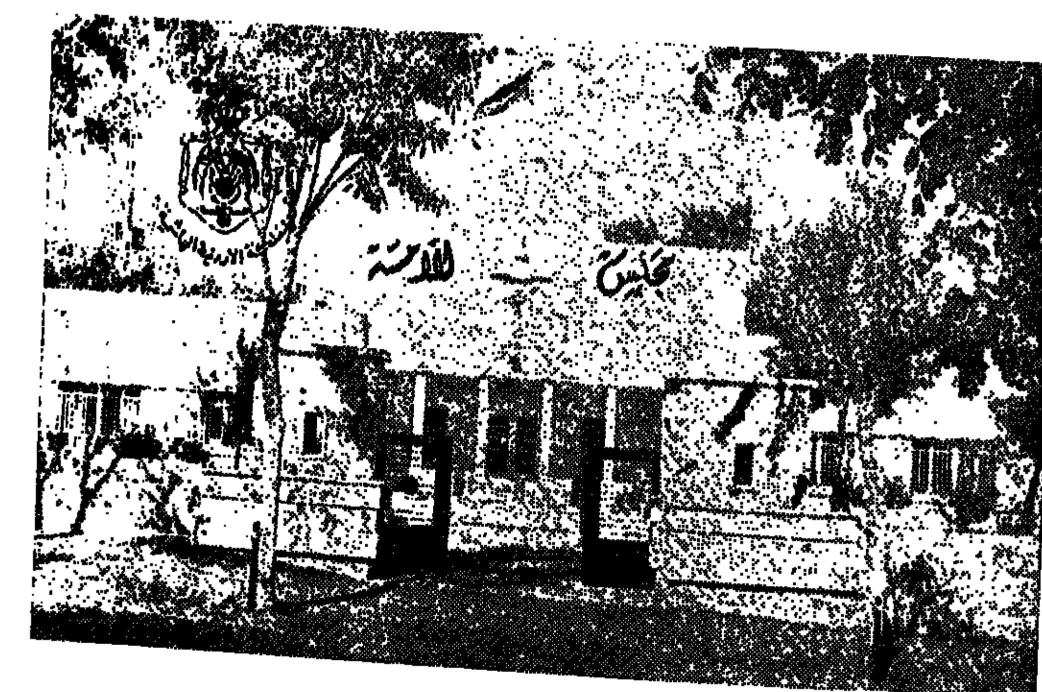
رقم التسلسل	رقم التسجيل	اسم القانون او المشروع او الاتفاقية	اعمال مجلس النواب	اعمال مجلس الاعيان
٣٣	٦٥٩	مشروع قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الحقوقية لسنة ١٩٦٣	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ٦/٣/٦٣ ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
٣٤	٦٦٠	مشروع قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٢ – ١٩٦٣	احيل الى اللجنة المالية بتاريخ ٦/٣/٦٣ ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
٣٥	٦٦٢	مشروع قانون معاملات تسجيل الاموال غير المنقولة لسنة ١٩٦٣ .	لم يحل بعد على اللجنة المختصة .	



ملحق الجريدة الرسمية

مذاكرات ومناقشات مجلس الامة الاردني السابع

« العدد ١٦ » الاحد : ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٨٢ هـ ؟ الموافق ٢١ نيسان سنة ١٩٦٣ م « المجلد ٧ »

مجلس النواب

الجلسة السابعة عشرة يوم السبت في ٢٠ نيسان سنة ١٩٦٣

جدول الأعمال

هكذا في الأصل

صفحة

مجلس النواب

محضر الجلسة

اجتمع المجلس علنا وبنصاب قانوني في الساعة الحادية عشرة صباحاً من يوم السبت الواقع في ١٩٦٣/٤/٢٠ برئاسة معالي السيد صلاح طوقان رئيس المجلس وبحضور سكرتير عام مجلس الامة بالوكالة السيد خليل عصفور .

وحضر من الحكومة دولة السيد سمير الرفاعي رئيس الوزراء ووزير الدفاع واصحاب الدولة والسماحة والمعالي السادة : سعيد المفتي نائب رئيس الوزراء ، كبير العلماء الشيخ عبد الله غوشه قاضي القضاة ، عبد الرحمن خليفه وزير المالية ، صالح المجالي وزير الداخلية ، عاكف الفايز وزير الاشغال العامة والمواصلات ، راشد النمر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ، علي نصوح الطاهروزيرالزراعة الدكتور حازم نسيبه وزير الخارجية ، حنا خلف وزير العدلية والانشاء والتعمير ، الدكتور صبحي امين عمرو وزير الصحة ، الدكتور خليل السالموزير الاقتصاد الوطني ، حسن الكايدوزير التربية والتعليم

افتتاح الجلسة

الرئيس : النصاب قانوني اعلن افتتاح الجلسة

بسم الله الرحمن الرحيم

نبحث الآن في المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم :

١ — تلاوة محضر الجلسة السابقه

الرئيس : يتلى محضر الجلسة السابقة .

الجميع : نصادق على ما جاء فيه ونعفي السكرتير من تلاوته .

رئيس الوزراء ووزير الدفاع : معالي الرئيس قبل ان يبدأ المجلس الكريم في جدول الاعمال وهو مناقشة البيان الوزاري ارى من واجبي ان اعلن لاطلاع المجلس المحترم الذي يمثل الشعب والامة انه حدث اليوم بمزيد الاسف بعض الحوادث في جنين والقدس ففي الصباح الباكر قامت مظاهرات في جنين عنصرها الاساسي بطبيعة الحال طلاب المدارس هؤلاء الاطفال الابرياء الذين يحرضهم دعاة الشر ويسوقونهم الى الفتن والابتداء باعمال الشغب ثم تندس بينهم عناصر التخريب والهدم لتنقلب الامور الى فوضى ، وبناء على التعليمات المشددة التي كانت الحكومة قد اصدرتها في مناسبات مماثلة وقعت قبل يومين في نابلس وجنين والخليل ايضاً لم تتخذ سلطات الامن سوى ابسط ما يترتب عليها اتخاذه من اجراءات للمحافظة على النظام فكانت قوات الشرطة فقط بأقل حدودها الممكنة هي التي ترافق هذه المظاهرات لتضمن سلامة سيرها وانهائها بسلام وضمن النظام وهذا هو ما وقع اليوم ايضاً ولكن مما يؤسف له أشد الاسف ان اسلحة اوتوماتيكية استعملت في الصباح في هذه المظاهرات وكان المشجع لاستعمال المتظاهرين لهذه الاسلحة عدم وجود قوات كافية من الامن لتردعهم عن هذا الامر وقد اطلق الرصاص من هذه الاسلحة بعضها حربي وبعضها مسدسات واصيب احد رجال الامن العام مما استدعى الحكومة لأن تقوم بواجبها في صيانة الأمن فاصدرت اوامرها بنزول الجيش لحماية المواطنين والممتلكات ولأخماد الشغب وبمجرد ان نزلت قوات الجيش الى الشارع تفرقت المظاهرة وانتهى كل شيء ولكن مايدعو الى ابلغ الحزن

والأسى ان هذا الحال وقع في القدس ايضاً فخرج طلاب وطالبات مدرستين بينما كانت قوات الامن وهي قوات الشرطة فقط تنفذ التعليمات الشديد التى اصدرت اليها بعدم التعرض لاي احــد والسير مع المظاهرة حتى تنتهي الى النتيجة السلمية ولكن تطورت المظاهرات واندس بين صفوف الطــلاب الابرياء والطالبات بعض المخربين والهدامين وكان من دواعي أسفي وأسف الوزارة بكاملها ان نعــلم من محافظ القدس انه وجدت اسلحة نارية بيد هؤلاء الطلاب وان المظــاهرة دخلت الى المدينة القديمــة فبدأ اطلاق الرصاص من البيوت والنوافذ والشوارع دون ان يكون هناك أي مبرر ودون ان تكون هنــاك اية اسباب تستدعي مثل هذا التصرف الا قصد اثارة الفتنة .

وبعد ان ابلغني المحافظ ان الامر قد تطور الى وضع خطير جــداً يهدد سلامة المواطنين ويعرض المدينة المقدسة الى اضطراب امنها واطمئنانها خصوصاً في هــذا الجو وهذه الظروف التي تمتلىء بها الأماكن المقدسة بالسائحين وطلب اتخاذ اجراءات اقوى لصيانة الامن ، فقد اصدرت باعتباري المسؤول الاول عن الامن والنظام امري بمنع التجول في القدس وبأن تتولى قوات الجيش مسؤولية اعادة النظام الى نصابه .

الرئيس : ننتقل الآن الى جدول الاعمال هل يوجد اية اوراق واردة او اعتذارات ؟

السكرتير العام بالوكالة : كلا

٢ ــ مناقشة البيان الوزاري

الرئيس : قبل المناقشــه الذي ارجــوه من حضرات النواب مراعاة الناحية الدستوريــة في مناقشة البيان الوزاري وبالتالي مراعاة النظام . الناحية الدستورية ان تكون المناقشة في حدود البيان الوزارى وضمن هــذه الزاوية بالــذات ، وبالنسبة للنظام الداخلي كل واحد ممنوع عليه مقاطعة الآخر وان يحافظ على النظام وعلى دوره وبالتــالي عدم المساس بالنواحي الشخصية مما يؤدي الى منع المتكلم من الكلام بالاستناد الى المــادة (٦٢)* من النظام الداخلي .

الدكتور الريماوي نائب رام الله : معالي الرئيس

قبل المناقشة اريد ان الفت النظر الى نقطة ارجو الاهتمام بها واريد جواب الحكومة عليها قبل المناقشة في البيان لأني اكره أن يسجل هذا الكلام على لسان اية حكومة سواء نالت الثقة او لم تنلها ...

الرئيس : قل هذا في مناقشة البيان يا دكتور ، ارجوك يا أخي ، اسألهم سؤالا عند المناقشة ، ارجوك والآن من يود الكلام يسجل اسمه .

« وهنا ابدى السادة التالية اسماؤهم رغبتهم في الكــلام » .

١ ــ الدكتور عواد عواد
٢ ــ ياسر عمرو
٣ ــ شكيب الجيوسي
٤ ــ كامل محي الدين
٥ ــ الدكتور احمد خريس
٦ ــ الدكتور حاتم ابو غزالة
٧ ــ قــاسم بولاد
٨ ــ محمد الخشمان
٩ ــ عبد اللطيف العنبتاوي

* المادة ٦٢ ــ
لايجوز .طلقاالمساس بكرامة المجلس او رئيسه او الخوض في الشخصيات او اسناد امور شائنة بسوء قصد او ارتكاب اي امر من شانه ان يخل بالنظام .

١٠ــ الدكتور قاسم الريماوي
١١ــ صدقي الجعبري
١٢ــ نجيب الاحمد
١٣ــ اسحق الدزدار
١٤ــ ابراهيم كريشان
١٥ــ انطون البينــا
١٦ــ نجيب الرشيدات
١٧ــ خليل السلواني
١٨ــ يوسف العظم
١٩ــ الشيخ مشهور الضامن
٢٠ــ منصور السعد البطاينة
٢١ــ عبد القادر الصالح
٢٢ــ محمد المعايطة
٢٣ــ اسماعيل حجازي
٢٤ــ عبد الرحيم جرار
٢٥ــ يوسف التكروري
٢٦ــ فيصل الجازي
٢٧ــ احمد اللوزي
٢٨ ــسليم البخيت
٢٩ــ ادريس التــل
٣٠ــ حافظ الحمد الله
٣١ــ مخائيــل الهلسا
٣٢ــ يوسف عبده
٣٣ــ ربحي مصطفى
٣٤ــ مطلق الحديد
٣٥ــ الدكتور داوود الحسيني
٣٦ــ محمد كامل الحاج حسن
٣٧ــ محمود الراشد الخزاعي
٣٨ــ عــلي الرحي
٣٩ــ محمد سالم الدويب
٤٠ ـ سامي حــداد

الرئيس : الكلمة الآن للدكتور عواد عواد

ــ ١ ــ

الدكتور عواد نائب طولكرم

معالي الرئيس .. حضرات النواب

انني في هذه الظروف الجليلة الحاسمة التي يتركز فيها اهتمام الجماهير العربية الى الاحداث الرائعة التي تأخذ مجراها في البلاد العربية الشقيقة ، نحو تحقيق اهدافها في الوحدة والحرية والاشتراكية ، اتجــاوز الكثير عن ما جاء في البيان الوزاري حول السياسة الداخلية والخارجية واقتصر في ردي على الناحية العربية من البيان حتى اقوم بواجبي في التعبير عــن مشاعر ورغبات الناخبين الذين حملوني الامانة وانابوني في التكلم باسمهم في هذا المجلس جاعلا رائدي الصراحة التامة لا تأخذني في الحق لومة لائم .

تعيش امتنا العربية الآن فترة بالغة الاهميــة والخطورة ، فترة تقرر مصير الاجيال العربيــة المعاصرة والقادمة ، وتشكل نقطة تحول شامل في تاريخها يتصل بوجودها وكيانها وصميم حياتها . وقد تولت الوزارة الحاضرة زمام الحكم في هذه المرحلة الحاسمة التي تجتازها الأمة العربية في شتى اقطارهــا والتي تحتم علينا في هذا المجلس كممثلين لجماهير الشعب العربي الواعي في الأردن ومعبرين عن ارادته الناضجة ان نرتفع الى مستوى الاحداث الخطيرة التي تمر بالعالم العربي والتي لاتحتمل أي تهاون أو مواربة أو مداراة ، بل تفرض علينا كمسؤولين امام الله والشعب والتاريخ ان نلتزم جانب الصراحة في القول والجرأة في الحق ، واضعين نصب اعيننا دوما الاهداف التي اجمعت عليها الامة العربيــة في الوحدة والحريــة والأشتراكية .

ولقد استمعنا الى البيان الوزاري الذي تــلاه دولة رئيس الوزراء في جلسة يوم السبت الماضــي طالبا الثقة لحكومته على اساسه . ونحن نعلم ونوافق

بان المجتمع الاردني هو جزء من المجتمع العربي يشترك معه في رسالته وتراثه وعقائده وعاداته ونوازعه واشواقه على حد ما جاء في البيان . غير اننا نصبو ان يلتحم هذا الجزء الهام من الوطن العربي باجزائه الاخرى الزاخرة بالحيوية والعزيمة والزاحفة بخطى واسعة نحو تحقيق الاهداف المقدمة ، وان لا يبقى متخلفا وراءها وكأنه غريب عنها. فما الذي فعلته هذه الوزارة ، بل ما الذي تستطيع أن تفعله في هذا السبيل لو ارادت أن تفعل شيئاً ؟

ما دام ان رئيس الوزراء يريد الحرية لبني وطنه فكان حريا به أن ينص في بيانه الوزاري على رغبته في الغاء قانون الدفاع وجميع القوانين الاستثنائية التي سنت في العهود الغابرة والتي لا يمكن أن تتفق وحرية الفرد أو حرية المجتمع . وما دامت هذه القوانين قائمة فلا يمكن الا ان يساء استعمالها كما حدث بالفعل في عهد وزارات الرفاعي السابقة . ومازالت هذه القوانين قائمة فان اساءة استعمالها تعرض المواطنين للاعتقال والتنكيل والتعذيب . ثم أين هي الحرية ؟ هل الحرية هي أن نكم افواه الشعب عن فضح الباطل والمستغلين ؟ هل وقف ارسال برقيات النواب وغيرهم من الهيئات في هذا البلد الى وفود الوحدة بالقاهرة مهنئين يعتبر في نظر دولة الرئيس حريه وخصوصا بعد أن قبضت الحكومة رسوم هذه البرقيات ؟

ان الايمان بحرية الفكر والتعبير عن الرأي بالوسائل المشروعة وفي حدود القانون على حد قول دولة الرئيس كلام ظاهره الحق وباطنه غش وتضليل فالذي يؤمن بحرية الفكر والعقيدة والتعبير عن الرأي لا يقيد هذا بحدود قوانين جائرة وضعها اناس ليكمموا افواه الشعب .

لقد سمعنا كثيراً من جميع رؤساء الوزارات السابقين بما فيهم دولة الرفاعي بان الغرض هو ايجاد المواطن الصالح ، هذا كلام قديم ومعاد ولا يقصد به الا الضحك على الدقون ، ان جميع الوزارات السابقة بما فيها وزارات الرفاعي كانت تستعمل التعذيب والارهاب والاعتقال للضغط على المواطنين

وزير الاشغال العامة والمواصلات (مقاطعاً) معالي الرئيس ارجو من النائب ان لايخرج عن الجلسة البيان الوزاري .

— ضجة —

الدكتور عواد نائب طولكرم : (مداوماً) انا لا اخرج عن البيان . . فهل بهذه الطريق يصلح المواطن يادولة الرئيس ؟ ان هذه الطريقة هي افساد للمواطن وتشجيعه على ان يكفر بكل ما هو صالح .

واذا كان دولة الرفاعي يريد حرية الفكر وحرية التعبير ، فلماذا كل هذه المراقبة على الصحف؟ ولماذا تصدر التعليمات لهذه الجريدة أو تلك بالكتابة في هذا الموضوع أو ذاك وباتجاه معين مخصوص؟ اضرب مثلا على ذلك : اخبار الامام المخلوع وعن قرب دخوله صنعاء مما لا يصدقه طفل في هذا البلد .

لقد تعرض رئيس الوزراء الى الاحزاب فقال انه ينوي ايجاد نظام الحزبين ، يجب ان يعلم دولة الرئيس ان نظام الحزبين أو الثلاثة احزاب لا تفرض من الاعلى ، اي من الحكومة ، وانما تنشأ من الأسفل ومن القاعدة الشعبية وعلى تطور الزمن ، ويتكون الحزبان ان كانت هنالك وجهات نظر مختلفة يريد كل حزب ان ينفذ وجهة نظره . فالحزبان الجمهوري والديمقراطي في امريكا لكل منهما نظرة خاصة في تسيير دفة الأقتصاد . وحزبا المحافظين والعمال في بريطانيا لكل منهما وجهة نظره في السياسة والأقتصاد البربطاني . اما نحن هنا في الاردن فلسنا مختلفين على

شيء وانما كل همنا وكل وآمالنا تتعلق بهدف واحد هو أن نكون قسما من الدولة العربية الكبرى ، اذ بهذه الطريقة وبها وحدها فقط نستطيع أن نسترد فلسطيننا العزيزة . اما أن نبقى نتغنى ليل نهار بان قضية فلسطين هي قضية العرب الاولى واننا نقف على اطول خط للنار ، فان هذا الكلام لا يقصد منه الا الاستهلاك المحلي واللعب بعواطف الجماهير ، الذي يريد أن ينقذ فلسطين حقاً عليه أن يضحي والتضحية تكون بان نندمج في الدولة العربية الكبرى .

ثم لماذا لم تتعرض الحكومة لموضوع قضية اليمن ؟ ولماذا لم تعترف بها لحد الآن ؟ لقد مضى على النظام الجديد في اليمن اكثر من ستة اشهر واثبت انه راسخ البنيان ، وحري بنا أن نعترف باليمن باقصى سرعة ممكنة حتى نضع الامور في نصابها . ام مازال دولة الرئيس يعتقد ان خنجر الاسلام البدر اصبح على مشارف صنعاء ؟

اورد البيان ان الاردن بضفتيه يعتبر نفسه احدى القوى العربية الواعية المنطلقة ، يتجاوب مع الوعي القومي في العالم العربي باسره ، وان رسالة الاردن عربية عريقة موروثة تستطيع أن تجعل منه اداة ايجابية فعالة تسهم بنصيبها الكامل في بناء الوطن العربي على روابط الاخوة والمساواة . هذا صحيح ، ولكن اردننا الحبيب في عهده الحاضر يقف — مع الاسف الشديد — بمعزل عن التأثير والتجاوب بهذه التيارات المباركة والتطورات السريعة التي تبرز الطاقة النضالية الجبارة لهذه الامة العريقة وتشق طريقها نحو الوحدة العربية التي اشرقت شمسها في افق الوطن العربي الكبير .

يقول دولة الرئيس بصريح العبارة : اننا في هذا الوطن الصابر المجاهد نؤمن بحتمية الوحدة وبان هذه الوحدة هي الهدف الامثل لجميع الشعوب العربية لانها سبيل الرخاء والمنعة والقوة . وسبيل الأردن الى بقائه ودفاعه عن نفسه وعن غيره من الاقطار العربية المجاورة . ونحن نقول : طالما ان الامر على هذا القدر العظيم من الاهمية والخطورة ، افلا يتوجب علينا أن لا نتأخر لحظة واحدة عن الركب المنطلق في اتجاه المجد والكرامة والعزة القومية ، وان ننهض بمسؤولياتنا ونبذل كل تضحية وجهد في سبيل اقامة الدولة العربية الكبرى ضالة العرب المنشودة .

اجتمعت وفود الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والعراق في القاهرة قلب العروبة النابض وقلعة وحدتها الصلبة الشامخة ، ووضعت اسس الاتحاد لهذه الاقطار الثلاثة في دولة عربية راسخة البنيان ، عزيزة الجانب تفتح للعرب آفاقاً جديدة رحبة من القوة والرفعة والمجد والسلطان .

وهذه دولة الكويت الفتية الحديثة تعلن في بيان رسمي امام مجلس الامة الكويتي بان الكويت بلد ديمقراطي يحكمه الدستور والسيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعا وان حكومة الكويت ترحب بالوحدة وستعمل على أن تلائم بين اوضاع الكويت وبين الاسس التي ستبنى عليها وحدة الاقطار العربية وان من اهدافها أن تندمج في الكيان العربي الموحد .

والشعب العربي في الاردن يعز عليه ان يرى اشقاءه في الاقطار العربية الاخرى يرتبطون بروابط الوحدة المقدسة ويجد الابواب موصدة في وجهه تحول بينه وبين تحقيق امنيته الغالية في الاسهام الفعلي في اقامة الوحدة العربية والاشتراك في اعيادها .

وفي صدد (قضية فلسطين قال دولة الرئيس : اننا نوقن ان هذه القضية لا يمكن ان تحل الحل الذي يضمن لاهلها استرداد حقوقهم المغتصبة الا اذا توافرت للعرب في كل قطر ارادة النضال المشترك

ومست بهم وحدة المصير والاخطار المداهمة عن الخلافات العرضية والسياسات المحلية . اجل انه يشترط توفر ارادة النضال المشترك لدى العرب لاسترداد الحقوق المغتصبة . فاذا كنا جادين فيما نقول فسبيلنا الى ذلك واضح جلي وهو ان تنضم القوات المسلحة في الاردن الى الجيش العربي الموحد وتصبح جزءاً لا يتجزأ منه ، ولا تتوافر ارادة النضال المشترك بغير ذلك .

قال دولة الرئيس ان من اولى مهمات وزارته اقامة علاقات الاردن باشقائه العرب على اسس من المحبة والثقة المتبادلة والاحترام المتقابل والتعاون التام في بناء وحدة عربية تحقق للامة آمالها الكبار واهدافها السامية .

وانا اقول لدولة الرئيس بدون لف او دوران ان وجوده في الحكم يقف سدا منيعا دون تقارب الاردن بشقيقاته الدول العربية .

استطيع أن اقول الشيء الكثير في هذا المضمار ولكن نبل الهدف الذي ارمي اليه يمنعني عن الاسترسال ، فاكتفي واصرح بان ماضي السيد الرفاعي في الوزارات الاردنية العديدة قد افقده كل ثقة من المواطن العربي في الاردن ومن جميع القائمين على بناء الوحدة العربية العتيدة . ولذلك فانني بملء في احجب الثقة بهذه الوزارة التي لا تتمتع باي نصيب من تمثيل الشعب وتأييده.

اذا كان دولة الرفاعي يريد حقا للامة العربية أن تبنى وحدتها وتصل الى اهدافها فما عليه الا ان يتخلى عن الحكم فورا ويفسح المجال لحكومة قومية تتمتع بثقة الشعب وتمثله تمثيلا صحيحا وتأخذ بيده الى ميدان البناء والعمل الى جانب اخوانه تحت راية الوحدة يرتل معهم نشيد «الوطن الاكبر» ويضم صوته الى اصواتهم في نداء « الله اكبر ، الله اكبر » .

— ٢ —

الرئيس : الكلمة الآن للسيد ياسر عمرو

السيد عمرو نائب الخليل :

معالي الرئيس حضرات النواب

اني وانا استهل هذه الكلمة لمناقشة البيان الوزاري اود ان اشير الى حقيقة اولية من حقائق الحياة السياسية وهي هل ان الثقة بالكلمات التي تسجل على الورق فحسب بل هي ايضاً الثقة بالذين تنطلق على السنتهم تلك الكلمات وعندما كنت استمع الى دولة الرئيس يلقي بيانه الوزاري قفز الى ذهني تساؤلات كثيرة عن نظريات الحكم وفلسفة السياسة والمبادىء التي تقوم عليها الاسس العملية لحكومة صالحة ، وعقلية القائمين عليها. ويبرز هنا سؤال كبير كبيرا بى ان يضيع مع التساؤلات الكثيرة ، هل الماضي له حسابه في الحاضر يؤثر ويتأثر ، هل التاريخ السياسي يتعارض مع تبني الشعارات المرحلية ومدى التنسيق بين السياسة كسلك وبين الظروف كمرحلة ، والى اي مدى يمكن ان نفرق بين شخص السياسي واقواله وافعاله وامكانية تطبيقها وما هي العلاقة بين الخلق والسياسة .

واذا كنت ارغب كل الرغبة في تجنب اي حديث في هذا المجال يمكن ان يتجه الى الاشخاص فانني احس احساسا عميقا بان واجبي كنائب يحتم على مناقشة البيان من خلال فهمي لطبيعة المرحلة العربية اولا ومن خلال النوعية من الرجال التي يتوجب على بلدنا ان يضع مصيره بين ايديهم لتنسجم مع منطلق المرحلة وطبيعتها . ان عقلية رجل الحكم يا حضرات الزملاء هي التي تحدد اتجاهه وترسم اسلوبه في العمل السياسي وان التاريخ خير مرشد لدرس العقلية الحاكمة . ان السياسة فن رفيع ترتبط ارتباطا

وثيقا بالعلوم الاخرى كعلوم الفقه والاخلاق والفلسفة والتاريخ وهذا الارتباط يهذب من مفهومها التقليدي

رغم ايماني بان الظروف تؤدي الى تغيير السلوك السياسي مؤيدا بذلك النظرة الحركية لا السكونية للسلوك الانساني فان العقلية لها اكبر الأثر في تطبيق المنهاج لدرجة انها تخلق العمى السياسي في بعض الاحيان اذا اصرت على تحجرها . فالسياسة الناجحة هي الاسلوب الذي يحدد القيم العالية للانسان الفرد ، ومن هنا يقترن اهمية سياسة ما باهمية تطبيقها وتنفيذها ونوازع ودوافع العاملين فيها التي تحدد مواقفهم ، لذا فسياستنا الاردنية الداخلية والخارجية . لا يمكن ان تفهم الا من خلال تحليل شامل لمختلف الفئات ذات المصالح الخاصة او الضاغطة التي يتألف منها المجتمع الاردني .

معالي الرئيس حضرات الزملاء

ان كل من يستمع الى البيان الوزاري يحسب انه بيان كتب لمواطنين في غير هذا البلد ولشعب هو غير هذا الشعب — انني اقولها ، اقولها وبصراحة بأن روح البيان الوزاري ومضمونه ما تزال بعيدة كل البعد عن فهم منطلق الاحداث الظافرة في وطننا العربي الكبير ، وبعيدا كل البعد عن الغوص الى اعماق الازمة الاردنية من خلال الثورات العربية التي اجتاحت اجزاء هامة واساسية في المنطقة العربية .

في حين اننا كوطن واننا كشعب في مكان القلب من كل ما جرى ويجري في المنطقة ، واننا كوطن واننا كشعب غير قادرين على تجاهل هذه الانتصارات الظافرة التي ارتفعت اعلامها في اجزاء من وطننا العربي الكبير ، بل اننا لمعنيون كل العناية مهتمون كل الاهتمام في تحسس مكاننا من هذه الاحداث نبحث عن دورنا القومي في صناعة المستقبل العربي والمشاركة في خلق التاريخ العربي المجيد . هذا البيان الوزاري اتى بهذا الشكل لان الحكومة التي قرأته علينا ليست في سوية الاحداث العربية بحيث نضع بلدنا حيث ينبغي له ان يوضع في مقدمة الركب العربي التقدمي المتحرر ، فالحكومة لم تشترك لا كافراد ولا كمجموعة عقائدية في صنع وخلق هذا التيار العربي الهادر الذي اخذ يقتلع من طريق امتنا الكثير الكثير من اسباب ضعفها وعجزها ليضعها بثقة وايمان في طريق التقدم القومي وعلى مستوى العصر الذي نعيشه وامام المسؤوليات القومية والحضارية التي نواجهها ، وهي كافراد ومجموع اختارت في كثير من مراحل حياة هذا البلد ان تكون احدى العقبات الكبيرة التي تقف في وجه تطوره وانطلاقه في طريق الوحدة الصادقة امل شعبنا والحرية الحقيقية الاصيلة النابعة من قلوب جماهيرنا حين مثل ابرز وجوهها ادوارا ليست من الحرية او فهم للحرية ولا هي من حيث ايمانه بحق الشعب بها في شيء ، فجاءتنا تتحدث عن الحرية وهي تتصور ان مواطنينا مجرد احجار شطرنج ليس عليها الا ان ترسم لهم الرقعة المناسبة ليقيموا ما بين بيادق سود او بيادق بيض في محاولة تقليد عاجزة للحياة الحزبية في الغرب دون اي ادراك للعوامل التي احاطت بالغرب فخلقت مثل هذا النظام والفروق بين طبيعة العوامل المؤثرة في حياتنا لتجعل مثل هذا الاصطناع في حياتنا السياسية امراً مكتوبا له الفشل المحتوم .

معالي الرئيس ، حضرات النواب

انني اؤمن بان اي نظام حزبي لا يمكن ان يقوم وينجح ما لم ينطلق من الايمان الصادق بحق الجماهير في ان تختار العقيدة السياسية التي تريد ان تنتظم انتظاماً حراً في صفوفها وبالاخلاص الاكيد لهذه الحقيقة ،

واذا كانت الحجة لا تقرع الا بالحجة كما قالت الحكومة فاني اعتقد بان من واجب الحكومة ان تلجأ ومنذ الآن الى ازالة كل حظر عن نشاط العمل الحزبي العقائدي على الاسس القومية ، وان تترك للجماهير ان تعبر عن نفسها بحرية حقيقية معترفاً بها ليكون مجال الاختيار والانتقاء الطبيعي هو الاساس الذي يقوم عليه هذا النظام السياسي في هذا البلد سواء اوصلنا ذلك الى نظام الحزبين او تعدد الاحزاب . ولعله من الخير لنا ولمواطنينا ووطننا ولمستقبل امتنا العربية كلها ان يترك المجال مفتوحاً لبناء جسور من الفكر القومي والتنظيم العقائدي على الاسس القومية الصحيحة لنعبر من فوق هذه الجسور الفكرية الى اخوة الفكر القومي في اجزاء الوطن العربي وليعبروا من فوقها الينا لتلتقي القوى القومية المؤمنة عندها نضمن مشاركة مواطنينا في بناء صرح المستقبل العربي مشاركة حقيقية صادقة ان هذا هو الفضل من ان نفرض قيوداً ونصطنع لهم نظريات لن تترك في حياتنا السياسية الا شعوراً متزايداً من التعقيد تجاه التيار العربي الصاعد الذي اخذ ينطلق بامتنا بمختلف ارجاء وطننا في طريق تاريخي عظيم يستحيل على اية قوة ان توقف زحفه او تحوله عن خط مسيرته القومية الظافرة .

معالي الرئيس ، حضرات النواب

جاء في البيان الوزاري وعد بالعناية والاهتمام بالمواطن وضرورة احترام وجوده لقد اصبحت هذه العبارات عبارات تقليدية في كل مناسبة ، لم يعد شعبنا ليصدقها ، لانه يؤمن ايماناً راسخاً ان كل من انكر حرية الفرد يوماً من الايام لا يمكن ان يكون اميناً علينا في اية مرحلة من المراحل مهما كانت الظروف وتعددت الاهداف وحسنت النوايا ، يذكر شعبنا من جملة ما يذكر الفترة العصيبة التي مرت بهذا البلد عندما هدرت كرامته وحجزت حريته وكمت افواه ابناءه ، يذكر المعتقلات والسجون يذكر اليتامى والارامل يذكر الدموع والدماء في وقت استبيحت كل مقومات الانسان ، ولا ريب ان دولة الرئيس يذكر هذا .

اقول هذا لا تجنياً ولا تحاملا انما واقع دفعني اليه دولة الرئيس نفسه سامحه الله وحرك قديم الجراحات في نفسي اتلمسها كل لحظة من لحظات حياتي . اخي اخي انا اوسدته لحداً قبل سنة عندما زج به في السجن يوم ٥٨/٨/١٣ ليقضي ثلاث سنوات بين الجدران الرهيبة ليخرج ملفوف بقماش ابيض هو الكفن ، نفس الواقع ونفس الالم ونفس المرارة تجتاحني عندما يتحدث البيان عن الحريات واحترامه لها واستغلال طاقة الفرد ، الكل يذكر ايها السادة الاستاذ مخلص عمرو انه عمي طبعاً الكل يذكر لان آهات عذابه اصمت كل ذي سمع ، انه عمي هذا ايها السادة في جوار اخي خرج من السجن الى القبر بعد ثلاث سنوات قضاها معتقلا من السجن الى غرفة السجن في المستشفى ومنها الى القبر الى جوار الكثيرين الذين ذهبوا ضحية الحرية التي اصبحت معشوقة البيان الوزاري اليوم . اذكر هذا على سبيل المثال ايها السادة لاني لست الآن في معرض الاتهام . ما الذي اقترفته هذه القافلة الطويلة من خيرة ابناء هذا البلد ، لم يقترفوا ذنباً سوى انهم احبوا بلدهم وعز عليهم ان يروا مصير الانسان العربي في الاردن يتعثر على ايدي جماعة من الوشاة المغرضين الذين مات في نفوسهم كل احساس قومي ، هم نفس الوشاة الذين يعد البيان بعدم الالتفات اليهم ، لقد سبق السيف العذل وجدت بوصل يا دولة الرئيس حيث لا ينفع الوصل .

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء

ان قضية الوحدة لم تعد قضية تقارب تفرضه مرحلة معينة او مصلحة سياسية انية في ظرف من الظروف ولكنها عملية بناء مصير واذا كانت الجامعة العربية قد مثلت دور المؤسسة التي ترضى بمجرد الاطار الخارجي دون المضمون والمحتوى عندما اهتمت بتجميع العيوب العربية وتكريسها والحفاظ عليها فان طبيعة التفاعل الذي يهز اعماق الحياة العربية اليوم قد اجتاز الجامعة العربية ومنطقها ومفهومها ومستواها ليضع لنا مستويات ثورية من الفهم لقضية الوحدة وهيهات ان يجد الالتقاء معها مجرد وحدة ظاهرية في الصف والهدف والجهد في حين ان كل معطيات الواقع القائم في هذا البلد تقصينا عن حقيقة الوحدة وطبيعتها الاصلية . فعلينا ان نتخذ موقفاً ايجابياً من الصراع العقائدي العنيف الذي يهز الارض العربية ، فلم تعد الجماهير تكتفي بالتغني بالعروبة والوحدة بل يريدون كما في قلوبهم عقيدة قومية راسخة تتناسب وطبيعتهم تقوم عليها عروبتهم ووحدتهم قوية الدعائم راسخة البنيان تدفعها الى الامام السواعد القوية والقلوب العامرة بالرسالة القومية .

ان الدول العربية التي انجزت وحدتها في هذه الايام قد تنازلت لدولة الوحدة الكبيرة عن الكثير الكثير من مقومات السيادة الهزيلة المجزأة وعن الكثير الكثير من مقتضيات التثبت بمظاهر الاستغلال الضعيف لتستمد من سيادة الوحدة كل اعتزازها وعزتها ولتنطلق من دولة الوحدة الكبيرة الى آفاق التقدم والتطور والتحرر ،

ونحن في هذا البلد ورغم كل ما احاط بحياتنا في السنوات الاخيرة من ازمات نجد ان قلوب شعبنا تخفق فرحا للوحدة تتحقق لوطننا في بعض اجزائه وشعبنا يتجرع الغصص لانه لم يجد مكانه بعد في هذه الوحدة ولم يلتق بعد مع نفسه واتجاهه ونزعاته واشواقه .

اني اقولها صريحة من على هذا المنبر وباسم هذا الشعب العظيم ان نوعا آخر من الحكومات ونوعا اخر من العقلية ونوعا اخر من الاستعداد هو القادر على تحقيق امل شعبنا في السير مع الركب العربي المتحرر الذي يفسح لنا المجال الرحب للمشاركة الايجابية الصادقة .

معالي الرئيس ، حضرات النواب

اني لاذكر في هذه اللحظة الكلمات التي قالها رئيس الوزراء السابق في الجلسة السرية التي اكمل بها بيانه الوزاري . واني اذكر بصورة خاصة ما استطعنا ان نلمسه من خطر اكيد على بلدنا نتيجة لعزلتنا عن القوى العربية الحقيقية القادرة على الوقوف في وجه اسرائيل ، واني اقول الان ان منطق الدفاع عن النفس ومنطق القضاء على اسرائيل منطق الانتصار في معركة استرداد فلسطين اضافة الى المنطق الثوري المتحرر الذي يملأ الحياة العربية اليوم كل هذا يفرض علينا ان نذلل كل صعوبة تحول بيننا وبين الالتحاق بالركب . لست اريد ايها السادة ان اتحدث كثيرا عن موقفنا في اليمن فان طبيعة الاتجاه التاريخي اعطت النتائج الحتمية ورسمت النهاية الطبيعية لنظام عاجز عن فهم الحياة ومنطقها ولكني اود ان اشير الى ان بيان الحكومة لم يجرؤ على التخلي عن سياسة خاطئة ارتكبته بحق مواطنينا العرب في اليمن على يد حكم رجعي استبدادي اذلهم اثني عشر قرنا . ولست اريد التحدث طويلا عن اغفال الحكومة لموقف الاردن من السعودية فحسبي ان اقول ان مثل هذا التحالف لم يلتق ابدا مع ما يجيش في اعماق مواطنينا من اتجاه نحو التقدم والتطور والتصميم على تخطي كل عقبة تحول دون التقائه مع تيار التاريخ العربي وقطع كل رابطة تشده الى الوراء فتعجزه عن الوصول الى هدفه الكبير .

لهذه الاسباب جميعها يا ايها السادة ولانني اؤمن بان طبيعة حياتنا تفرض وجود حكم في هذا البلد اقدر على التجاوب مع مقتضى الحال احجب الثقة عن الحكومة .

– ٣ –

الرئيس : الكلمة الآن للسيد شكيب الجيوسي

السيد الجيوسي نائب طولكرم :

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

ايمانا مني بوحدة الوطن العربي ووحـــدة الامة العربية . وتعبيرا عن شعور كل مواطن ارى من واجبي المقدس ان استهل بياني هذا بتقديم التهنئة الخالصة للشعب العربي بأسره من المحيط الى الخليج ابتهاجـــا بمولد الجمهورية العربية المتحدة بأقطارها الثلاثة ، كما أتقدم بالشكر العميق لاصحاب السيادة رؤساء واعضاء وفود تلك الاقطـــار الذين حققوا باخلاصهم وتضحياتهم هذه الوحـــدة المباركة التي كانت وستظل ابداً مهوى افئدة العرب اجمعين .

ايها السادة :

في فجر ذلك اليوم الاغر السابع عشر من نيسان سنة ١٩٦٣ تلاقت مرامي القدر في ميقاتهـــا المحدد ويومها الموعود وانتصرت القومية العربية بعد نضال ذام مرير اروع انتصاراتهـــا على اعدائها من المستعمرين والعملاء والصهاينـــة والرجعيين ، ووقعت الوفود المؤمنـــة ذلك الميثاق العتيد وسجل التاريخ بمداد من الاجلال والاعجاب مولد وحدة عربية جاءت لتقول للعالم اجمع ان الركب العربي المتحرر قد استأنف زحفه المقدس حامـــلا رسالته الخالدة : رسالة الحق والعدل والحرية والكرامـــة والمساواة وارتفع العلم الحبيب الخفاق بنجومه الثلاث مزهوا مختالا في سمـــاوات القاهرة ودمشق وبغداد تحيطه قلوب الملايين من ابناء الشعب العربي بالتقديس والاكبار ، والله اسأل ان يؤيد هذه الوحدة ويباركها حتى تنتظم باقي الاقطار العربية في وقت قريب ان شاء الله . وكنت أتوقع من الحكومة بل كان الواجب القومي يفرض عليها (وهي التي تدعي انها جاءت لتنقية الجو العربي) ان تتخذ ذلك اليوم عيدا قومياً مشاركة منها للاقطـــار الشقيقة في عيدهـــا الميمون وفرحتها الكبرى وان ترسل برقيات التهنئة للعواصم العربية الثلاث ولكنها للأسف الشديد تركت هذه الفرصة الذهبية تمر وكأن هـــذا الحدث التاريخي العظيم الذي هز العالم بأســـره لا يعنيها من قريب او بعيد ولا يتصل بنا بسبب من الاسباب .

انني لا اقر الحكومة على هذا الموقف وارى انها اخطأت بحق نفسها وبحق شقيقاتهـــا اذ كيف توفق بين موقفها هذا وبين قولها في بيانهـــا الذي نناقشه اليوم بالحرف الواحد ما يلي (انهـــا تقابل بالتأييد الكامل والترحيب الحـــار كل مسعى وكل انجاز يحقق الاماني القومية المشتركة في الوحدة او الاتحاد) . اننا طلاب وحدة شاملة والاردن بصفة خاصة في امس الحاجة لهذه الوحدة وهي ضرورية له ضرورة الماء والهواء فعلى الاردن ان يرتفع الى مستوى الاحـــداث الجبارة التي تجري حوله وان يتجاوب معها ايجابيا اخلاصا لرسالته وتأدية لامانته. ويجب علينا ان نواصل السعي الجدي المخلص لتحقيق اي نوع من انواع الوحدة او الاتحاد في اي شكل من الاشكال ينقذنا مما نحن فيه ، ولذلك اطلب من الحكومة ان تبادر وترسل وفدا رسميا للقاهرة وبغداد ودمشق ليجري اتصالاته مع المسؤولين لتحقيق هذا الهدف النبيل .

ايها السادة :

ان التكتل هو روح هذا العصر وطابعه ، وها نحن نرى دولا كادت في الامس القريب تفني بعضها بعضا في حروب استمرت عـــدة قرون ، تتصافى وتتعاون في مجالات الدفاع والاقتصاد على ما بينها من فوارق اللغة والجنس والتاريخ .

فكيف بنا ونحن امة لها من مقومات الوحدة ما لم يتوفر مثلها لامة من الامم في هذا العالم .

ان الوحـــدة ايها السادة هي سبيلنا الـــوحيد لاسترداد الوطن السليب وان الحدود القائمة اليوم في الوطن العربي هي حدود اقامها الاستعمار المجرم لكي يمزق الجهد العربي فاستمرار وجودها لطخة عار في تاريخ نضالنا الثوري المقدس .

ان الوحدة بطاقاتها الخلاقة وامكاناتها الضخمة الهائلة هي التي ترد دول الاستعمار الى صوابها وهي التي تقوم اعوجـــاجها وتصحح منطقها المتغطرس السقيم ، ذلك المنطق الذي سوغ لها خلق اسرائيل في قلب وطننا الحبيب وتشريدنا تحت كل سماء ، وذلك المنطق الاعوج الذي يساوي بين العالم العربي كله فيضعه في كفة ويضع اســـرائيل في كفة اخرى راجحة . ان الشعب العربي باجماعه يطلب الوحـــدة مهما غلا ثمنها لانها طريقه للحياة الحرة الكريمة في وطن متحرر كريم .

لست ادري ايها السادة ما الذي يمنع هـــذه الحكومة من الاعتراف بالنظام الجمهوري في اليمن ؟ وهل في هـــذا السلوك ما يساعـــد على تنقية الجو العربي ؟ ؟ ؟ ان الزعيم السلال ينشيء امـــة ويصنع تاريخا انه ينقل اليمن من عصر الظلمات الى عصر النور، فليكن الله في عونه في مهمته الخطيرة هذه ويوفقه الله في مسعاه النبيل . اما جيشنا الباسل فقد عصفت به الاهواء فابعدت المئات من خيرة ضباطه وجنوده بلا محاكمة الامر الذي اشغل الرأي العام في البـــلاد واثار كثيرا من التساؤل والجزع .

الرئيس : (مقاطعـــاً) ارجـــو ان تتجنب هـــذا البحث .

السيد الجيوسي نائب طولكرم : (مداوماً) . . . ان العبرة في اي بيان حكومي هو مدى الاستعداد والنية الخالصة لدى الحكومة للتقيد بما جاء فيه فقد سبقت الحكومة السابقة وجاءت الى الحـــكم وهي تحمل رسالة خلق المواطن النموذج في الوطن النموذج ضمن مفـــاهيم تقوم على مخططـــات فماذا كانت النتيجة ايهـــا الاخوان .

اما المواطن النموذج فقد زج به في المعتقلات بدون محاكمة ، واما الوطن النموذج فقـــد قطعت اوصاله وابعد عن شقيقاته ، واما المفاهيم فكانت في الواقـــع مغالطات ، واما المخططات فقـــد تجسدت تخبطات . ان العبرة في البيـــان هو مدى اخلاص الحكومة القائمة على تطبيقه وليس في تاريخ هـــذه الحكومة ما يشجعنا على ان نصدق ان الحكومة جاءت تعني ما جاء في بيانها وتتطلب بحسن نية ان تنفـــذ كل ما جاء فيه .

اما في السياسة الخارجية فـــانني اعود واكرر ما طلبته من الحكومة السابقة وهو ضرورة تبـــادل التمثيل السياسي مع الكتلة الشرقية ، واكرر كذلك والفت النظر ان الحكومة الاميركية قررت تزويد اسرائيل بالصواريخ من طراز (هوك) ومما لا شك فيه ان هذه الصواريخ ستطلق يوما ما عـــلى الاردن وعلى غيره من الاقطار العربية وسوف تقتل وتدمر وهذا عمل عدواني سافر من الحكومة الاميركية لا يصح السكوت عليه ابدا ، ان الحكومة الاميركية بهذا العمل تعلن الحرب علينا فعلا وتزيد النـــار اشتعالا ، وكأنه لم يكفها اسلحة حلف الاطلسي التي قدمتها لاسرائيل فقامت تزودها بالصواريخ وغدا ستزودها بالقنابل الذريـــة وقذائف (بولارس) والافضل من هذا كله لتلك الحكومة ان تعلن الحكومة الاميركية رسميا ان نجمة داود هي النجمة الحـــادية والخمسون في نجوم العلم الاميركي وان اسرائيل هي الولاية الحادية والخمسون في الولايات المتحـــدة

الاميركية ولكنني اؤكد لكل مسؤول في الحكومة الاميركية ان اسرائيل ستزول لان الجمهورية العربية المتحدة ظهرت للوجود .

ايها السادة : لم ينقذ الاردن مما هو فيه من مشاكل ولم يحل ازمة كيانه الا وحدة عربية شاملة فلنعمل لها يداً واحدة وقلباً واحداً باخلاص وتفان ولنقدم التضحيات مهما جلت وعظمت وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون واني لما تقدم من اسباب احجب ثقتي عن هذه الحكومة .

— ٤ —

الرئيس : الكلمة الآن للسيد كامل محي الدين

السيد محي الدين نائب رام الله :

معالي الرئيس ، حضرات النواب الكرام

في هذا اليوم الذي يستفتى فيه ممثلو الامة للاقتراع على الثقة بالحكومة ، لا بد لي من اشارة عابرة الى وجوب تعديل الدستور لضمان ابداء الآراء بصراحة تامة حتى يتسنى لهذا البلد الاستفادة من الاراء النافذة والنقد الموجه البناء الذي ينبع من صميم المصلحة القومية العليا لهذا البلد ، وهذا لا نستطيع ضمانه الا في ظل دستور يكفل للمجلس هيبته ويحفظ بقائه لتكون السلطة التشريعية موجهة ومراقبة للسلطة التنفيذية لأن الاولى تنبثق من صميم ارادة الشعب والشعب مصدر السلطات .

لهذا وجب ان يضمن الدستور عدم التلويح او التهديد من قريب او بعيد بحل السلطة التشريعية اذا ما وقفت في وجه السلطة التنفيذية او حجبت الثقة عنها الا في ظروف تقتضيها المصلحة القومية العليا للوطن ، وقد اهملت الحكومة في بيانها هذه القاعدة الاساسية للحكم النيابي السليم . وما ديمقراطية الحكم في اي بلد كان لتقاس الا بمقدار ما تتمتع به السلطة التشريعية من قوة الاشراف والتوجيه على السلطة التنفيذية وتوجيهها في المنطلق القومي الصحيح . ولما كان كتاب التكليف السامي جامعا وشاملا لجميع السياسة القومية التي هي تعبير صادق لارادة شعبية جماهيرية بالانطلاق مع الركب العربي المتحرر ، مما الهب النفوس المتشوقة الى الوحدة والحرية وبعث فيها الامل والرجاء بأن الاردن العربي اخذ يتجه نحو تلاقي القلوب بعد الجفاء وتوحيد الرأي بعد التجزئة والاتفاق على الاهداف بعد التفرقة جاء ويا للاسف بيان الحكومة الوزاري مقتضبا وغامضا لا يعرف تفسيره الا علام الغيوب .

معالي الرئيس حضرات النواب

لقد شاء القدر ان يخصنا نحن ابناء هذا الجيل ان نشهد مولد الدولة العربية ذات النجوم الثلاثة لتكون نواة للدولة العربية الكبرى من المحيط الى الخليج ، وبات العرب في عيد وما احلى فرحة هذا العيد اذ انها تساوي العمر كله ، وبديهي ان يلبس الانسان العربي اجمل الثياب في ايام الاعياد ولكننا ابسنا في هذا البلد ثوبنا القديم .

افلا آن يا سادة ان يلبس هذا البلد ثوبا جديداً لم تمتد اليه مآسي الاحكام العرفية واحزان السجون والتشريد التي اشترك فيها دولة الرئيس الحالي في السابق . ام هو من باب الحنكة والسياسة يا دولة الرئيس ومن شروط التقارب والالتقاء مع الاشقاء العرب ان يكون على باب مكتبي في رام الله اربعة من رجال المباحث يراقبونني في كل خطوة اخطوها ويبعثون بالتقارير التي ما انزل الله بها من سلطان حتى يوجدون مبررا لبقائهم وشكرهم من قبل المسؤولين . ام هي براعة سياسية تزيد في التقارب حينما يتجاوب ابناء هذا الشعب مع انطلاقة الحسين في الوحدة والاتحاد فيعبرون عن مشاعرهم بأبسط وسائل التعبير

عن الفرحة العربية بارسال برقيات التهنئة الى الوفود العربية لمباحثات الوحدة وبعد ان استفتي ممثلو الشعب بالاجماع المطلق في هذا المجلس ، فتصدر اوامر دائرة المطبوعات في نفس اليوم الذي ناديت بحرية التعبير وحرية الرأي فتصدر اوامرها الى الصحف بعدم نشر ما دار من حديث عن الوحدة والتبريك لها الا بعد يومين من الاخذ والرد . ام هو مخططا جديدا في السياسة ان يبرق بضعة طلاب ممن الهبهم الحماس في الكلية الهاشمية مهنئين بالوحدة فتمتد اليهم الايدي الملوثة لتحرمهم من دراستهم اسبوعا كاملا ولا يزالون تحت رحمة القدر . انها امور تسترعي جميعها الاسراع في العمل وتضميد الجراح والتي اثخنت في الماضي ليشعر الناس والمواطنون بان النفوس قد لقيت والقلوب قد طهرت ، ولنبدأ صفحة جديدة من حياة هذا الشعب حتى تعاد الطمأنينة والاستقرار الى قلوب المواطنين الشرفاء ونحيي في النفوس الامل والرجاء .

معالي الرئيس ، حضرات النواب

ارى من واجبي وانا مسؤول امام الله والواجب والتاريخ ان انطلق في صراحتي هذه في مستوى المسؤولية الكبرى الملقاة على عاتقي كممثل لهذا الشعب الصغير الكبير ، الصغير في عدده والكبير بايمانه ومثله العليا في الوحده والحرية والحياة الكريمة . لذا فاني ساحصر مطالبي في نقاط هامة تكون محورا وانطلاقا في تقارب والتقاء مع الاشقاء العرب وبدونها لا يختلف اي أثنين على صحة عدم توفر اي تقارب او التقاء وهذه النقاط الخصها فيما يلي :

١ — اعادة تنظيم الجيش حيث تعاد اليه جميع الكفاءات التي اخرجت منه لتساهم في بناء جيش عربي من الطراز الاول .

٢ — اصدار العفو العام عن المبعدين السياسيين في الخارج حتى يسهموا في بناء هذا البلد وخدمة هذه الامة .

٣ — قيام حكومة قومية مؤهلة شعبيا لتحمل المسؤوليات الملقاة على عاتقها لترتفع الى مستوى الاحداث العربية الكبرى .

٤ — بما ان الاردن هو المسؤول الاول عن تبني سياسة ايجابية فعالة لقضية فلسطين ومن هنا يجب ان تنطلق الصرخة الاولى لتحرير الوطن السليب وبديهي ان حل قضية فلسطين يرتبط ارتباطا وثيقا بالوحدة العربية الشاملة ، فان الاردن مدعو لبذل اقصى جهده وتضحياته من اجل الحفاظ على الكيان الفلسطيني ولم شتات الشباب الفلسطيني المتبعثر في ارجاء الكرة الارضية وتجنيد طاقاته الكامنة لتكون نواة جيش صغير في جيش العروبة الكبير حتى نضمن لقضيتنا حلا عادلا مهما بلغ الفداء وعظمت التضحيات .

٥ — ان المنطق السليم يتوجب علينا ان نعالج هذه القضية « قضية فلسطين » بجميع الطرق التي تكفل لنا حقنا المشروع في ارضنا العربية . ولهذا نرى ان الواجب القومي يحتم علينا اقامة علاقات دبلوماسية مع دول الكتلة الشرقية حتى نضمن مساعدتها ووقوفها الى جانبنا في اروقة الامم المتحدة ، محتفظين بحقنا ان نقمع بقوة وعزم كل تسلل عقائدي شيوعي في منطقتنا هذه لان ذلك مغاير لديننا وتقاليدنا ومعتقداتنا القومية الصحيحة .

٦ — قيام وفد برلماني في حال واعطاءه جميع الصلاحيات للمفاوضة من اجل تقارب عربي صحيح .

٧ — اعادة تنظيم جهاز الجامعة العربية بحيث ترتفع الى مستوى الاحداث لانها منذ تكوينها حتى اليوم ما هي الا ناد لهواة الكلام وتوسيع شقة الخصام .

٨ ـ اطلاق الحريات العامة وتخفيف حـدة الاستفزاز من رجال المباحث العامة لشعور المواطنين التي قد تسيء الى الحكم في نظر المواطنين .

٩ ـ رغم فوات الاوان ، ارى ان الاعتراف بالحكم الجمهوري في اليمن ضرورة قومية ملحة من اجل نقاء النفوس وتقـدم الانسان العربي ومسايرته ركب التطور والارتقاء .

معالي الرئيس ، حضرات النواب

الى ان تتحقق جميع هذه المطالب العادلة فاني احجب الثقة عن الحكومة والله ولي التوفيق .

ـ ٥ ـ

الرئيس : الكلمة الان للدكتور احمد خريس

الدكتور خريس نائب اربد :

معالي الرئيس اخواني النواب المحترمين

ان هذه الحكومة محظية اذ صدرت في عهدها الارادة الملكية السامية بالعفو عن عدد من المحكومين واطلاق سراح جميع المعتقلين والموقوفون السياسيين فلجلالـة الملك المعظم جزيل الشكر والامتنان على مكرمته هذه . . . وانني اوافق الحكومة على مايلي:

١ ـ تعديل قانون الانتخابات العامة .

٢ ـ ابتعاد القوات المسلحـة عن التدخل بالسياسة واعدادها للدفاع عن الوطن .

٣ ـ اتاحة الفرصـة امام المرأة الاردنيـة للاسهام بنصيبها الكامل في مجالات الخدمة العامة .

معالي الرئيس اخواني النواب المحترمين

استبيحكم لدرا اذ ابدأ بمطالب اللواء الشمالي الملحة قبل البدء بمناقشة البيان الوزاري وهذا نزولا عند ارادة الأهلين .

١ ـ ان قضاء الكورة لا زال منعزلا عن العالم ومن الانصاف تزفيت الطريق الممتدة بين دير ابو سعيد وجديتا .

٢ ـ ان الطريق التي تصل الرمثا بالدنيبـة بحاجة الى تزفيت كي يتصل سكان ناحية الرمثا بالمدينة في فصل الشتاء .

٣ ـ ان مجلس بلدية الرمثا لا يمثل اهلهـا تمثيلا صحيحا ولظروف خاصه اهمل حله سابقاً وأرى من الواجب حله واجراء انتخابات جديدة كي يتمثل الاهاون جميعا في المجلس للمساهمة في تعمير بلدهم.

٤ ـ ان مستشفى الاميرة بسمه في اربد جامع مانع فهو للجراحة والداخلية والاطفال والامراض السارية ولكل الامراض التي وجدت على الارض فكثير ما يدخل المريض للمستشفى لاجراء عمليـة الزائدة الدودية ليخرج منه مصابا بالتيفوئيد ،وانني اعتقد ان معالي وزير الصحـة يوافقني على ان هذا الخلـط في الطب غير جائـز ، ولذلك لا بد من تخصيص هذا المستشفى للامراض الجراحية وانشاء مستشفى للامراض الداخلية .

٥ ـ ان كثير من القرى في اللواء الشـمالي مستعدة لانشاء بلديات فيها واخص بالذكر قريـة الصريح وكفر سوم وجديتـا وغيرها ولكن هذا الطلب لم يلق التأييد حتى الآن .

٦ ـ لم يرد في البيـان الوزاري اية اشارة لمشروع الازرق رغم اهميته وضرورته القصوى .

معالي الرئيس اخواني النواب المحترمين

اذا كان لا بد لكـل انسان من ان يتميـز بشخصية معينة تترك انطباعا واضحا في المجتمع الذي يعيشه فان دولة رئيس مجلس الوزراء اكثر الناس وضوحا وقد تمرس بالحكم وانكشف للجمع حتى انه اصبح في غنى عن تقديم بيان وزاري، فالماضي البعيد يغنينا عن كل

بحث ويضعنا امام شخصية يسهل الحكم عليها حكما منصفا لا ظلم فيه . . وفي موضوع المشتركين بالوزارة يطيب لي أن اوضح رأيي ان قبول الدخول في الوزارة يعني قبـولا لتحمل مسؤولياتها كاملـة من جهة واستعدادا لتحمل مسؤوليات الوزارة التي يختص بها الوزير المعني من الجهة الاخرى . . فلا يجوز لاي انسان أن يقبل بهذه المسؤولية دون الاستعداد لمواجهتها فالعلم والامانة والنجاح في وظيفة ما . . كل هذا لا يعني توفر الكفاءة لتحمل مسؤولية الحكم بل لابد من تمرس في العمل السياسي ومبدأ واضح يؤمن به الانسان ويدعو اليه ويناضل من اجله فلا يجوز باي حال من الاحـوال ان يؤتى بموظف كـان العمل السياسي محرماً عليه قبل ايـام معدودات ليتحمل مسؤوليـة الحكم ويدير دفة السياسـة الا اذا كان انسانا مطواعاً ويعتبر الوزارة وظيفة اعلى من وظيفته السابقة تسبغ عليه لقب المعالي وتزيد راتبه التقاعدي كما انه من الواضح ان أية هيئة تتحمل مسؤولية الحكم لا بد وان تضع نصب عينيها برنامجا معينا تسعى الى تنفيذه ، فاذا وفقت في ذلك كان لها الشكر والثناء من مجموع الشعب ، والا فما عليها الا أن تفسح المجال لغيرها . . والغريب الذي الاحظه بأن هنالك افرادا كأنهم القاسم المشترك الاعظم لكل وزارة ، ففي هذه الوزارة اربعة كانوا بالوزارة السابقة ، وكانت لبعضهم مسؤوليات كبيرة . . فمعالي وزير الخارجية الذي كان كذلك في الوزارة السابقة والذي تسلح بالكتاب الابيض ، أرجوه الاجابة على السؤال التالي: هل تنازلت معاليك عن الكتاب الابيض الذي كنت تلوح به كلما سئلت عن السياسة العربية والخارجية .. واذا كان ذلك كذلك فما هو المخطط الجديد الذي ستعتمده كوزير مختص بالخارجية ؟ ؟ واذا كنت معاليك لازلت تؤمن بالكتاب الابيض وتتبناه فلماذا لم يرد له ذكر في البيان الوزاري ؟ ؟

وهنالك سؤال آخر اوجهه لمعـالي وزير الاقتصاد وهو المختص بالرياضيات والمقدر لقيمـة الارقام والاحصاء . . وقبل السؤال احب ان اذكر معالي وزير الاقتصاد بالفقرة التالية من البيان الوزاري للحكومة السابقة . . جاء فيه ما يلي « وسيتم تنفيذ جميع هذه المشاريـع وجميع المشاريـع الصناعية والاقتصادية الاخرى ضمن مشروع السنوات الخمس الذي سنعده ليشمل سبع سنوات ، ستتمكن البلاد خلالها من زيادة الدخل القومي وتخفيض المساعدات الاجنبية للموازنة العامـة تدريجيا بحيث يصبح في مقدورنا الاستغناء عنها كليا في نهاية عام ١٩٧٠ » هذا ما جاء في بيان الوزارة السابقة ، واعتقد ان هذا من ضمن اختصاص وزير الاقتصاد . . والسؤال ما يلي : ما رأى معالي وزير الاقتصاد في اغفال النقطتين الاساسيتين الواردتين اعـلاه . . اولاهما مشروع السنوات الخمس ، وثانيهما الاكتفاء الذاتي عام ١٩٧٠؟ فهل آمن معاليه بخطأ مشروع السنوات الخمس وخطأ التقدير السابق للتخلص من المساعدات الاجنبية ؟ ام انه لا زال مؤمنا بذلك وفي وضع كهذا فهو ملزم بأن يكون رأيه واضحا ومدرجا في البيان الوزاري .

وهنالك سؤال ثالث اوجهه لوزراء القاسم المشترك الاعظم مجتمعين ما مصير مخطط فلسطين يا اعضاء وزارة الشباب ؟ وما مصير الكتاب الابيض يا اعضاء وزارة الشباب؟ وما مصير مشروع السنوات الخمس يا اعضاء وزارة الشبـاب ؟ . . يا سادتي الوزراء الشباب . . الوزارة مسؤوليـة حكم امام الشعب والاجيال القادمة والتاريخ . . وليست مركزا للجاه وزيادة لرواتب التقاعد . .

فاما انكم مؤمنون بمنهج الوزارة الحالية . . وبذلك اعتراف بفشلكم حكم هذا البلد مـدة اربعة عشر شهرا . . فكل وزير في الوزارة يجب ان يكون رئيس وزراء لا تلميذا وصدى لرئيس الوزراء .

معالي الرئيس ، اخواني النواب المحترمين

جاء في البيان الوزاري مـــا يلي (اننا سنعمل على تأمين وسائل العيش الكريم للفلاح والعـــامل والموظف . . الخ) هذا القول الفضفاض والذي لا يلزم الحكومة بشيء لا يمكن ان ينعش المعنيين به ، فالعامل لا يكفيه الكلام ، فهنالك خطوات ايجابية فعاله يحسن بالحكومة بتبنيهـــا ، والا فلا نصيب له في هذه الحكومة ، فمن حق العامل ان يمثل في مجالس ادارة الشركات ومن حقه ايضا ان يتقاضى قسطا معقولا من ارباحها ، فاذا كانت الحكومة جادة في انعاش العامل فما عليها الا تبني ما اسلفت . . فالعامل لا ينعشه زيـــارة وزير الشؤون الاجتماعية للمصنع والنقابة .

وجـــاء في البيان الوزاري مـــايلي (ستتقدم الحكومة في اقرب وقت ممكن بمشروع للتعديلات الدستورية اللازمة لتنظيم الحياة البرلمانية وتنمية المسؤولية الغيابية بحيث يتطور هذا الوضع الى تكوين وانشاء نظام الحزبين .. الخ) ان نظام الحزبين الذي تعتمده هذه الحكومة كمن يصعد على السلم من اخر درجاته فهؤلاء لايستطيع النزول الى قـــاعدته ولا يستطيع الصعود الى مكان اعلى من المكان الذي هو فيه . . فالحزبية ايها السادة في هذا المعنى حزبية اشخـــاص لا يتعدون المائة شخص في هذا البلد لايمثلون الشارع في كثير من الاحيان وباعتقادي ان اي تنظيم حزبي لاينبثق عن الشارع ممثلا للعمال والفلاحين والمثقفين سيكون مهزلة لا ممثلا للشعب .

وجاء في البيان الوزاري ما يلي (ان الحكومة ستوطد روابطها مع الدول الاسلامية . . الخ) ان هذا القول اذا اخذ على اطلاقه لا يعود في كثير من الاحيان على وطننا بالخير والفائدة . . فنحن لا نريد الروابط الحسنة مع الدول الاسلامية التي تتآمر على قضايانا القومية ، فتركيا بلد اسلامي صديقة لاسرائيل .. فكيف يمكن الثقة بها والصداقة معهـــا ، اننا نريد توطيد الصداقة مع الدول الاسلامية المؤمنة بقضايانا الوطنية لا المتآمرة عليها .

والرابطـــة الدينية مع دولة اخرى يمكن ان تجمعنا فقط في مواضع الالتقـــاء الديني في القدس والحجاز وفي المعـــابد الدينية . . . وغير هذا يجب ان – نكون اعداء مع كل الدول الاسلامية وغير الاسلامية اذا لم تتفق في موقفها معنا بقضايانا الوطنية .

وجاء في البيـــان الوزاري ما يلي (وستستمر الحكومة في علاقاتها الودية مع جميع الدول الاجنبية على اساس المساواة التامة والاحترام المتبادل وحرية التعامل معها في حدود مصالحنا الوطنية والقومية. .الخ) انني افهم ان الدول المعنية في هذا القول هي دول المعسكر الاستعماري الغربي وعلى راسها اميركـــا وبريطانيا وفرنسا . . الدول التي اوجدت اسرائيل والتي شنت الحملة العدوانية الاثيمة على قناة السويس سنة ١٩٥٦ والتي قتلت اخوانـــنا في الجزائر وعمان وتونس وفي كافة الاقطار العربية . . . فكيف يمكن اعتبار هذه الدول صديقة لنا وكيف يمكن الثقة بها والاطمئنان اليها .

واخيرا طالعتنا الحكومة بعبارات جيدة السبك عن موقفها من الوحدة العربية والتقارب العربي . . ولا شك ان هذا الاتجاه هو مطلب الجماهير العربية .. ولكنني اتساءل هل هذه هي حكومة الوحدة ؟ وهل هذه هي حكومة التقـــارب العربي ؟ وهل هـــذه الحكومة موثوقة عند الشعب العربي في الاردن وبقية الشعب العربي حتى توفق للسير بـــالوحدة ؟ ؟ انني اشك في ذلك واقسم بـــالله العظيم ان هذه الحكومة ليست حكومة الوحدة وليست حكومة التقارب . .

فالشعب لا ينسى الماضي ولا يغفره لاحد ...

ودلالتي على مـــا اقول موقف هذه الحكومة من الجمهورية اليمنية ، فالامام عندها على مـــا اعتقد لازال يزحف على صنعاء تزحطت ركبتاه ، وانني اخشى ان يعترف الامام بالوضع الجديد باليمن قبل ان تعترف هذه الحكومة فيه . . . ومع ذلك جاءت هذه الحكومة للالتقاء العربي ولصنع الوحدة العربية

معالي الرئيس ، اخواني النواب المحترمين

انني لن اثق الا بحكومة الوحدة العربية والحرية والاشتراكية ، فالشعب يقول في عهد سمير لاقمح ولا شعير ، والشاعر الذي امتنع عن ذكر اسمه خوفا على قبره من النبش يقول

لقد جار الزمـــان فصرت فينا

رئيســـا للوزارة يـــاسمير

– ضجة –

الرئيس : هذا خارج عن الموضوع وشخصي يكفي .

الدكتور خريس نائب اربد

وانني اقول ان هذه الحكومة كالكائن المتكامل الحي ولكنها ينقصها الدم ، فلا حياة فيها ، فما عليها الا ان تحمل عصاها وترحل فلا ثقة عندي لها .

والسلام عليكم

– ٦ –

الرئيس الكلمة الان للدكتور حاتم ابو غزاله

الدكتور ابو غزاله نائب نابلس :

معالي الرئيس ، اخواني النواب المحترمين :

اسبوعان مرا ودرجا في دورة الزمن منذ استلم دولة الرئيس ووزراءه مقاليد السلطة التنفيذية اسبوعان كانا يزخران بالتصريحات المتتـــالية سواء اكانت للصحف المحلية او الاجنبية او خلف المذياع او للوفود المتعددة التي امت الرئاسة لتهنئة الرئيس وزملاؤه من الوزراء ولم تكن هذه التصريحات تدور سوى حول ثلاثة محاور درجت وتشنفت لسماعها الآذان الا وهي التحرر والوحدة والحياة الكريمة ، وبدأ كل فرد وكل مواطن يرقب بفارغ الصبر البيـــان الوزاري وهكذا مرت ايام وساعات ودقائق وانطلق البيـــان الوزاري يوضح سياسة الوزارة الحالية سواء اكانت داخلية او خارجية ، ولا اكتم عنكم الحقيقة الا وهي انني اصبت بدهشة وخيبة امـــل من البيان المذكور والـــذي يمكنني ان ابين مناقشتي له عـــلى الاسس التالية :–

أ – السياســـة الداخلية

١) **الحريات العامة** : لقد ورد في البيـــان قول دولة الرئيس ستكون نظرتنا الى الفرد منبثقة من ايماننا بوجوب احترام وجوده وكيانه وكرامته وضمان حريته الفكرية والعملية فيما لا يؤذي المجتمع ويخالف القانون .

كلام جميل ورائع يناقض بعضه بعضاً دعوني اسألكم هل ان احترام الفرد واحترام كيانه وحريته تؤديان الى ايذاء الفرد للمجتمع ومخالفته للقـــانون ؟ ام ان كبت حريته وامتهان كرامته ومنع الانطلاقة الاصيلة من نفسه للحرية والكرامة الا يجبران الفرد على تحدي القانون وامتهانه والتنكر لكل ماهو متعارف عليه من التقاليد الاجتماعية والخلقية والانسانية .

لقد كان رائعاً لو ان دولـــة الرئيس توقف عند ضمان حرية الفرد وكرامته ولم يسترسل الاسترسال المطلق الذي ربط بين هذه الضمانة وبين ايذاء المجتمع ومخالفة القانون لان الفرد بطبيعته محب للحرية ومحب لاخيه الانسان لانه خلق بطبيعته انسان وعاش كانسان وناضل ليحتفظ بكرامته كانسان .

وان اسوأ مثل على تحـدي السلطة لقوانين الانسانية والحرية ما اصدر من الاوامر لفئة من الناس لكي يحطموا المذياع اذا ما فتح على اذاعة من الاذاعات جريمتها الوحيدة انها تنطق باسم الامة العربية جمعاء وتهدف لنشر مقومات الحرية والوحدة والحيـاة الكريمة ، ولكم كان جميلا او ان دولة الرئيس اعلن عن ايقاف مثل هذه الاعمال الاستفزازية التي تحجب نور الحرية عن الفرد وتهدر كرامته وتنزع عنه حقه في الحياة وحقه في النشاط الفكري الروحي الذي هو حق قدسي خلق بولادته .

كما وان ما ورد في البيان باننا نؤمن بحريـة الفكر وحرية التعبير عن الرأي بالوسائل المشروعة يناقض مائة بالمائة مـا حدث في مدينة نابلس حينما حاول الشعب الاحتفال يوم من الايام التي رفعت فيها العروبة رأسها عاليا يومي الثلاثاء والاربعاء في ١٦ و ١٧/٤/١٩٦٣ يوم الوحدة وحدة الشعوب العربية التي تغنى بها دولة الرئيس في بيانه وليته كان حاضراً ليشاهد عرض القوى والعضلات من جـانب قوى الامن بهراواتهم واسلحتهم يقفون بالمرصاد لمن يحاول ان يتغنى بالوحدة وكأن هذا الحق ليس الا للمسؤولين وهذا حق محرم على الفرد العادي من الشعب وويل له اذا حاول ان يتغنى به على الاقل . كما وقد اعلنتم للملأ بـأنه لم يبق في السجون اي مواطن من الذين اصطلح على تسميتهم بالمعتقلين السياسيين في الوقت الذي اؤكد فيه وجود عدد آخر من المعتقلين السياسيين وأنـا مستعد لتقديم المعلومات عنهم وعن اسماؤهم بالتفصيل اذا رغب دولة الرئيس بذلك .

ثانيا ـــ الديمقراطية الاجتماعية : لقد جاء في البيان قول دولة الرئيس « ان السبيل القويم في نظرنا الى التقدم والتطور هو بناء الحياة الديمقراطية الحرة » ولقد كنت اتمنى لو ان دولة الرئيس اطلع على القول المأثور لنهرو حين قال « ان الديمقراطية تعني التسامح التسامح لا مع اولئك الذين يوافقوننا فحسب بـل يضاً مع الذين لا يوافقوننا » وحينئـذ يمكنني بأن أؤكد بأن دولة الرئيس لن يعود الى القول بأن العقيدة والرأي في حدود القانون لن يكونا عرضة للاضطهاد والتنكيل لان كلمة تسامح تعني عـدم وجود مبرر للاضطهاد والتنكيل . والتسامح هـو الديمقراطية الاصيلة بروحها وماديتها . كما ولقد ورد بأن دولة الرئيس « سيعمل على تأمين وسائل العيش الكريم للفلاح والعامل والموظف » ، هل افهم من ذلك بأنه سيسعى لتغيير النظم الاجتماعية بحيث تقضي عـلى امراضنا المزمنة ، كالفقر والجهل والمرض المستشرية بين الطبقة العمالية وهل لي الحق ان اذكر دولة الرئيس بالحديث النبوي الشريف « كاد الفقر ان يكون كفراً » حتى ابين بأن لا عدالة اجتماعية يمكن فرض وجودها في الاردن فالعامل يعيش في فقر مدقع ، يعيش على فتات العيش التي يلقي له بها صاحب رأس المال فلا حق له بجزء من الارباح ولا حق له بضمان اجتماعي يقيه غائلة الجوع والمرض والشيخوخة ولا حق لـه بالتمتع بما جنت يـداه من الخير بل ان ما جناه من الملايين يذهب الى جيوب فئة معينة من المجتمع هي طبقة صاحب رأس المال وانني اتهم نظامنا الاجتماعي الحاضر بانه يضحي بالبشر في سبيل المال واذا كانت الصناعة والتجارة والاثراء المشروع وغير المشروع لا يستطيع ان يسير بـدون تجويع الطبقة العاملة ولا بد اذن ان نؤمن بثورة اجتماعية تقلع جذور الفساد الاجتماعي الذي يمتص دماء العمال والمزارعين والطبقة المتوسطة من الشعب .

المرأة الاردنية : ان المرأة الاردنية هي النصف الرئيسي من المجتمع وان اسهامها بنصيبها الكامل في مجـالات الخدمة والبنـاء لا يمكن الا اذا اعطيت

حقوقها السياسية والاجتماعية كاملة والا كيف يمكنها ان تشعر بكيانها وانهـا خلقت كريمة وان كرامتها تنبع من حقها في الحياة وآمل من دولـة الرئيس ان يحمل هـذه الرسالة ويتعهد باعطاء المرأة حقوقها السياسية والاجتماعية كاملة غير منقوصة .

قانون العمل الاردني :

ان القانون الحالي لا يمكن اعتباره وافيا وامينا ومحافظاً على حقوق العمال في الوقت الذي لا يمكننا ان نعلن باننا نطبق هذا القانون بنصوصه وبناء عليه فانني اعتقد بان من اهم واجبات الحكومة ان تقوم بالاصلاحات التالية والتي تجاهلتها في بيانها الوزاري :

١ ـــ انشاء مكاتب الاستخدام

٢ ـ تعديل القانون بحيث يضمن حق العامل في ١٠٪ من الارباح على الاقل لأن تعطى العشرة لمديري الشركات

٣ ـــ تعديله بحيث يضمن حق العامل في ادارة المصنع

٤ ـــ حذف كل نص يعطي الحق في الفصل التعسفي لصاحب العمل مهما كانت الظروف

٥ ـ تعديله بحيث يضمن للعـامل الاجازة المرضية والعلاج الكامل على حساب صاحب العمل .

٦ ـــ وضع تشريع ينص على الضمان الاجتماعي وحماية العامل من العجز والشيخوخة .

٧ ـــ وضع جداول للحد الادنى للاجور في كل فئة من العمال يختلف بحسب الحرفة التي يحترفها العامل وعدد السنين وخبرته وعمله .

٨ ـــ وضع بند خاص يعطي العـامل حقه في العلاوات السنوية والعائلية والفنية .

الموظفون :

ان الجهاز الاداري هو « قميص عثمان » لكل حكومة وكل من يسمع البيانات المتوالية من الحكومات المختلفة بخصوص تنظيم الجهاز الحكومي يعتقد بـان هذه الاجهزة سيئة وتحتاج الى خبرة وكفاءة ونزاهة وفي اعتقادي بان الجهاز جيد ولا يحتاج الا كف يد الوزير عن التسلط على الموظف وحصر الصلاحيات في التوظيف والترفيع والتأديب بديوان الموظفين بعد تنظيمه على الاسس الصحيحة يسانده في ذلك مكتب خاص لتفتيش الدولة ويشرف على التفيش في الدوائر والوزارات المختلفة يكون له صلاحيات ديوان المحاسبة من الوجهة الادارية .

العناية الصحية :

لم افهم ماذا عمل دولة الرئيس بتقديم خدمات وافية من الناحية الصحية هل يعني بانـه سيرفع من مستوى المستشفيات ويحدد من دكتاتورية الاطبـاء في ادارة المستشفيات فلا ياخذ من العناية الاصيلـة الا المرضى الذين ادخلوا من عياداتهم الخاصة ، وهل يجرؤ المريض على التفوه بكلمة اذا ما اهينت كرامته بسبب ايقاظه الطبيب في الليل في حالة المرض الطارىء او هل سيزيد عدد اطباء الصحة في العيادات الحكومية لمنع طرق المعالجة الارتجالية التي ان لم تفد فانها تضر حتما لعدم تمكن الطـب من تشخيص مائـة مريض او اكثر في مدة لا تزيد على ساعتين او هل بتنظيم برنامج الصحة المدرسي بتقديم العلاج للتلاميذ المرضى والمقويات للامراض الغذائية والوجبات الطعاميـة ام انه سيستمر على ان يستمر عمل الطبيب المسؤول عن الصحة المدرسية كخبير اخصائي ، ولنا في ذلك كثير من المجالات ؛

لقد كنت اتمني لو ان البيان الوزاري اكـد حرصه على حل ازمة غلاء العلاجات واحتكارهـا واعلن عزمه على انشاء سلطـة مركزية لاستيراد العلاجات وتسويقها باسعار رخيصة تمكن الفقير من

شراء علاجه بدون ان يرهق نفسه وميزانيته، ويكون رأسمال هذه السلطة اموالا حكوميــة واموالا شعبية تعطى الافضلية فيها لاصحاب المستودعات بعد تأميمها حتى لا تهضم حقوقهم ولا يجدي تخفيض الجمارك في حل الازمة كما سمعت مؤخراً . قانون الانتخابــات والنشاط الحزبي — لم اتمكن من فهــم ما يقصد دولته من نظام الحزبين ، هل يقصد حزبين برلمانين يلتقيان داخل البرلمان ويفترقان خارجه لا حزبــين شعبيــين يكون الشعب من وراءهما لكي يتمكنا من العمل الديموقراطي الصحيح المنبثق عن الارادة الشعبية . اما قانون الانتخابات فاعتقد بان اهم مــا يمكن ان يقال باننا لا يمكن ان لا نؤمن حريةالفردفي اختيار ممثليه اذا لم نؤمن له القوت اللازم لسد رمقه فلا يمكن ان يكون هناك حرية في الرأي امام جحافل الفقر والجوع والمرض الزاحفة على الطبقة العاملــة او المزارع الذين يؤلفان ٩٥٪ من الشعب .

٣ — السياسة الاقتصادية

معالي الرئيس اخواني النواب المحترمين

لقد جاء في بيان دولة الرئيس بأن الحكومة ستولي المؤسسات المالية والصناعية الحماية العــادلة انني اشكر اهتمام الرئيس بمصالح المؤسسات المــالية والصناعية وحمايتها ، ولكن ما امكنني تجاهل الشق الاكثر اهميــة الا وهو الشق المنتج والمحول لوجود رأس المال الى حياة خلاقة ، الى تطور بناء فالعامل هو الفنان الذي يخلق بفنــه الصناعات والعامل هو الفنان الذي يخلق من التراب اعاجيب العمارات والابنية فلولا العامل لاستمرت جمودية الحياة المالية ، لولا حيوية العامل لبقي رأس المال وصاحبه جمودا على جمود ولما بنيت حضارات لترفع صروح الانسانية والخلقية ، هل يمكن للرئيس ان ينكر بأن صناعاتنا هي صناعات احتكارية تحتكر الاسواق الاردنيةوان ليس غايتها رفاهية المجتمع بل رفاهية طبقة معينة هي طبقة صاحب رأس المال ، انني اجد لزاما علي بأن اذكر اهمية الطبقة المنتجة وهي العاملة والتي هــي الطبقة المستهلكة بنفس الوقت لانها تؤلف ٩٥٪ من المجتمع ، وان هــذه الصناعات الاحتكارية ليست بالصناعات التي يحتاجها مجتمع فقير متطور كالمجتمع الذي نعيش فيه ولكم كان رائعا او ان الرئيس اعلن عن اخذه بمبدأ حماية العامل واعطاءه جميع حقوقه واصراره على تحويل تيارات الصناعات من صناعات احتكارية الى صناعات استهلاكية كما وانه سيسعى الى زيادة المدخرات القومية بمنع استيراد الكماليات كالسيارات والثلاجات والغسالات ورفع التعرفــة الجمركية عن الضروريات للفرد العادي كاللحوم والسكر والارز وغيرها من الضروريات للحيــاة المعيشية للطبقة الفقيرة من المجتمع مع مراقبة البنوك مراقبة فعالة لمنع تهريب الاموال الخارج لبنــاء العمارات في خارج الاردن مما ينقص مدخرناالقومي ويعرض اقتصادنا الوطني الى الانهيار في الوقتالذي اؤكد فيه بانه لا يمكن لاقتصادنا ان يكون وحدة انتاجية او وحدة اقتصادية اذا راق ذلك لمعالي وزير الاقتصاد — الا اذا اندمج بوحدة اقتصادية مع بقية الشعوب العربية لان اقتصاد العالم العربي يتمم بعضه البعض سواء اكان من ناحيــة السكان وعددها او الثروات القومية ونوعيتها .

حرية الصحافة

انني لا يمكنني ان اهنيء الصحافة في الاردن على حريتها لانها حتما مقيده بيديها ورجليها .

— ضجة —

ولا يمكننا ان نقرر نسبة تقييدها بل يجب علينا ان نؤكد حريتها واعتقد ان دولة الرئيس لا يمكن ان يؤكد وجود حرية الصحافة في هذا البلد . وان منع ارسال البرقيات للوفود العربية لمما يناقض تصريحات الحكومة بانها مصممة على التقارب الاخوي بينهــا وبين الدول العربية المجتمعة في القاهرة .

الامن والقوات العربية المسلحة

جهاز واحد للحفاظ على الامن الداخلي والامن الخارجي ولا يمكن لاحد منها ان يقوم بواجباته اذا لم يكن قد أعطي حقه ولذا فانني ارى انه من واجبي ان اطالب بما يلي : —

١ — تحديد ساعات العمل لافراد الشرطة بثمانية ساعات كل اربعة وعشرون ساعة

٢ — رفع رواتبهم وتحسين اوضاعهم المالية والعلاوات العائلية .

٣ — وضع كادر خاص بهم لانصافهم في حالات التقاعد .

اما بخصوص القوات المسلحة

١ — فرض ضريبة الدم على كل مواطن بلغ الثامنة عشر من العمر

٢ — تجنيد كل من يتخرج من الجامعة لمدة سنتين سواء اكان من الاطباء او المحامون او غيرهم من خريجي الجامعات .

٣ — انشاء مصنع للذخيرة يمكن بواسطته ان نستغني عن الدول الاجنبية والاستعمارية وخاصة ان معركتنا مع اسرائيل هــي معركة مع الاستعمار بقواه المختلفة ولن يرحمنا الاستعمار اذا ازفت ساعة العمل خاصة وان جميع الاسلحة مستوردة من الدول المؤيدة والخالقة لاسرائيل .

ب — السياسة الخارجية

اولا — علاقاتنا مع الدول العربية : —

يمكنني ان اقول بان البيان الوزاري جاء لطمة صريحة للآمال الكبيرة التي علقهــا الشعب العربي بالاردن نحو الحكومة الحاضرة باتجاهها اتجاها قومياً اصيلا ينبع من واقعنا وواقع الامة العربية المصيري . فقد كان الشعب يأمل اعلان عودة العلاقات بــين الاردن والشقيقة الكبرى الجمهورية العربية المتحدة وخاصة وان التيار العربي التحرري الاصيل المنبثق من حاجات ومتطلبات الشعوب العربيــة السائر الى الامام ولن يوقفه شيء ولذا فانه مما يدمي القلب ان يبقى الاردن بعيدا عن الشقيقة الكبرى مع ما يقاسيه من ظروف عسكريــة وخطر داهم من اسرائيل والصهيونية العالمية وان التقارب المنشود بين الاردن المرابط والدول العربية الشقيقة ليقدم لنا ضمانا اكيدا ضد اي مؤامرة استعمارية قد يفكر فيها الجلادون من الصهاينة ومؤيديهم من الاستعماريين الغربيين .

كما وان عدم تعرض دولة الرئيس لاهم قضية تشغل الرأي العام الاردني وهــي قضية الاعتراف بجمهورية الثورة جمهورية الارادة الشعبية اليمنية يعتبر تجاهل تام من دولته لآمال ورغبات الشعب العربي في الاردن فالشعب العربي طالب ولا يزال يطالب ويصر على ان تقوم الحكومة الاردنية بالاعتراف حالا بالجمهورية العربيه اليمنية .

ثانياً: علاقاتنا مع الدول الاخرى :

ان ارتباط الاردن المباشر بالسياسة الغربية لهو تحد سافر لارادة الشعب العربي في الاردن لان هذا الشعب لايهمه من بعيد او قريب مصالح الكتلة الغربية او الشرقية بقدر مــا تهمه مصالحه الخاصة وقضيته الرئيسية قضية العرب الوطن المغتصب فلسطين ولذا فان اتجاهــنا نحو اي كتلة من الكتل يعتبر اهمــالا واضحا لرغبات الشعب العربي في الاردن وان الشعب باكمله ليطلب وبصراحة اتجاه الحكومة اتجاها حياديا وان تعلن تبنيه لسياسة الحياد الايجابي حتى يمكننا ان نصادق من يصادقنا ويصادق امتنا ونعادي من يعادينا

ويعادي امتنا وان الشعب العربي في الاردن لن يسمح بأن يساوم على سلامته واتجاهه في التيـــار التحرري الاصيل .

ولذا وبناء على ما تقدم فانني اطالب الحكومة بان تعيد النظر بسياستها التقليدية تجـــاه المساعدات الاميركية المشروطة واتفاقياتها الاقتصادية مع الدول الغربية لانني اعتبرها مساساً غير مباشر بحريتناوكياننا القومي وارتباطاً غير مباشر بركبها واتجاه هذه الدول كمـــا وانني اطالب باعادة النظر بعلاقاتنا مع الدول الصديقة لاسرائيل كايران وتركيا وغيرها مع رفع التمثيل الدبلوماسي مع بعض الدول الصديقة وتخفيضه مع بعضها بحسب الفوائد القومية التي نجنيها من جراء علاقاتنا معها وان يجعل مـــن مصلحتنا القومـــية المقياس الرئيسي التي تقاس بموجبه علاقاتنا الخارجية مع الدول المختلفة .

معالي الرئيس ، اخواني النواب المحترمين .

القضية الفلسطينية

ان ما ورد في البيان الوزاري حول القضيـــة الفلسطينية والحلول المناسبة لها لا تخرج عـــن نطاق تكرار لكلام سمعه القاصي والداني مـــن الشعوب العربية بشكل عام ومن الشعب الفلسطيني بشكـــل خاص وانني اقولها بصراحة بان كل حل لا ينبثـــق عن ازادة الشعب الفلسطيني وحده مع التأكيـــد بان هذه الدعوة ليست اقليميةلانالشعبالعربيالفلسطيني لا يمكن ان يبتعد بسيره المصيرى عن بقية الشعوب العربية ولكنه عليه ان يتحمل ضريبة الدم واسترداد الوطن السليب قبل اى شعب عربي اخر ولذا فـــان الحل الملائم هو الخطوات التالية : ـــ

اولا : ـــ تعديل الاتفاقيات المعقـــودة بين الحكومة الاردنية ووكالة الغوث بحيث تضمن اعطاء بطاقات اعاشة لكل مولود جديد من اللاجئين وذلك لان هذه البطاقة تعتبر هوية شخصية لكل لاجـــيء تعطيه حق العودة لبلاده

ثانيا ـــ منع الوكالة من قطع البطاقات في حالة عمل اللاجيء او منحه منحة دراسية لانه ليس لها اي حق بان تسحب منه هويته التي تبين حقه في وطنه السليب مع العلم بان موارد الاملاك والعقـــارات في الوطن السليب تزيد عن مخصصات الوكالة الدولية اضعافا فلا يمكن اعتبار هذه المساعدة منة بل حقـــا لا ينازع عليه .

ثالثا : ـــ تجنيد كل قادر على السلاح مـــن اللاجئين وغير اللاجئين من الفلسطينيين بجيش يطلق عليه جيش تحرير فلسطين كما حـــدث في حرب تحرير الجزائر .

رابعا ـــ انشاء مكاتب خاصة يديرها ضابطا للعلاقات العامة في كل سفارة عربية وكل مفوضية في الخارج حتى يقوم بالقـــاء المحاضرات وعرض الافلام السينمائية على الجمهور لاثبات حـــق العرب في وطنهم المغتصب ودحض الدعايات الصهيونية في الخارج .

وبالختام ارجو انابين بانما ورد فيملاحظاتي هذه هو الدستور الذي اعطي بموجبه الثقة لحكومتهم ولما كنت اشك بامكانيات هذه الحكومه على حمل هذه الرسالة فانني احجب الثقة عنهـا والله اسال ان يلهمنا الصواب في سبيل الحرية والوحدة والحيـــاة الافضل الا وهي الاشتراكيـــة .

— ٧ —

الرئيس : الكلمة الآن للسيد قاسم بولاد

السيد بولاد نائب عمان :

معالي الرئيس ـــ حضرات النواب

كلمتي مختصرة لان الاخوان تكلموا ما فيه الكفاية .

احييكم جميعا ، وبعد ، بنـــاء على التكليف السامي للوزارة الرفاعية الجليلة وبناءعلى ما لمسته من البيان الوزاريبعد دراسته ولما اعرفه انا وكلمواطن من خبرةسياسية وتفان في خدمة هذا البلد منالرئيس واعضاء وزارته الاكارم . لـــهذا فلا يسعني الا ان امنح هذه الوزارة ثقتي المطلقة متمنيا لها السير قدما في ظل سيد البلاد المعظم .

— ٨ —

الرئيس : الكلمة الآن للسيد محمد الخشمان

السيد الخشمان نائب السلط :

سيدي معالي الرئيس ، سادتي النواب المحترمين

لقد تفضل النائبان المحترمـــان السيدان نوفان السعود وشاكر الطعيمة فوكلا الي بالقاء هذه الكلمة المتواضعة معربة عن راي نواب قضـــاء السلط في البيان الوزاري لحكومة دولة الرفاعي .

لقد جاء البيان محكم الوضع ، رفيـــع المعنى ، وهو يعرض سياسة الحكـــومة في الحقول الداخلية والعربية والخارجية عرضا قويا يشعرنا بصدقالعزيمة وسمو الهدف . والحقيقة ان هذه السياسة قد جمعت المبادىء القومية والاجتماعية والعسكرية التي نؤمنبها جميعا والتي تحقق للمواطن كل ما يرجوه لاسعاد وطنه وشعبه ، ولا حاجة لاعادة ذكر ما اشتملعليه البيان الوزاري من مناهج ومبادىء بلغت الغاية في الوضوح وسداد الرأي وسلامـــة القصد وزيادة في التأكيد نطلب من الحكومة :

١) ان تسعى جهدها وباخلاص للمبادرة في تقارب وجهات النظر وتقوية الروابط الاخوية مع جميع الدول العربية لتتضافر هذه القوى في استرداد ما اغتصبمن الوطنالعربي الكبير (فلسطينالحبيبة) التي تعتبر قضيتها قضية حياة او ـــ موت .

٢ ـــ ان تعمل ما امكنها وبنية صـــادقة اعادة العلاقات الدبلوماسية مـــع الجمهورية المتحدة على الثقة والاخوة والمحبة والمساواة .

٣ ـــ ان تقدم الى هذاالمجلس في دورته العادية هذه التشاريع القانونية المستعجلة التي تضمن اجراء التعديلات اللازمة في الدستوروفي قانون الانتخابات العامة تنفيذا لما جاء في البيان الوزاري .

وايمانا منا بأن هذه الحكومةقادرة على تنفيذما جاءببيانهاالوزاريفاننا على ضوء ماتقدم انالانصاف يحتم عليناانتقدر للحكومةهذه السياسة القويمة وتمنحها الثقة فاسحين لها المجال لتنفيذ نهجها وهي مطمئنة الى معاونة النواب المحترمين خصوصا وقد دلتتصرفاتها خلال هذه الفترة القصيرة من حكمها على تصميمها الاكيد لوضع الامور في نصابها الصحيح ، وهي في ايام قلائلحققت رغبات الشعب في وقف المهاترات الاذاعية والافراج عن اخواننا المعتقلين السياسيين ، ومدت يدها باخلاص الى جميعالدول العربيةليلتقي الاردن المجاهد باشقائه العربلقاء وحدة ومحبة وناامل أن يكون لهذه السياسة اثرها الحميد لدى اخوانـــا العرب فتظهر سريعا بشائر اللقـــاء والالفة وتزول الجفوة وتعم الفرحة .

سادتي النواب المحترمين ،

ان المسؤولية النيابية مسؤولية خطيرة ، وان الامور ينبغي أن توزن بميزان موضوعي لا شخصي ولا عاطفي وبذلك يكون مجلس النواب صمام الامان في حياة الامة السياسية .

والله ندعو ان يلهمناجميعا سداد الرأي لخدمة وطننا ومليكنا وشعبنا الغالي .

شاكر الطعيمة نائب السلط ـــ نوفان السعود نائب السلط ـــ محمد خشمان نائب السلط .

— ٩ —

الرئيس : الكلمة الآن للسيد عبـــد اللطيف العنبتاوي .

السيد العنبتاوي نائب نابلس :

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

توفيراً للوقت وحجباً للملل اتكلم باسمي واسم زميلي النائب المحترم السيد عبد الرؤوف الفارس

بسم الله الرحمن الرحيم

في الخطوط العريضة لبيان الحكومة الوزاري نهجاً شاملا يتناول شؤون الدولة الداخلية والخارجية وكان اعتزازها العميق بالثقة الـــتي اولاهم اياها صاحب الجلالة الملك المعظم في كتاب التكليف السامي حافز فعال للسير بالتنفيذ قدما نحـــو الحياة الافضل مجندين خبراتهم وتجاربهم لحكم تمرسوا فيه مرات ومرات .

معالي الرئيس ، زملائي النواب المحترمين

ضمانا للتعاون مع الحكومة بقلب مفتوح فاننا نتقـــدم من دولة الرئيس طالبين بلورة المعتقـــدات القومية الوطنية على وجهها الصحيح الذي هوالوجه الواضح لهذا البلد ، وان تأخـــذوا دولتكم باليد الممدودة الساعية الى التعاون والتآخي في المجال العربي وتوصلـــوها بأيدي الاشقاء بالنيـــة المخلصة والعمل الدؤوب الصادق الذي وعدتم به في بيانكم الوزاري واعلنتم عنه منذ تسلمكم زمـــام الحكم للمساهمة في بناء مجتمع عربي موحد، موحد في اهدافه الاجتماعية والسياسية والاقتصادية تجاوبامع الانطلاقات الوحدوية الداوي صوتها من جنبات بلادنا العربية حتى نصبح جميعنا في مختلف اقطارنا متصلين بتيار فكري عربي عام لا نرضى بأن يقال حدنا عنه، ان كتاب التكليف السامي الموجه لحكومتكم المـــوقرة يا دولة الرئيس وجوابكم عليه جاء واضحا ومعـــبرا لهذا المفهوم الانطلاقي للقومية العربية راجين من الله العلي ان يلهم الشقيقات العربيات ادراك هذه النوايا الصادقة من جانبنا فتقابلها بما يليق بها من اهتمام وعناية وتجاوب هذا في سياستنا العربية الخارجية ، واما بالنسبة الى السياسة الداخلية للدولة فانها توجت في بيانكم بانها سوف لا تكـــون الا ضمن ما تقره شرائع الحرية ومزايا العقل الواعي مواجهة الحجة بالحجة ومقارعة الرأي بالرأي وفي هذا التعبير الجميل مشاركة للجميع ضمن النطاق الدستوري الحر . اما بخصوص قواتنا المسلحة والحفاظ على مستواها الرفيع فاننا نكرر ما سبق واقترحناه في هذا المجلس الكريم الا وهو انشاء مصنع للذخيرة نزود بـــه اسلحتنا في معركة الثأر المرتقبة وحتى لا تتكرر المأساة التي شربنا مرها عندما قيل لنا سنة ١٩٤٨ ونحن في المعركة ، ان الذخيرة استهلكت وعليكم ايها العرب ان تقبلوا بشهر الهدنة حتى نوفرها لكم لذلك نرى لزاما ان يرصد في الميزانية المقبلة نفقات هذا المصنع ولو على مراحل .

دولة الرئيس المبجل : ان صـــدور الارادة الملكية السامية بالعفو عن المعتقلين السياسيين وعدد من المحكومين في مستهل تسلمكم زمام الحكم قوبل بكثير من الغبطة والارتياح وبمزيد من الشكر والدعاء لجلالة الملك المعظم من جميع المواطنين الذين يأملون ضمان حمايتهم من كل تعسف وظلم حتى يتحقق فعلا تبادل الثقة الكاملة بين الشعب والحكومة وقبل ان انهي كلمتنا ارى لزاما علينا ان نشـــير الى الاخذ بمقررات لجنة شؤون اللاجئين وبتواصيها التي تقدمنا بها لهذا المجلس الكريم حفاظا عـــلى حقوق نؤمن لشرعيتها حتى يأتي اليوم الذي يعود فيه الحق الى اهله ونطهر به فردوسنا السليب من الصهاينة الارجاس في ظل وحدة عربية قومية جبارة عارمة تتجلى فيها قوة النضال ونسترجع بها فلسطين على ان لا نقبل اية محاولة لتجزئتها وطمس حقيقتها بسمو عن الخلافات

العرضية والسياسات المحلية ، وبالختام فاننا نرجو ان يكون لكم من صدق تصميمكم حافزا قويا يساعدكم في مهمتكم الجليلة ومسؤولياتكم العظيمة راجيا من الله القدير ان يوفقنا جميعا في حمل رسالتنا لبلدنا المتطور بتوجيهات الملك المعظم والسلام عليكم .

نائب نابلس والقضاء — نائب نابلس والقضاء
عبد اللطيف العنبتاوي — عبد الرؤوف الفارس

— ١٠ —

الرئيس : الكلمة الآن للدكتور قاسم الريماوى

الدكتور الريماوي نائب رام الله :

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء

في هذا الوقت الذي تهتف افئدة الملايين من بني العروبة ، تهتف بحياة اللقاء العربي الكريم ، في هـــذا الوقت الذي تلتفت انظار العالم باجمعه على هذه البقعة من العالم ، في هذا الوقت يتحتم علينا في الاردن ان نبين بوضوح وجلاء موقفنا من كل هذه الاحداث ، ولقد كان للتوجيه السامي الذي اعطى الضوء الاخضر للحكومة وتحديـــداً للاتجاه العام الذي يجب ان تسير عليه الحكومة ، وانطلقت التصريحات في الصحف تارة من عمـــان وتارة من لندن وتارة من نيويورك على لسان رجال الحكومة ، كلها تبشر بقرب اللقاء حتى تخيـــل لنا جميعاً اننا قد دخلنا الباب وسنجلس متساوين مع اخواننا وزملائنا ، هـــذه هي المشاعر والاحاسيس التي كانت تخالج نفوسنا عندما حضرنا الى الاستماع لبيان هذه الحكومة ولكننا استمعنا الى بيان خيب آمالنا فهو لم يعط التخطيط الكامل للقـــاء الذي على مستواه سنلتقي باخواننا العرب واني قد ترددت قبل ان اقرر بان اتكلم في هذا الموضوع وفي هذه الجلسة ذلك ان بعض الاخوان قد قال ان هـــذا قد يفسر ويحمل على محمل شخصي لاني كنت اشارك في وزارة سابقة ولكني اعتقد ان مهمة النائب اعلى من ذلك واكثر فالنائب يجب ان يكون صادقاً ، صادقاً مع نفسه ، صادقاً مع الحكومة ، صادقاً مع الشعب وان ينقل الاحاسيس التي يعتقد بها نقلا صحيحاً بعيداً عن الرياء والنفاق بحيث يهدف الى تحقيق الخير للجميع . والصدق ايها الاخوان قد يكون مراً في بدايته ولكنه حلواً في نهايته فعلى هذا المستوى اؤكد لكم انني ان ملت الى المعارضة فليس لانني اعتقد بالهدم ولا لأن المعارضة بالضرورة قد تكون رسالة هدم فالمعارضة قد تكون معارضة بناءة لها رسالة في الخير كما تكون الايجابية وكذلك وايماننا نحن يبدأ بالنفي « لا اله الا الله » وهذا يعني ان الخير قد يكون منبثقاً عن المعارضة او عن الموقف السلبي عندما يقتضي ذلك ومن هـــذا المنظار فانني سأحاول ان ازن الحكومة وازن البيان على ضوء خمس نقاط :

الاولى : حول الحكومة اولا ما هي الحكومة في نظري على ضوء الاصالة الديموقراطية التي تمثلها

الثانية : الحكومة كوسيلة .

الثالثة : الحكومة كهدف .

ثم انتقل الى البيان الوزاري شكلا وموضوعاً وعلى اساس هـــذه الموازين التي اعتقد انها يجب أن تكون موازين موضوعية لا تندفع مع العواطف فانني سأحاول ان اقرر اتجاهي . امـــا من جهة الحكومة اصالة فانها جاءت نتيجة لمفاهيم ديموقراطية انتزعتها المجتمعات البشرية بعد ان ضحت الملايين من الانفس في سبيلها وليس بخاف علينا ان الصيحات هذه قـــد ارتفعت منذ مئات السنين في العالم المتقدم فنظريـــة « لك » ونظرية « هوبس » ونظرية « جان جاك روسو » وكلها تقول بان الحكومة يجب ان تكون عقداً بين الحـــاكم والمحكوم وان الشعب هو صاحب الحق في تغيير الحكومة والحكم لها او عليها وان الشعب يجب

ان يدلي باصواته من اجل انتخاب الذين يمثلوه ، هذه المفاهيم هي التي يجب ان تكون الاطار الذي تحكم بموجبه للحكومة او عليها فالى اي مدى نستطيع ان نقول ان هذه الحكومة تتجاوب مع هذه العقيدة ، انني اعتقد ان هذا يدعونا الى وضع تحديد صحيح للمفاهيم الديموقراطية حول الحكومة ان هذه المفاهيم توجب علينا ان نوجد فلسفة جديدة لمعاني الحكم ولمعاني الاستقلال فليس الاستقلال هو الابتعاد عن النفوذ الاجنبي والسيطرة بقدر ما هو ممارسة للعلاقات الداخلية وحكم الذات بالذات وحكم الشعب نفسه بنفسه كما انه كذلك الوسيلة التي ينظم بها الشعب طريقة رقابته على الذين ينتدبهم لتولي مهمات الحكم ومسؤولياته والرقابة بالنسبة للوزير تكون اما ناتجة عن ضميره واما ناتجـة عن البرلمان وامـا ناتجة عن حزبـه الذي يمثله في الوزارة ان كان هناك نظام حزبي واما ان تكون ناتجة عن الشعب الذي يحاول الوزير ان يتصل به ويخدمه ولهـذا فانه يتوجب على الوزير ان يكون خاضعا لهذه الرقابات او الكثير منها فالى اي مدى تتصف هـذه الحكومة والى اي مدى تخضع لهذه الرقابات الشعبية ، انا لا أنكر ان بين اعضاء الحكومة من له رقابة قوية من الضمير ولكن هذا لايكفي يجب ان يكون الى جانبها رقابة اخرى ان كانت من البرلمـان او من الشعب واني قد جربت الحكم واعرف بان الوزير الذي يأتي الى الوزارة عن طريق المجلس النيابي يبقى دائما يحسب حساب الشعب الذي انتخبه فلا يمكن ان يفرط بحق من حقوقه لانه يعرف انه سيأتي يوماً ما الى هـذا الشعب ليناقشه الحساب ولذا فان هذه الحكومة بغالبية اعضائها لا يتيسر لها هذه الرقابة ، الرقابة الشعبيـة ولا الرقابة المنبثقة عن البرلمان ولا الرقـابة المقبلة في رجوعها الى الشعب ومن هنا فانني اعتقد ان تشكيلها الحالي يتغاير مع الاصول الديمقراطيـة ويتنافى الى حد كبير مع الرقابة الشعبية الـتي يجب ان يتمكن الشعب من فرضها على الحكومة ، هـذا من جهة الاصول الديمقراطي واما من جهة الوسيلة فاني اعتقد ان اهداف الحكومات وان تغيرت في هذا البلد تكاد تكون متقاربة فكلها يقول بأنه يريد ان يخدم وان يبني ولكن الاختلاف هو في الوسيلة فلقد شاهدنا نوعين من وسيلة الحكم احدهمـا ينبثق عن شعور بان النقمة يجب ان يمتصها الجهاز الحكومي بالاقناع ، والعقيدة يجب ان تجابـه بالعقيـدة وبالرأي ولا يمكن ان تأخذ هذه المدرسـة من اساليب الحكم لا يمكن ان تأخذ بسياسة العنف والشدة وكبت الحريـات لانها تؤمن ان الكبت يولد الثورة ويولد عدم الاستقرار وبالتالي ينقض الاسس والاهداف الـتي تقوم من تقوم من اجلها اما المدرسة الثانية فهي التي تؤمن بان العنف هو الوسيلة وان الكبت هو انجح طريق واسهل ما يمكن ان تتبعه لكبت حريات الافراد ولمقاومة كل اتجاهـات لا تقرها ولا توافقها فاين نضع هـذه الحكومـة يا ترى من حيث الوسيلة ؟ ان ماضي الحكومـات التي اشرف عليها دولة رئيس هـذه الحكومة يدل دلالة واضحه على انـه يتبع مدرسة العنف والشدة والكبت ، ولقد كان في جوابه على كتاب التكليف السامي ما يستشم منه انه سيستمر في هذا الاتجاه لانه كان مدعاة فخر له عندما قال ان هذه هي المرة الثالثة التي يعهد اليه بالقيام بمسؤوليات الحكم وقد يأتي من يقول بان السياسة قـد وضحت في البيان الوزاري وان الحكومة قد انتهجت نهجـاً آخر ، هـذا شيء بسيط يمكن تفسيره من عـدم الانسجـام في تشكيل الوزارة الحالية لاني اعتقـد بان هنالك من يعتقد بالوسيلة الاولى وهـم عدد من الوزراء الذين لمسوا قيمتها وعرفوها وآمنوا بهـا وانا لا اريد ان ادافع عنهم ولا اريد ان اجاوب من تحـداهم فهذا لهم وحدهم ولكني للانصاف اقول

ان هذا الاتجاه الكتابي كان نتيجة لوجود او تصارع الحكومة من حيث الوسيلة ومن حيث الاتجـاه ، والشيء الثالث الذي انظر الى الحكومة من منظاره هو الهدف الذي تأتي اليه الحكومة او الذي تأتي من اجله الحكومة والهدف يقرر على خمسة اسس :—

١ ــ علاقة الحكومة بالشعب او بالذات .

٢ ــ علاقتها بالمحيط العربي او بالدول العربية

٣ ــ علاقتها بالدول الاجنبية .

٤ ــ علاقتها باسرائيل .

هذه هي الخطوط الرئيسية التي تحدد الاهداف التي تسير عليها كل حكومة ولنبدأ بعلاقتها بالمجتمع الاردني ، ان التحدي الذي يواجه هذه الحكومة هو نفس التحدي الذي واجه الحكومات السابقة وهـو محاولة الارتفاع بمستوى معيشة الفرد من حيث هو الى المستوى الذي يصبو اليه كل انسان وهو الحياة الافضل والمستوى العالي مـن العيش ومع حفظ الكرامة وما الى ذلك من الشؤون التي تقرر هـذا المستوى وتحاول كل حكومة ان تجيب عـلى هذا السؤال كيف نستطيع ان نرتفع مما نحـن فيه الى المستوى الذي نصبو اليه ؟ وهنا يتوقف الحكم للحكومة او عليها على الطريقة التي تجيب بها على هذا السؤال فمن الحكومات واكثر الحكومات بل كلها كانت تحاول ان تجيب عليها ارتجالا فلا تنظيم ولا تخطيط كان الارتجال يحل المشاكل ، ان الارتجال قد يحل الحاجات الآنية السريعة ولكنه لن يكون خطة تامة للبناء وقد حاولت الحكومة السابقة اقتباس خطـة للتخطيط العام في جميع مجـالات النهوض بالمجتمع اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وعملت على وضع برامج محدودة من اجل ذلك ، ولكن هذه الحكومة وفيها ما فيها من الزملاء السابقين لم تحاول لا من قريب ولا من بعيد كما تفضل احد الاخوان ان تشير الى سياسة التخطيط في برامجها كما انها حذفت التوقيت اللازم لهذا التخطيط وكل ما قالته ان الرخـاء الاقتصادي هو ضرورة من ضرورات الدعائم الاستقلال السياسي ان هذا كلام عابر لا يجوز ان يصدر في وقت اصبح فيه الاقتصاد نظريات محـدودة واصبحت مفاهيم الاقتصاد تحكم في المفاهيم السياسية في العالم باسره ، لا يجوز ان نقول ذلك لاننا نواجه واقعا متحفزا في العالم باسره ونظريات يجب ان تكون لنا سياسة واقعية مرسومة بناءة ترتكز على وعي اصيل ويكون تخطيطها مرتكز على خمس قواعد :

الاولى يجب ان تنفـذ الى الاسس الاجتماعية والاقتصادية التي يشتمل عليها مجتمعنا .

ثانياً : يجب ان تكون لها صفة الشمول بحيث لا تاخذ ناحية وتترك اخرى كأن تهتم بالتعليم وتترك الصحة او تهتم بالصحة وتترك شؤون الزراعـة وما الى ذلك بل يجب ان تكون لها صفة الشمول وصفة الشمول لا تعني بالذات طمس الاولويات فالتنوع ممكن في اطار الشمول .

والركيزة الثالثة هي يجب ان تنسجم مع الواقع العربي لانه ما هي الفائدة في اقامة منظمات اقتصادية او اجتماعية قد تتعارض مع الكيان العربي ، ان هذا سيكون مضيعة للجهد والوقت وكم كان غريبا ان لا نرى اشارة من قريب ولا من بعيـد الى السوق العربية المشتركة التي كنا نطالب بها والى الاتفاقية الاقتصادية التي ورد ذكرهـا في الماضي لا اعرف ان كان هذا التجاهل نتيجة عدم ايمان بقيمة التخطيط او عدم ايمان باللقاء العربي عـلى مستوى الاقتصاد والتخطيط والبناء .

اما الركيزة الرابعة فهي المفاهيم الدولية التي تحيط بالعالم اجمع ولا يخفى ان هذه المفاهيم بالنظر

لارتفاع المبادىء الشيوعية والاشتراكيــة ولثورة الرجل العادي قد اصبحت تسير العالم الى حد كبير وقد اوجبت على الحكومة والدولة ان تتبنى مسؤوليات لم تكن تتبناها من قديم هذه هي الاسس التي يجب ان تكون الاساس الاول الذي نسير عليه وهذا هو سبب التململ في بلدنا وفي كل بلــد عربي ولكن المجتمعات العربية والاردن قد اجابت عليها من ثلاث طرق احدها الطريقة الشيوعية والاخرى الاشتراكية والثالثة الدعوة الاسلامية .

فماذا عملت هذه الحكومة ؟ قــد جربت ان تهرب من الواقع المؤلم ولكنها لم تتقمص اي واقــع او اي مذهب من المذاهب التي ذكرت وقد تكون على حق في ذلك الا انها حاولت ان تلجأ الى ما يسمى بالعقيدة التجمعية « الاكلاكتية » وهذا يعني انهـــا جمعت من هنا ومن هناك ولكن هــذه العقيدة لا يمكن ان تنسجم في اطار واحد من المفاهيم كما انها عمدت من ناحية اخرى الى المناداة بمبادىء وتعميمات وهذه المبادىء اصبحت بداتية بديهية كالمناداة بحق الفرد وكالمناداة بأن الفرد الصالح هو نــواة المجتمع الصالح وكالمناداة بأن الرخاء الاقتصاي هو الاساس الاول للاستقرار وكالمناداة بالعمل على تأمين حق العمال والفلاحين وما الى ذلك من شعــارات هي بحاجة الى توضيح لان الغموض يكمنها ولا نعرف مدى امكانية تطبيقها على مجتمعنا ، ان هــذا يضع الحكومة في مستوى لم يرتفع الى مستوى التخطيط الواجب اتباعه في هذا الوقت لاننا لا نستطيع اطلاقاً ان نواجه الحاجات التي تجابهنا والتحدي ارتجــالا ولا نستطيع كذلك ان نجابهها باستمرارية في البناء لان الاستمرارية لا تعني التجاوب مع التحدي ومع ضرورة الحاجة الذي نواجهه ، يجب علينا ان نضع خطة مفصلة لكل هــذا للبناء الداخــلي وكان من الواجب ان يتطرق البيان الوزاري الى هذا المخطط فيعطي البرامج التفصيلية التي تنفذ السياسة التي رسمها جلالة الحسين بعبارات عامة . . . .

والبيان الوزاري وهنا ادخل في شكله لا يمكن ان يكون امتداداً للشعارات التي وردت في كتاب التكليف السامي ، يجب ان يعطي البرامج التفصيلية التي تنفذ هذه الشعارات لا ان يزيدها عداً وارتباكاً وهذا ما حدث وهذا كان هو السبب في تساؤل عدد من النواب عن موقف الحكومــة من الخــدمات الصحية او من العمال او من المستشفيات او من بعض المشاريع التي لا يجوز ان يشتمل عليها التفصيلات ولكن لاغفال الحكومــة ذكر الــبرامج التفصيلية اضطر بعض الزملاء الى الاشارة الى بعض الخدمات التي لا بد من وجودها .

هذا هو رأيي في اجابة الحكومة على الهدف والوسيلة وعلى اصالتها فهي اذن كحكومة لا يمكن ان ترتفع الى المستوى الذي نطلبه من كل حكومة تحاول ان تخدم هذا البلد ، اما موقفها من علاقاتها مع الدول العربية فاننا نقول وبكل صراحة ان مفاهيم الوحدة التى تلف حولنا تتطلب تغييراً جــذرياً في وضع هذا البلد ونحن كحكومة وكمجلس قد اقسمنا اليمين الدستوري على ان نكون مخلصين للدستور وان نحافظ على وضعه فما هو الخط الذهبي الذي كان في ذهن الحكومة للسير به للتوفيق بين هذين الاتجاهين انهــا لم تعط بل اعطت تعليمات واطلاقات ، انني اعتقد ان الوحدة العربية الجديدة يمكن ان تستوعب التنوع ضمن اطار الوحدة لان الوحدة لا تقضى بالضرورة التماسك ، وكذلك ان الوحدة لها منهاج والمنهاج له مراحل بداية وانتقال ويمكن ان تشتمل البداية على المراحل الجغرافية وعلى المراحل النوعية للوحدة كما ان الوحدة مطالبة بتوضيح لاساس القومية

العربية التي يجب ان تكون الركيزة التي تبنى عليها الوحدة ، والقومية العربية ايها الاخوان قد شابهــا اشياء كثيرة قد كانت في كثير من الحالات نقل عن العقل الغربي في مفاهيم القومية ، يجب ان نفهم معنى القومية الكبرى في البلد العربي وما لم يحــدد هــذا المعنى فان كل حديث هو حديث لهو ولغو .

هذه هي الخطوط التي كان بودنا ان تأخــذ بها الحكومة قبل ان تلزم نفسها في اي اتجاه كان ، ثم لا بد للوحدة من داع لها يحمل رسالتها فيا ترى هل هــذه الحكومــة هي الحكومــة التي تستطيع ان تحمل رسالــة الوحــدة ؟ ان حمــل رسالــة الوحــدة يتطلب من الــذي يحمل ان يكون مقتنعا بكل ما فيه وان تكون اعماله سلسلة من الاعمال المنتظمة طيلة حياته كل منها متمم للآخر واذا ادعى غير ذلك فــانه لا نستطيع ان نصدقه مصداقا لقوله تعالى :

« **اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك رسول الله والله يشهد انك لرسوله والله يشهد ان المنــافقين لكاذبون** » بمعنى انهم لو قالوا انك رسول الله والله يعلم انك رسوله لكنهم كاذبون فكل من يقول شيئا ولا يعمل به فلا يمكن ان نصدقه ، لا يمكن اطلاقا .

المستوى الثالث هو لغة الوحدة ، لقد تفضل دولة رئيس الوزراء فقــال انه يريد ان يعرف اللغة التي يمكن ان يلتقي بها مع اخوانه العرب وهذا في اول تصريح صحفي له ، اننا نؤكد ان لغــة الوحدة يجب ان تكون لغة عربية فصحى فالوحدة لا يمكن الا ان تنبثق عن الارادة الخيرة للشعوب العربية ذاتها لا يمكن ان تكون لغــة اميركية ولا يمكن ان تكون لغة روسية يجب ان تكون لغة عربية خالصة والا فانها ستفشل في كل مرحلة من مراحلهــا وان استجلبت العواطف والتصفيق الا انها في المدى البعيد ان لم تكن معبرة عن الارادة الخيرة للشعوب العربية الصحيحة فانها لن تكون وحدة عربية .

امــا في المستوى الرابع وهــو مستوى لقاتنا بالدول الخارجية فقد قالت الحكومة بانها ستواصل الاتصال على طريق التعــاون المتبادل وعلى طريق الاحترام المتبادل ضمن اطار القومية والمصالح الوطنية اننا نعرف باننا نعتمد على العون الخــارجي والخط الفاصل بين الاعتماد عــلى العون الخارجي وسيطرة هذا الــذي يعطي العون على مقاليد الحكم خط ليس واضحاً اطلاقاً وهو ليس ثابتاً بل هو متغير . اننــا نواجــه كتلتين ، الكتلة الغربية والشرقية وانا اسأل هل نستطيع ان نختار اختيارا حراً بأي منها يجب ان نتصل ، وهل نستطيع ان نملك حريــة الاختيار ؟ اليست الحقيقة بان قسما من مرافقنا قــد وقع تحت سيطرة فريق من الفرقاء بحيث نقول بان الادعاء باننا نسير على خط من التقــابل وباحترام وتساو اصبح يحتاج الى تحديد جديد اننا بحــاجة الى رسم سياسة جديدة للخارجية تحدد فيها موقفنا تحديدا دقيقا وتكون اكثر قابلية للحركة والتعاون في المجال الخارجي يجب ان تكون اكثر قابلية للتعاون والتوادد في المجال الخارجي بحيث نستطيع ان نقول: لا بجالب نعم هذا هو المستوى الذي نريده في مستوى العلاقات الخارجية والذي ادهشني هو اشارة البيان الى ان الحــكومة ستسعى الى تعضيد ونصرة مبــادىء الامم المتحدة الداعية الى تسوية ، وطريقتها في تسوية المشاكل الدولية التي ينص عليها الميثاق وهذا هو الميثاق في يدي المادة الثالثة من البند الثاني تقول « بــان الدول الاعضاء في الأمم المتحدة يجب ان يسعوا لازالة الخلافات في المشاكل الدولية بينهم عن طريق التفاوض والتفاهم » هل هذه سطحية في السياسة ام انها اتجاه جديد في حل قضية فلسطين ! اننا نعرف ان قضية العرب الاولى التي تجابه المجتمعات

العالمية والامم المتحدة هي قضية فلسطين فما معنى تعهدنا في هذا البيان باننا سنواصل السعي الى تطبيق مبادىء الأمم المتحدة وميثاق الأمم المتحده ويا ليتنا بقينا عند هنا لاننا اعضاء في الأمم المتحدة وعلينا ان نطبق مبادىء الميثاق ولكن الاستمرار في تطبيق مبادىء الأمم المتحدة فيما يتعلق بالعلاقات الدولية وتسويتها ، ما هو القصد من وضع هذا النص في البيان وقد كنت اريد ان اجلو هذه النقطة قبل ان اتكلم لعل الحكومة لا تصر عليها ولعلها تكون سطحية في التفكير او في الكتابة السياسيةلكنني حيل بيني وبين ما اشتهي وكلي ثقة وامل بأن هذه لن تكون سياسة اية حكومةمهما كان نوعها سواء كان يثق بها هذا المجلس او لا يثق ، يجب ان تبتعد كل حكومة عن محاولة العبث في المفاهيم السياسية التي يجب ان نحل بهاقضية فلسطين ، كذلك لم ارتح لكلمة وردت في القول عن قضية فلسطين باننالن نفرط باي حق من الحقوق المشروعة في فلسطين ، يا ترى لماذا اضفتم كلمة مشروعة هل هنالك حقوق مشروعة او غير مشروعة للعرب في فلسطين لماذا تنصون على انها المشروعة ؟ انكم عندما تشيرون الى المشروعة قد تكون هنالك ايماءة او اشارة بان هنالك حقوق غير مشروعةوكان يجب ان نكتفي بالحقوق العربية في فلسطين واننا يجب ان نتخذ موقفاً ليس موقف عدم التفريط ان عدم التفريط هو اضعف المواقف يجب ان نتخذ موقفا هو انتزاع الحق العربي وعند اشارة البيان الى انتزاع الحق العربي علق ذلك « الا اذا توافرت ارادة النضال المشترك » وهذه عبارة تتكرر في بيانات كثيرة ، ايها الاخوان ، ان الارادة وحدها لا يمكن ان تنقذ وطنا سليبا والنداء لا ينقذ الغرقى اننا نريد تحويل الارادة الى عمل حقيقي من اجل فلسطين .

هذا رأيي في المستويات التي اشارت اليها الحكومة على جميع المستويات الداخلية والاقتصادية والسياسية .

وانني لا اريد ان اطيل وبناء على هذه الاعتبارات التي اعتقد بانها اعتبارات ليست مبنية على عاطفة اطلاقا بل عبارات موضوعية واتحدى من يقول انها موضوعية لانني دللت عليها بنظريات قائمة وعلى استعداد لمباحثة من يدعي انها ليست موضوعية .على هذا الاساس فانني اعتقد ان الحكومة هذه لا تستحق الثقة لا على اساس المفهوم الديمقراطي للحكومات ولا على اساس الاسلوب الذي نفترضه فيها ولا على اساس الهدف الذي وعدتنا ان تسعى اليه ولا على اساس البيان شكلا او موضوعا .

— ١١ —

الرئيس :الكلمة الآن للسيد صدقي الجعبري

السيد الجعبري نائب الخليل :

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

١ — بالنسبة للاحزاب فان حرية الاحزاب وحرية العقيدة والرأي قد اضيفت اليها في البيان الوزاري عبارة (ضمن حدود القانون) ، مع العلم بانه يوجد قانون الدفاع والقوانين الاستثنائية ، ولم يشر البيان الوزاري الى الغائها ، لذلك فانه لا يوجد حرية للاحزاب ولا للرأي ولا للعقيدة . وهذه القوانين تتسلح الحكومة بها ، وهذا دليل واضح على عدم صحة ما جاء في البيان الوزاري .

٢ — يذكر البيان الوزاري ان الحكومة ستعمل على الاستغناء عن المساعدات الخارجية فأين هي هذه المخططات المدروسة المفصلة ، والارقام الصحيحة الواضحة التي تقدمت بها الحكومة في بيانها والتي ستعمل بها

٣ — ارى ان اسرائيل وهي عدونا اللدود المتربص لنا مزودة باسلحة نووية وصواريخ (هوك) الامريكية الفتاكة فما هي الخطوات الايجابية والاستعدادات التي اتخذتها الحكومة تجاه هذا الخطر الداهم والتي لم تشر اليها من قريب او بعيد في بيانها الوزاري ؟ واذا بقيت الحكومة تعتمد على الدول الغربية وهم الذين خلقوا اسرائيل ويزودونها بالاسلحة النووية ، فان النهاية معروفة لماذا لا نمد ايدينا تجاه المعسكر الشرقي لتزويدنا بالاسلحة والصواريخ الحديثة كما فعلت معظم الدول الشقيقة لكي نكون قد اعددنا انفسنا لارجاع ارضنا المغتصبة

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

٤ — تقول الحكومة في بيانها الوزاري ، بانها ترحب بايجاد اي تقارب مع الدول العربية والعمل على ايجاد وحدة بينها. فاهي الخطوات الايجابية الفعالة التي اتخذتها الحكومة ازاء هذا الموضوع ، تجاوباً مع الشعور العربي تجاه الوحدة العربية الشاملة التي هي أمل كل عربي لاسترجاع فلسطين ؟

٥ — ذكرت الحكومة في بيانها الوزاري انها ستستمر في علاقاتها الودية مع جميع الدول الاجنبية على اساس المساواة . فأين هذه المساواة ؟ وهي لم تعمل على ايجاد تمثيل دبلوماسي بينها وبين الدول الشرقية وخصوصاً مع روسيا والصين ، مع العلم بان اغلبية الدول العربية والاسلامية اقامت علاقات دبلوماسية مع هذه الدول ، وقد استفادت الشيء الكثير في جميع المجالات بدون قيد او شرط ، وهي في ذات الوقت غير شيوعية وتحارب الاحزاب الشيوعية في بلادها .

٦ — اشارت الحكومة في بيانها الوزاري انها ستؤيد الشعوب المغلوبة على امرها وتعاونها على نيل حقوقها الطبيعية في الحرية والاستقلال ، فأين هذا التأييد والتعاون تجاه شعب اليمن المغلوب على امره والذي يعيش في العصور الوسطى ، ولماذا لم تذكر في بيانها عن موقفها تجاه الوضع الجديد في اليمن والاعتراف به كما اعترفت به الدول العربية الشقيقة .

ولذلك فاني احجب ثقتي عن هذه الحكومة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

— ١٢ —

الرئيس :الكلمة الآن للسيد نجيب الاحمد .

السيد الاحمد نائب جنين :

معالي الرئيس ، حضرات النواب

تقدمت هذه الحكومة ببيانها الوزاري ضمن المدة الدستورية ; وقد اشتمل البيان على الكثير من الوعود الداخلية منها والخارجية . واذا جاز لنا ان نناقش هذا البيان فاني اجد انه لا يخرج عن مضمون بيانات الحكومات السابقة والعبرة بالاعمال لا بالاقوال .

معالي الرئيس ، ان هذه الحكومة ليست جديدة علينا فدولة رئيسها خبرناه وعرفناه رئيسا لعدة حكومات وفي ادوار مختلفة ، كان آخرها سنة ٩٥٧ وان ثلث اعضاء هذه الحكومة هم من اعضاء الحكومة السابقة وفي طليعتهم معالي وزير الخارجية وبعودة معاليه من وزارة خارجية حكومة دولة التل الى وزارة خارجية حكومة دولة الرفاعي يتضح لنا ان سياسة هذه الحكومة الخارجية هي نفس سياسة حكومة دولة التل الخارجية والا فما هذا التنافس في اصول الحكم ومفاهيم السياسة والحياة الديمقراطية .

معالي الرئيس ، اننا نعيش الان في منطقة عربية ثائرة وبثورتها حطمت الاستعمار في الجزائر والاستبداد في اليمن ، والانفصالية والانتهازية والعمالة

والشعوبية في كل من العراق وسوريا ، ورفعت علم العروبة يرفرف فوق ارض الجزائر العربية الثائرة ، وارض اليمن الحر ووحدت اقطار مصر وسوريا والعراق في دولة عربية متحدة وافسحت المجال لباقي الدول العربية بعد تحررها للدخول في هذة الدولة العربية المتحدة فأصيب العدو بالهذيان وعم الذعر بين صفوفه وانتعشت آمال الامة العربية باسترداد فلسطين من الاعداء الغاصبين وتحرير باقي اجزاء الوطن العربي الكبير لتظهر الى الوجود الدولة العربية الواحدة من المحيط الى الخليج وتؤدي رسالتها لخدمة شعبها العربي الاصيل وخدمة الانسانية جمعاء .

معالي الرئيس ، ارجو ان يكون واضحا ان الشعب العربي الاردني كأخوانه في الاقطار العربية الاخرى يرى ويؤكد انه لا يمكن استرداد فلسطين من الاعداء الغاصبين الا بالوحدة العربية وان قوتنا وحريتنا وخبزنا الحلال في وحدتنا مع اشقائنا وانه لمن العار ان نستمر في العيش على الصدقات الاجنبية وموارد وخيرات الامة العربية هي عماد اقتصاد الدول صاحبة الصدقات واننا في هذا البلد نطالب وبأصرار وقد كنا ولا نزال في طليعة النضال العربي نطالب بالدخول في الدولة العربية المتحدة واننا نعتبر ان التخلف عن الدخول في هذه الدولة جريمة وخيانة في حق هذا الوطن وفي حق فلسطين الجريحة والامة العربية كلها .

معالي الرئيس ، اعلنت الحكومة انها ستعمل على الدخول في الدولة العربية المتحده . فهل حقا تعني ما تقول وتعمل للوحدة وهل هي جادة في السير مع القافلة العربية المتحدة فهل عدم الاعتراف بالجمهورية العربية اليمنية الحرة من مصلحة الاردن ومن مصلحة الوحدة العربية ولحساب من لا نزال نحجم عن الاعتراف باليمن الجديد ورغم قرار مجلس النواب بمطالبة الحكومة بذلك ، وهل قطع العلاقات الدبلوماسية مع الجمهورية العربية طريق للوحدة . وهل جعل الصحافة الاردنية عبارة عن نشرة مطبوعات ومصادرة رسائل المواطنين وحتى النواب منهم من دائرة البريد ومراقبتها ، ومراقبة مخابراتهم التلفونية من قبل المراقب العسكري المداوم في كل دائرة بريد واستخدام جيش من المباحث ، وحواجز التفتيش على الطرق العامة ومنع الاستماع الى اذاعة كل من اقطار مصر والعراق وسوريا واليمن ، ومنع صحافتها بينما تسمع اذاعة اسرائيل علنا . ومنع المواطنين من مشاركة اخوانهم العرب في فرحتهم باقامة الدولة العربية المتحدة طريق للوحدة . كل ذلك يدل على عدم وجود النية الحسنة في التقارب العربي ولا بأي شكل من اشكاله بل ان هذه الاعمال تزيد شقة الخلاف العربي . فاذا كانت هذه الحكومة جادة حقا في السير مع القافلة للعربية المتحدة المتحررة والعمل على الوحدة العربية فالطريق واضح لكل ذي بصيرة ولا بد من السير عليه وذلك بالعمل على ما يلي :

تأليف حكومة قومية متينة الجذور تمثل الشعب بجميع فئاته تعمل على اطلاق الحريات العامة وفي مقدمتها حرية الصحافة والاذاعة والاجتماع والخطابة . واعادة جميع السياسيين من خارج البلاد الى وطنهم بحرية وامان واعادة جميع ضباط الجيش والامن العام سواء من منهم في خارج البلاد او في داخلها الى الخدمة للمساهمة الفعالة في رفع قوة ووحدة الجيش والامن العام . والغاء قانون الدفاع . وابعاد العناصر المعادية للقومية العربية والحرية والوحدة عن جميع مراكز الدولة . وتأليف جبهة شعبية موحدة قومية تؤمن بالوحدة والحرية والاشتراكية ، ينضوي تحت لوئها جميع العناصر القومية والوحدوية والاشتراكية في البلاد . ثم تأليف وفد حكومي

يرافقه وفد شعبي للسفر فورا الى القاهرة لمفاوضة المسؤولين هناك للسير مع القافلة العربية المتحدة .

فاذا كانت هذه الحكومة ترغب في العمل لوحدة العرب فعليها ان تثبت حسن نواياها وذلك بان تفسح المجال للحكومة القومية الشعبية لتتمكن تلك الحكومة من الوصول الى الهدف المنشود وامنية العرب الكبرى في الوحدة العربية فاننا . وباسم الشعب نطلب من هذه الحكومة ان تتنحى عن الحكم وبذلك تؤدي خدمة للوطن تشكر عليها . والا فاني احجب ثقتي عنها . والله الموفق .

الرئيس : نكتفي الان بهذا القدر من الكلمات وارفع الجلسة للاستراحة لمدة نصف ساعة .

« وهنا رفعت الجلسة للاستراحة عاد المجلس بعدها للانعقاد »

الرئيس : اعلن استمرار الجلسة

رئيس الوزراء ووزير الدفاع :

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين ،

تتمة لما اعلنته في بداية هذه الجلسة عن الحالة في القدس احب ان اعلم المجلس الكريم ان البلاغ الاخير الذي وصلني الآن يتضمن ان المظاهرات ولله الحمد امكن لقوات الامن ان تسيطر عليها ، ولكن تطورا خطيرا قد حدث وهو ان اسرائيل قد حشدت قواتها على حدود المدينة المقدسة ، وانها تقوم بتحركات عسكرية سريعة وقوية على خط الهدنة وان اسلحتها وقواتها تقف على اهبة الاستعداد لاية تطورات محتملة في المدينة المقدسة . ولذلك احببت ان اطلع مجلسكم المحترم على هذا التطور الخطير لكي يشترك مع الحكومة في تحمل المسؤولية عن اية نتائج قد تنشأ بسبب ما حدث اليوم من مظاهرات لم يكن هدف منظميها سوى تعكير صفو الأمن والنظام واثارة الفوضى وتعريض البلاد الى اشد الاخطار .

– ١٣ –

الرئيس : نواصل البحث والكلمة الان للسيد اسحق الدزدار

السيد الدزدار نائب القدس :

معالي الرئيس ، حضرات النواب الكرام

ان التجاوب مع رغبات الشعب والعمل على تحقيق امانيه وتبني اهدافه ومبادئه هو القياس الوحيد للحكم لاي حكومة او للحكم عليها .

وفي ضوء هذا المبداء الذي يستند الى الحق ويدعمه القانون ، ويسيغه المنطق السليم ، درست البيان الذي تقدمت به الحكومة الموقرة طالبة – على اساسه – ثقة المجلس توفيقا لاحكام الدستور .

لقد اصبح من المألوف ان كل حكومة تلي امور البلد ثم تتقدم بطلب ثقة هذا المجلس المنبثق عن ارادة اهله ان تعرب عن نيتها في قمع الاستغلال وضمان الحريات العامة في نطاق القانون وان تؤكد رغبتها في تقوية الجيش ودعمه وتحسين اوضاع العامل . . الى غير ذلك من الاصلاحات القانونية والطبقية .

ولقد كان طبيعيا ان نسمع من الحكومة الموقرة ، من خلال ما اسلفت عزمها على الاصلاح وضمان الحريات وقمع الاستغلال ، وتقوية الجيش ، ودعم حقوق العامل والمواطن ، ويلاحظ انها قرنت شيئا من القول بالفعل فاطلقت سراح معتقلين ، كان اعتقالهم في عهود سابقة قد وقع استنادا الى قانون الدفاع . واعادت الى الخدمة عددا من الضباط وضباط الصف كان قد استغني عن خدماتهم بقرارات وزارية .

والحكومــة الموقرة ازاء ذلك تذكر وتشكر لانها رفعت ظلما عن عدد من المواطنين كما تشكر لموقفهـــا من الاذاعة الاردنية ، اوقفت حملاتهـــا واصلحت من حالها . والاذاعة فيما نرى مرآة البلد في الخارج .

حضرات الساده :

ان قانون الدفاع وهو قانون مجحف ظـــالم ، كان دائمـــا وفي ايدي الحكومات المتعـــاقبة السيف المسلط على رقاب الشعب .وبقوتهاعتقلت وسجنت ، وفعلت ما شاء لها اجتهادهـــا ان تفعل والستر الذي استظلت به دائما كان مقتضيات الامن ومتطلبـــات الدفاع . . ولكن . . . لارقيب ولا حسيب

ولقد ارى انه كـــان يتوجب على الحكومة الموقرة الحاضرة ان تلغي قانون الدفاع ومحاكم الامن والاجهزة الاخرى المشابهة ، التي منحت صلاحيات الاعتقال والتحقيق في ظل هذا القانون . وان تتقدم في بيانها انها فعلت ذلك تاكيدا لايمانها بـــان ذلك ضروري .

ان قوانين الدفاع لايصار اليها الا في حالات استثنائية وفي حدود المنطق والتعقل وما نظن ان من الحكمة في شيء ان تبقى فيحالاتالهدوء والاستقرار سواء بسواء مع الحالات المغايرة .

ان في البلد قانونا انتظم كل شاردة وواردة ومن حق المواطنين ان يستظلوا بظله ، وان يحـــاكم من اساء منهم بمقتضى احكـــامه وموارده . ذلك ادنى للعدل ، واقرب لتأمين الحق والخير . فامـــا قوانين الدفاع فان هذا المجلس فقط هو صـــاحب السلطة في تقرير الحـــالات التي يصار فيها اليها وفي ذلك الضمان الكافي لطمأنينة المحكوم من سلطـــان الحاكم وعصمة الحاكم من الاستبداد بالمحكوم . ومنعه من استغلال نفوذه وفرض سيطرته .

وما ارى ان البيان الوزاري قد اشار الى شيء من ذلك

حضرات السادة :

اشار بيان الحكومة الموقرة الى انهـــا ستعمل على منح الحرية الفكرية والعقائدية كما اشـــار الى عزم الحكومة على ضمان حرية الصحـــافة في رايي وهو الراي الذي تواضعت عليه الشرائع والقوانين، وكفلت للانسان انســـانيته ، في رايي ان الحرية حق مقدس لامنة فيه ولا استكثـــار وهو الاصل وما عداه اعتداء وطغيان .

ولئن كانت الحكومة قد اشارت الى الحريات فقد كان ينبغي ان تقرر انها تعيد الامور الى نصابها الصحيح وكان هذا النصاب مجنيا عليه ، وكـــان المواطن من خلال هذا التجني مفترى على حقـــه . ودستورنا قد كفل بصراحة هذا الحق ، فلا اقل من ان يكون الدستور وهو الفيصل منـــاط الاحترام ومدار التطبيق .

حضرات الساده :

اما عن الاستغلال وتحكم راس المال واستغلال القطاع الخاص للقطاع العام . والاستثمار بالمنفعة من قبل فئة قليلة هي صاحبة النفوذ . فكل هذا من عمل الحكومات المتعاقبة التي عجزت بل تقـــاعست عن حماية المواطن ومعـــاقبة المستغلين واسترداد اموال الدولة . لقد كـــان على الحكومـــة الموقرة ان تبين الوسائل التي ستطبقها للتصحيح هذا الوضع .

حضرات السادة :

لقد كانت العنـــاية بامر الجيش ، واعداده وكفالة الطمأنينة لضباطه وافراده والابتعاد به عن السياسة وافاعيلها املا يداعب خيال كل حكومة . ولكن . . . وما بعد لكن . . امور تملأها المرارة :

ولعل الافراج عن الضبـــاط موخرا يوضح بجلاء ، ان ثمت اجراءات تعسفية قد اتخذت من قبل .

وما ارى ان ما تضمنه البيان الوزاري كان كافيا في امر الجيش . ولقد اوضحت في هذا المجلس اكثر من مرة ان الضرورة ، وان الظروف الـــتي نعيشها وعلى حدودنا عـدو ماكر غادر ، تقضي بان يجهز بعدة متكافئة مع الامل الذي يعقد عليه ، وان يزاد عدده الى الحد الذي يصبح معه مرهوب الجانب ، وان تـــوفر الكرامة لافراده وضباطه فيكونون حقاً طاقة جبارة مهيأة ليوم عصيب . وان يلجأ الى مـــا يغاير ذلك من اجراءات قد تضعف ولا تقوى وتوهن ولا تشد. وان لا تترك كل حكومة تقرر بشأنه وشأن افراده وضباطه ما شاء لها الهوى ان تقرر .

ولقد ارى من الخير ان اشير الى ان الضرورة تقضي على اي حكومة تريد ان تعمل من اجل خير البلد ومصلحته ان تجند كل طاقات الشعب لتـكون ظهيراً للجيش . وان تهيء لذلك التهيئة التي تجعـل هذا الامل بل هذه الرغبة الشعبية امراً محققاً .

حضرات السادة :

بأسى بالغ وعميق ، اشير الى تفريط الحكومات المتعاقبة باراضي الوطن ، ومنحها للعدو متسترة بتعديل الحدود وهي بذلك لا تقيـــم وزنا للأمـــة ، بل هي تتحدى شعور الامة ودستورها ، وتفرط في اقدس ما تحرص عليه . واراضي اللطرون يا حضرات السادة شاهد عدل على صحة ما اقول — الحكومـــة السابقة فرطت فيه — .

اما متى كان من حق الحكومات ان تعدل ولو جنت ، وان تصحح ولو فرطت للجاني حقوقاً هـو سارق مثلها من قبل فامر يوجب الحيرة .

واتساءل ماذا اعدت الحكومة الموقرة لمثل هذا الامر ؟

لقد طالما تحدثنا عن رغبات الشعب واهدافـــه وآماله . ومن حقي بل من حق كل مواطن في البلد ان يتساءل بعد ان اظهر الشعب بوضوح وجلاء رغبته في الاعتراف بالجمهورية اليمنية . وهـــو الذي كان يتوقع من الحكومة الموقرة الاعتراف الفوري بهذه الجمهورية الفتية . للشعب ان يتساءل عن الاسباب التي ادت الى عدم الاعتراف الفوري، بل الى الاغفال المتعمد عن ذكر هذا القطر العربي الشقيق الذي تحرر من عبودية رزح تحت اغلالها اجيالا طويلة .

حضرات السادة :

جميل ان تعرب الحكومة الموقرة عن عزمها على احلال الوئام محل الخصام وان تسعى جاهـــدة لرتق خرق اتسع وان تقرب من وجهات نظر بقيت متباعدة ردحاً من الزمن .

والذي احب ان اشير اليه . ان الشعب ، كان وما يزال وسيظل ، بمعزل عـــن التجافي والقطيعة . وانه ما كان يوماً داعياً لتجاف او قطيعه ، وانما هو — وهو جزء من الامة العربية — يحس احساساً عميقاً بان الحكومات قد جرت نفسها — دون ان تجره الى مـــا وصل اليه الامر لا محمودة ولا مشكورة . ان الشعب لولا هذه الفرقة المصطنعة كان من المؤكد ان يكون اليوم احد اركان الوحدة التي انبثق فجرها في الاقطار الشقيقة . فاذا اخذ هذا الامر بعين الاعتبار انبثق التفكـــير عن الطريق الذي يصحح ما افسد ، ولقد اعني ان على الحكومة اي حكومـــة . ان تعيد للشعب حقه في كونه مصدر السلطات ، وان ارادته وحده هي الارادة التي يسار في ضوئها وعلى هديها . فاذا هي لم تحد من سلطان هـــذه الارادة ولم تكبل الايدي او تكمم الافواه ، او تسد المنافذ على الذين يدعـــون الى بصيرة وخير من امر هـــذا الشعب ،

ومستقبل هـذه الامة ، كان الطريق الى الوضـع الطبيعي يسيراً قصيراً .

ولعل ما هو اجمل مـن ذلك ان تتحـدث الحكومة عن الوحدة وان تعمل لها والوحدة كانت وما تزال الحلم الذي ينبغي ان يتحقق وان يعمل من اجله عمل جاد اصيل .

اما والوحدة هي سبيل الحياة وسبيل فلسطين ، فان على كل مسؤول ان يعلم انها مطلب لن يجد من يتساهل في امره او يتوانى عن طلب تحقيقه .

ولقد اجد ان البيان الوزاري قد خلا من رسم الخطوات العملية التي تحقق للشعب مصيره الى الوحدة فعلا وقولا .

حضرات السادة :

انني اجد ان من واجبي ، وقد اوضحت ما تقدم ان اكون اكثر وضوحا وانا اعتقد ان ما اعبر عنه ، لا يعدو كونه اعرابا عن رغبات الشعب في صورة صحيحة صارخة ، وبضمير خالص مخلص لارادة الشعب واهداف الشعب .

نحن نطالب بتعديلات جذرية في الدستور تجعل من الشعب المصدر الوحيد والمطلق للسلطات وان تنبثق الحكومات من ارادة الشعب الحرة المعبرة عن نفسها في اصالة وصدق ويقين . وفي هذه الحالة فقط يمكن للشعب ان يحقق اهدافه وان يمضي في طريقه الى ما يحقق سعادته وخيره بل الى ما يجعل الامـل حقيقة واقعة .

واني اعتقد ان الدستور على وضعه الآن لا يحقق هذا الذي ارمي اليه والذي يبتغيه ابناء الامة مـن سيادة وسلطان .

اما والوحدة كما اسلفت هي سبيل فلسطين ، ولما كانت العيون قد جفت عن الاغماض حتى تعود الى فلسطين والنفوس لا تهدأ ولا تطمئن حتى يتحقق الامل المنشود . فانني اكرر ان الضرورة قد اصبحت تفرض نفسها لتعديل الدستور وتمكين الشعب مـن التعبير عن رأيه واختيار حكوماته تمهيدا لتحقيـق غاياته واهدافه وجماعها : الوحدة وفلسطين . ولقد يكون من الخير ان اشير ان الوحدة التي تحققت من حولنا لاقطار عزيزة لم تكن الا ارادة واعية حققتها شعوب تلك الاقطار . ولم تكن ابدا ارادة عبرت عنها حكومات ليست منبثقة عن ارادة شعوبها .

ان امر الوحدة جد عميق وبخاصة في هذا البلد الذي يجاوره العدو المغتصب المتربص . وهكذا كان على كل انسان وبخاصة اذا كان مسؤولا الا يترك للعدو الفجوة التي ينفذ منها الى تحقيق اغراضه ومطامعه .

ان الشعب مصمم على الوحدة لانه يرى فيها السبيل الوحيد الى الحياة الكريمـة الحرة . وبهـذا الاعتبار فان المسؤولية تتعاظـم وان تحقيق سيـادة الشعب عن طريق الدستور ومباشرة الحكم هي اسلم واقصر طريق لبلوغها والانتهاء منها الى الوحدة ، المصير الطبيعي لنضال الشعب وكفاحه .

حضرات السادة :

ان الثقة امر معلق على تحقق المطالب العادلة التي عبرت عنها بصدق واخلاص ويقين . وانهـا رهن بالحكومة التي تنبثق عن ارادة الشعب وتحقيق اهدافه وغاياته . وتبعا لذلك فانني احجب الثقـة .

— ١٤ —

الرئيس : الكلمة الآن للسيد ابراهيم كريشان

السيد كريشان نائب معان :

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

تقدمت الحكومة ببيانها الوزاري الى هذا المجلس الكريم متضمنا منهاجها وسياستها في الداخل والخارج

لطلب الثقة على اساسه وفاقا لاحكام المادة (٥٤) من الدستور فاناقشه على النحو التالي : —

انه لفال حسن ان تتوج هذه الحكومة باكورة اعمالها برغبة ملكية باطلاق سراح المعتقلين السياسيين من الاردنيين من عسكريين ومدنيين واتاحة الفرصة لهم للاسهام في مجالات العمل لخدمة الامة وبناء البلد وادخال الفرحة لكل بيت . لعمل يستوجب الشكر لهذه الحكومة على هذه الخطوة الجريئة المباركة وايقافها المهـاترات الكلامية الاذاعية فيما بيننا وبين بعض الدول الشقيقة .

ان البيان الوزاري بمجمله يتضمن وعودا خلابة تبشر بالخير لهـذا البلد الا ان الاختبار علمنـا ان تستهوينا الاعمـال والتنفيذ والبر بالعهود لا الاقوال والوعود ، وانني اذ اسجل اقوال الحكومة بانتظار ان نحاسبها على اعمالها ومنجزاتها .

معالي الرئيس حضرات النواب .

تتعاقب الحكومات تروح وتجيء وتطالعنا في بيانات وبرامج مثالية لاصلاح الوضع في البلاد واسعاد المواطن وتوفير سبل الرفاه والرخاء والازدهار اليه . وسرعان ما تتلاشى هـذه المثالية والوعود باستقالة الحكومات ، والمواطن الاردني في اللـواء الجنوبي مشلولا يعاني الحرمان والعوز والجوع والفاقة تنقصه كل مقومات الحياة من ثقـافية واجتماعية ومعاشية واقتصادية .

اما آن للحكومات السابقة واللاحقة ان تنهض باللواء الجنوبي وترفع من مستوى الحياة المعاشية بين ابناءه والقضاء على ازمة البطالة المتفشية بينهم ، وتنتقل به لمرحلة تساعده على الحصول على الغذاء والكساء فحسب ، واما السعادة والرفـاه والمواطنة النموذجية والحياة الافضل فمحروما منها وبعيدة عنه كل البعد ولم يلمس الا صداه لانها غدت وقفا على المترفين من المقربين والانصار والمحاسيب ولم تولد بعد بين سكان هذا اللواء من حضر وبدو .

اني اناشد الحكومة واطالبها ان تسارع وتهب لنجدة هذا اللواء وانقاذه من الحالة التي يتردى فيها واطالب تشكيل وفدا وزاريا برلمانيا يزور هذا اللواء ليتلمس عن كثب حالة المواطنين والوقوف على حقيقة اوضاعهم وحالتهم وطريقة معيشتهم للتأكد مما ذكرته آنفا في مستهل كلمتي مع مواصلة الجهـد والسعي لتحسين اوضاع هذا اللواء ليلتحق ويجاري الالوية الاخرى في المماكـة من حيث التقدم والعمـران والازدهار وازالة كابوس البؤس والشقاء المهيمن على ابناء هذا اللواء .

معالي الرئيس . . حضرات النواب ،

ان كتاب التكليف السامي اول مـا حث على اصلاح المواطن الفرد باعتباره نواة المجتمع ، ولذلك فالعناية والاهتمام باحوالـه المعيشية وتثقيفه وتوجيهه للتعلق بوطنه وارتباطـه بشعبه والولاء لكيانه ، كل هذه واجبات تساعد على اقامة المجتمع السليم . وكذلك حث على دراسة احوال العامل وحاجياته من حيث العمـل والمسكن وتيسير سبل الاكتفـاء له وتنظيم العلاقات بينه وبين صاحب العمل وحمايته من التسلط والاستغلال والالتفات الى شئون الجيل الصاعد وارشاده الى الخير وتربيته تربية وطنية صحيحة بحيث يصبح بارا بوطنه نافعا لامته مع بذل العناية بشئون الفلاحين والمزارعين . وقد جاءت هذه التوجيهات والارشادات منسجمة تماما مع رغبات الشعب على اختلاف فئاته وطبقاته امنية ترنو اليها افئدتهم ، واذا ما وضعت قيد التنفيذ والتطبيق العملي الفعـال فان المواطن الاردني بلا شك سيكون اسعد حالا واوفر حظا من غيره لا في الاقطار المجاورة فحسب بل وفي الاقطار الاخرى من العـالم .

معالي الرئيس .. حضرات النواب

لقد اخذت الحكومة على عاتقها في بيانها الوزاري الالتزام بتنفيذ هذا المخطط الشامل نأمل أن لا تكون شأنها في مثل هذا الالتزام شان بعض الحكومات السابقة والتي لم تف بما وعدت به من اصلاح للاوضاع العامة في البلاد .

معالي الرئيس .. حضرات النواب ،

هنالك ناحية هامة تشغل بال المزارع والفلاح وكل مواطن لم تتطرق لها الحكومة في بيانها الوزاري الا وهي مشكلة الجفاف في بعض انحاء المملكة وبصورة خاصة لواء الجنوب معان بما فيه الشوبك ووادي موسى والطيبة وملحقاتها من القرى والبادية الامر الذي يتوجب فيه على الحكومة أن تبادر وتسرع لمعالجة هذه المشكلة بعزم وتصميم .

ولكي تنجح الاجراءات السريعة التي تعتزم الحكومة تنفيذها لمواجهة ازمة الجفاف لا بد من ان يتوفر لها التعاون الواعي على الصعيدين الشعبي والحكومي ومع ان التخطيط المسبق لمواجهة الازمة هو سبيل حلها جذريا .

الا ان الحاجة باتت ماسة لانقاذ القرى العطشى والثروة الحيوانية المهددة والارض الظمأى . ومن يرى قطعان الماشية ترتحل بالعشرات من لواء الجنوب التماسا للكلاء في مناطقه ومن يبصر معالم القلق التي ترتسم على الوجوه خوفا من نتائج الجفاف يدرك اهمية العمل السريع والتضامن التام للنفاذ من الازمة الى شاطىء السلام .

وبعد فان هذه الازمة التي تجتازها تحمل بين معانيها معنى التحذير والنذير لاتخاذ سياسة مرسومة ثابتة تقي هذا البلد في اعوامه القادمات اخطار ازمات مماثلة .

معالي الرئيس .. حضرات النواب

اني على يقين بأن الجنوب سيكون منطلق الاكتفاء الذاتي للمملكة اذا ما احكمت الدراسات والمخططات لاستغلال ثرواتها الطبيعية كالمعادن في وادي عربة والفوسفات باراضي الحسا والبوتاس باراضي غور الصافي ، وعلى الحكومة أن توجه طاقاتها صوب هذا اللواء لان الوسائل العلمية المتاحة والقدرات التي يمكن أن تستغل لا تترك مجالا لمعذرة أو تبرير .

معالي الرئيس .. حضرات النواب

لما ان لواء معان بسكانه يشكل جزءاً هاما من المملكة الاردنية وكونه اللواء الوحيد الذي يزحف ببطىء نحو التقدم والأزدهار لا نعدام وسائل العناية والاهتمام بشئونه وشئون سكانه ولما قدر لي أن انال ثقة اخواني من المواطنين الكرام الذين احظى بشرف تمثيلهم وبالدفاع عن حقوقهم كان من الواجب علي أن اكون لسان حالهم بصدق وان انقل للمسئولين ما يقاسونه من آلام وآمال . لذا فانني اطالب الحكومة بالاخذ بناصر ابناء هذا اللواء والنهوض به لينتقل من حالة التأخير والجمود الى حالة التقدم والرقي والعمران وبلوغ الحياة الافضل ومن حقهم على الدولة أن توفر لهم سبل العيش الشريف بايجاد المشاريع وتشغيل الايدي العاملة وان تزودهم في مجموع مقومات الحياة وان يعطوا الافضلية في وظائف الدولة والاشغال والجيش والشركات والمؤسسات العامة لتشجيعهم على البقاء في قراهم .

معالي الرئيس . . حضرات النواب

من اسباب عوامل تخلف هذا اللواء : —

١ — انعدام الرغبة بالعمل لدى المسئولين من من الموظفين بسبب الشعور النفساني الذي يستحوذ

عليهم عند نقلهم لهذا الاواء ، حيث يعتقدون انه لا ينقل لهذا اللواء الا موظف مغضوب عليه ، الامر الذي ينشاء عنه انعدام الاحساس الواعي بالمصير القومي ، وانعدام التصميم على بذل اقصى الجهد الممكن من اجل بناء البلاد وتنميتها ، هذا من جهة ومن جهة ثانية ينظر الموظف نظرة حقد وكراهية للمواطن لاعتقاده انه سبب شقاءه بالمجيء لهذا اللواء الثاني فينعدم التعاون بينه وبين المواطنين ويلتزم جانب العزلة بدلا من ان يقوم بما يمليه عليه واجب الوظيفة في خدمة بني قومه لانارة السبيل واشاعة الثقه والايمان وتحويل الخدمة العامة الى ادارة فعالة لمساعدة الشعب والاخذ بيده الى كافة ادوار الحياه ومعارجها ليتمكن من الاسهام في اعمار البلاد وتنميتها .

لذا فاني اطالب الحكومة باعتبارها المسئولة عن معالجة مثل هذا الوضع بتنظيم منهاج محكم التخطيط يقوم بصورة متكافئة على همة المواطنين في كل مستوى من مستوياتهم يراعي فيه ازالة اسبات الشكوى والتذمر من نفوس الموظفين وحثهم على التسابق لخدمة هذا اللواء بالتسهيلات التالية : —

١ — انتقاء الموظفين من ذوي الكفاءات والخبرة والمرونة والاختصاص .

٢ — دفع علاوة لكل منهم حسب درجته واختصاصه .

ايجاد وحدات سكن لهم ولعائلاتهم في كل مدينة وبلدة مزودة بالكهرباء والماء على غرار ضاحية موظفي البريد في اواء القدس .

٤ — تخصيص سيارة لرؤساء الاقسام منهم ليتسنى لهم التنقل بها لزيارة المواطنين والاتصال بهم سواء اكانوا في المدن او القرى والمضارب في البادية كون هذا اللواء فسيح الارجاء ومترامي الاطراف .

٥ — نقل بعض الوحدات العسكرية من الجيش العربي واقامة معسكرات وابنية لها في تلك الجهات تساعد على تنشيط الحركة الاقتصادية وتشغيل الايادي العاملة وترويج الحالة التجارية والزراعية وتصريف الخضر والفواكه لانعاش ابناء القرى التي تعسكر حولها .

اذا ما تحققت هذه السهيلات للموظفين عندها يمكن ان نضمن قيامهم بتأدية عملهم بكفاءة ونشاط واستقامة وبأحساس واع لضرورة هذه الاعمال وأهميتها للمجتمع .

معالي الرئيس ، حضرات النواب .

كما لا بد لي وان اعالج الوضع الاقتصادي العام من ان اطالب الحكومة بأن تعني العناية الكبيرة بالحركة السياحية باعتبارها ركناً هاماً من اركان الثروة القومية والدخل الهام وذلك بتقوية جهاز سلطة السياحة وترميم وتجميل الممرات السياحية الأثرية في مدينة البتراء التي تعتبر من اولى الاماكن الأثرية في اجتذاب السياح مع اتخاذ الاحتياطات اللازمة لصيانة الاودية وتحويل مجاري السيول الى اماكن بعيدة عن الطرق المؤدية للآثار لتجنب تكرار المأساة التى وقعت في مدخل السيق بالبتراء قبل ايام ذهب ضحيتها عدد من السياح بالاضافة الى الاضرار التي اصابت الممتلكات والاشجار والمزروعات وبذلك نتمكن من تنفيذ خطة شاملة لتنظيم الشؤون السياحية بصورة صحيحة تخدم نهضة هذا البلد وتساهم بتنفيذ المخطط العام للتنمية الاقتصادية في بلدنا العزيز .

معالي الرئيس ، حضرات النواب .

لما ان الطرق تعتبر بحق الشريان الحيوي لربط المواصلات بين المدن والقرى والريف وتسهل للمواطنين حركة التنقل وتزيد في دخل الدولة

وتشجع على نمـو البلاد وتقدم العمران فيهـا فان الطرق التالية في لواء معان جميعها بحاجة الى عناية وصيانه وتعبيد .

١ — طريق عنيزه — الشوبك، وهذه الطريق مفتوح قسما كبيرا منها بانتظار التعبيد مسافتها (٣٠) كيلو مترا .

٢ — الطرق الموصلة ما بين قرى ابومخطوب المقارعية — الخريبة — الجاية — الشوبك — شماخ ، والتي لا تزيد مسافتها على (٢٠) كيلو مترا .

٣ — الطريق الممتد من ايل الى قرية الطيبة الجنوبية فوادى موسى لا تزيد مسافتها على (٢٥) كيلو مترا .

معالي الرئيس . . حضرات النواب

كما اجد من واجبي مطالبة الحكومة أن تأخذ بعين الاعتبار اوضاع الموظفين العامة التي من شأنها تأمين الاستقرار والاطمئنان النفسي والمعاشي لهم ليتمكن الموظف من أن يؤدي واجباته على الوجـه الاكمـل .

كما وأرى لزاماً عليّ ان اطالب الحكومة بأن تولي عناية لافراد رجال الامن العام الذين يعتبرون بحق مظهراً من مظاهر التقدم في البلاد بزيادةرواتبهم ورفع مستواهم المعاشي لا سيما الذين يعيشون منهم في المدن التي تتطلب نفقات كبيرة لا طاقة لهم بتحملها مقابل ما يؤدونه من جهد لتوفـير الراحة والطمأنينة والأستقرار للمواطنين في هذا البلد العزيز .

القوات المسلحة — هي حصن دفاعنا المنيـع وعدتنا ليوم الثأر القريب ، اطالب بتقويتهـا بشتى الوسائل ومدها بأحدث انواع الاسلحة لتتمكن بذلك من الذود عن البلاد ودرىء الاخطار والاستمرار بارسال البعثات من الضباط الاكفـاء لدورات في الخارج والاستفادة من اساليب التدريب على الاسلحة الحديثة المتطورة لرفع مستوي التدريب في الجيش .

معالي الرئيس ، حضرات النواب :

اما ما يتعلق بالحياة النيابية فانه من اولى مظاهر الحياة النيابية أن يكون مجلس الامة لدى كل شعب بمنأى عن الهزات أو الاغراض التي تتبناهـا بعض النفوس في بعض الظروف الخاصة مما يحتّم عليّ أن اطالب الحكومة في موقفي هذا ان تعدنا بالتعـاون على تعديل الدستور بحيث نعـود الى دستورنا الذي كان نافذا بعـام ١٩٥٨ والذي كان ينص في بعض مواده على حصانات دستورية تمكن السلطة التشريعية من ممارسة حقوقها وصلاحياتها عـلى الوجه الاكمل ومنها ما جاء في المادة (٧٤) مـن الدستور آنذاك والتي تنص كما يلي :

أ — اذا حل مجلس النواب لسبب مـا فلا يجوز حل المجلس الجديدمن أجل السبب نفسه.

ب— الحكومة الـتي يحل مجلس النواب في عهدها تستقيل من الحكم خلال اسبوع مـن تاريخ الحل على ان يجري الانتخابات حكومـة انتقالية لا يجوز لاي وزير فيها ان يرشح نفسهلهذه الانتخابات.

كما واطالب الحكومة بعدم سن قوانين مؤقتة والعمل بها في حالة عدم انعقاد المجلس الا في الحالات التي نصت عليها المادة (٩٤) من الدستور الآنف الذكر .

واذا ما عدنا لهذه المواد الدستورية التي اشرت اليها فانها تعطي الدستور مزايا ديمقراطيـة صحيحة يحق لنا أن نفاخر بها بين الشعوب .

معالي الرئيس ، حضرات النواب :

كان في نية الحكومة السابقة — وزارة الاشغال — حصر اشغال الطرق والجسور والمشاريع بالمتعهدين، الامر الذي يسبب تفشي البطالة بين الايادي العاملة من السكان في اللواء الجنوبي ، اطالب الحكومـة بالعدول عن مثل هذا الاجراء لما يترتب عليه مـن اضرار تبعث على روح السخط والتذمر بين العمال .

لذا اطالب الحكومة بوقف الاجراءات المنوى تطبيقها على اهالي العقبة فيما يتعلق بالاستيلاء عـلى اراضيهم واستملاكها وتشريد الكثير من اهاليها بلا مـأوى دون تعويضهم تعويضاً عادلا ، واطـالب بتشكيل لجنة لاعادة النظر بدراسة قضيتهم وحماية حقوقهم على الاسس التالية : —

١ — هنالك اراضي موصى بها من قبل قاضي الاراضي تفوض على اصحابها .

٢ — وضع اليد يحقق الملكية .

٣ — الاسراع في تنظيم مخطط للمدينة القديمة لعدم وجود اموال لدى الاهلين .

٤ — مراعاة اعطاء اصحاب الدكاكين والبيوت القديمة اولوية البيع .

٥ — تعديل اسعار الدونمات من الارض في موقع دون موقع .

٦ — تقسيط اثمان المحلات على الاهالي لفقر حالهم ولاجل طويل .

٧ — التعويض نقداً أو عينا .

كما واطالب الحكومة بانصـاف موظفي سكة الحديد وتطبيق كافة احكام نظام الموظفين رقم (١) لسنة ١٩٥٨ وكذلك قانون التقاعد رقم (٣٤) على الموظفين الذين اعطيت لهم درجات مصنفة في موازنتي الخط لعامي ٦١—٦٢ و٦٢—٦٣ ولن تزيد رواتبهم عن أل (٢١) دينار بمـا في ذلك الموظفين الذين يحملون مؤهـلات علمية وفنية بحيث يتم الحـاقهم بملاك الموظفين المصنفين، وايضا غير المصنفين ممن يتقاضون مرتب شهري وتقل رواتبهم عن (٢١) دينار .

معالي الرئيس ، حضرات النواب،

السياسة الخـارجية— امـا من ناحية علاقاتنا بالدول العربية الشقيقة فمن المؤلم حقا ان نرى الوضع العربي والعلاقات تردت بين الاشقاء في وقت احوج ما نكون فيه الى جمع الصف وتوحيد الكلمة ، ومن واجب المواطن المخلص ان يعمـل لخير بلده وامته والحفاظ عـلى سيادته وكيانه حتى تتحقق الوحدة العربية الشاملة التي هي امنية كل عربي ، فاني اطالب الحكومة ونحن على اتم الاستعداد للتعاون معها في هذا المضمار ان تعمل جاهدة على تنقية الجو العربي الذي اخذ على ما يبدو يدعوا بالتفاؤل لان الاردن وشعبه لا يمكن ان يعيش في عزلة عن العالم العربي .

واما ما يتعلق بالقضية الفلسطينية ، فهي قضية الامة العربية بمجموعهـا وبالنسبة لنا قضية حياة او موت ، فانني اطالب الحكومة بحشد الجهد الوطني بجميع امكـانياته والسعي المتواصل مع الدول العربية الشقيقة لتنسيق جهودهـا وطـاقاتها من اجل استرداد وطننا السليب فلسطين الحبيبة .

بهذا القدر اكتفي من مناقشة البيان وعلى هذه الاسس والطلبات والاقتراحات امنح الحكومة الثقة وافساح المجال امامهـا للعمل وتحقيق الاماني القومية العربية في الداخل والخارج والله من وراء القصد .

(تصفيق)

(١٥)

الرئيس : الكلمة الان للسيد انطون فرنسيس البينا

السيد البينا نائب القدس :

معالي الرئيس . . حضرات النواب الكرام

ان ما جاء في بيان اخواني من النواب فيه من الكفاية تفصيلا ، وفي اعتقادي الشخصي ان هـذه الحكومة ليست في مستوى الاحداث السياسية الجارية الان فى العالم العربي ، مما يدعوني الى عدم التفاؤل في

نجاحها بتسيير سياسة هذا البلد وفي هذه الظروف على ما يرام وايصال السفينة الى شاطىء الامن والاستقرار .

ومما زادني رسوخا في اعتقادي هذا بعدم مقدرة هذه الحكومة عـلى مواجهة الاحداث برحابة صدر ونوايا طيبة ، ما شاهدته بعيني في هذا الاسبوع كيف نزل الفرسان وافراد الشرطة الى الشارع يحملون العصي الطويلة ويفرقون بالقوة والقسوة مظاهرة مسالمة قام بها طـلاب المدارس تعبيرا عن مشاعر الفـرحة والابتهاج بالاحداث العربية بمناسبة توقيع ميثاق الاتحاد العربي في القاهرة ، الامر الذي قامت الحكومة نفسها بالدعوة اليه وقامت باجراء الاتصالات على مختلف المستويات من اجل الدخول في الاتحاد العربي لما في الاتحاد من قوة وعزة للعرب اجمعين . اقول شاهدت بعيني رجال الشرطة والفرسـان يضربون الطلاب بالعصي ويسوقونهم بطريقة فظة الى السجن ، وان هذا لا شك ادى الى تفاقم الوضع في هـذا الصباح في جنين والقدس كما جاء على لسان دولة رئيس الوزراء في مستهل جلسة اليوم ، واني احمل الحكومة مسئولية ما ينجم على ذلك ، كل هـذا في الوقت الذي كان السياح الاجانب يشاهدون مثل هذه العملية التي تسيء الى سمعة هـذا البلد وتشوه الحرية والديمقراطية التي دعت اليها هذه الحكومة بالذات ، هذا بالاضافة الى الصور التي كانوا يلتقطونها .

لكل ذلك اجد انه من الواجب علي ان احجب الثقة عن هذه الحكومة .

(١٦)

الرئيس : الكلمة الان للسيد نجيب الرشيدات

السيد الرشيدات نائب اربد :

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

من استعراضي البيان الوزاري يبدو جليا ان سياسة هذه الحكومة هي امتداد لسياسة الحـكومة السابقة ، ففي الشئون الداخلية مازالت الحريات ـ التي كنا ومازلنا نطالب باطلاقها ـ مضغوطة غير مباحة ولم تظهر من هذه الحكومة اية بادرة تدل على عكس ذلك . ولقد قلت في السابق واكرره الان بانه ما دام قانون الدفاع قائما لا يمكن ان يكون للحرية قيمة او وزن . ولو كانت هذه الحكومة جادة في اطـلاق الحريات لألغت هذا القـانون او اوقفت العمل به على الاقل .

فبموجب القانون اياه القي القبض في عهـد الحكومة السابقة على عـدد ليس بقليل من الناس ووضعوا في السجن بلا سبب ـ بـدليل انه لم يجر معهم اي تحقيق عن اية تهمة ـ ، ثم افرج عنهـم بعد ان قضو اكثر من شهر في السجن ـ في عهـد هذه الحكومة ولكن الفضل في اطـلاق سراحهم لم يكن لها وانما كان لجلالة الملك كما اعترفت صراحة في هذا البيان .

وبالرغم من ان دولة الرئيس قد اعلن بكل تأكيد بأنه لم يبق احد في السجون اليوم من الذين اصطلح على تسميتهم بالمعتقلين السياسيين فقد وردني تحرير ـ من احد المواطنين ـ مصدره معتقل الجفر الصحراوي يقول فيه ، بانه استمع للبيان الوزاري واسترعى انتباهه ما ورد على لسان رئيس الحكومة وأكد ان في معتقل الجفر اشخاصا كثيرين معتقلون بمقتضى قانون الدفاع وتسند اليهم جـرائم سياسية . واني على استعداد ان اطلع المسئولين على هذا التحرير واذكر لهم الاسماء الواردة فيه للتأكد من ذلك .

هذا ، وان الحرية الصحافية ايضا غير مباحة فالصحف لا تستطيع نشر امر لا يوافق عليه الموظف المسئول في جهاز الاعلام . كما ان هـذه الحكومة منعت ارسال عدد كبير من البرقيات الى الوفود العربية المشتركة في مفاوضات الوحدة ، مع انهـا

برقيات عادية احب بعض المواطنين اظهار شعورهم بها تجاه حدث هام في تاريخ العرب .

اما بالنسبة للتعديلات الدستورية وتعـديل قانون الانتخابات العامة فبالرغم من انني ارحب بها الا انني ارى بان الحكومة لم تجر شيئا منها واعتقد جازما ان ذلك سيبقى مجرد قول ولن يخرج الى حيز الفعل ، سيما وان الدورة النيابية قاربت على الانتهاء ، وعلى الحكومة قبل هذا ان تقدم الموازنة العامة للدولة التى سيستغرق بحثها اسبوعين على الاقل ، وهـذا شهر نيسان في نهايته ولم تعمل الحكومة على تقديمها لغاية الآن .

اما الحماية الصناعية فالبوادر الاولية دلت على ان الحكومة لا توليها اي اهتمام بدليل انها لزمت عطاء تقديم المهمات العسكرية لاشخاص سوف يحضرونها من بلاد اجنبية ، مع ان شخصا اردنيا اسس مصنعا لتلك المهمات بلغت تكـاليفه عشرات الالآف من الدنانير واشترك بالعطاء ووضع اسعارا كانت لجنة حكومية قد فرضتها عليه ، بعد دراسة دقيقة للتكاليف ربما تقول الحكومة ان سعر البضاعة الاجنبية اقل من السعر المحلي للصناعة الاردنية ، ولكن ذلك ليس ذنب المواطن الاردني المشار اليه لان الحكومة عندما طرحت العطاء في بادىء الامر ، اشترطت عليه ان يشترى المواد الاوليـة من الصناعـة الاردنية الموجودة في الاسواق المحلية . انا لم اقصد بهذا الدفاع عن شخص معين وانما اوردت ذلك دليلا على ان اشارة الحكومة لحماية الصناعة المحلية لم يكن الا للاستهلاك فقط .

اما ما يتعلق بتنظيم الجهـاز الاداري فلقـد استعرضت بذهني البيانات الوزارية التي القيت في المجلس النيابي سابقا ولاحقا ، فوجدتها جميعها تحتوى على هذه الاسطوانة ولم يبدر من اية حكومة بادرة تدل على تنفيذ ذلك ، سوى التنظيم الناقص المشوه الذي اجرته الحكومة السابقة ، ولا اعتقد بان هذه الحكومة سوف تكون افضل من سابقاتها في هـذا الموضوع .

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

تؤكد الحكومة في بيانها بان اولى مهماتها اقامة علاقات الاردن بأشقائه العرب على اسس من المحبة والثقة المتبادلة والاحترام المتقابل والتعاون التام في بناء وحدة عربية تحقق للامة آمالها الكبار واهدافها السامية . وبالرغم من كل ذلك فان الحكومة لغايـة الآن لم تقم باي اجراء من شأنه ان يحقق ولـو جزء بسيطا من ذلك فلقد اكتفت بما ورد في هذا البيان ، مع تصريحات صحفية لدولة الرئيس ونشاط بسيط قام به مندوبها الدائم في هيئة الامم .

ان تحقيق التقارب العربي لا يتم بمثل هـذا ، فالتصاريح والبيانات لا تؤدي الى النتيجة الصحيحة وكان على الحكومة ـ لو كانت جادة فيما تقوله ـ ان تبادر فور تشكيلها الى ارسال وفد رسمي او نيابي يذهب الى الاقطار العربيـة فيشرح سياستها ويبين اهدافها بجلاء ووضوح . كما كان عليهـا ايضا ان تجعل باكورة اعمالها الاعتراف بالوضع الجمهوري باليمن وباعادة العلاقات بالجمهورية العربية المتحدة للتدليل على حسن النية . وطالما انها لم تفعل شيئا من ذلك يكون مـا ورد في بيانها بهذا الشأن انما هـو للاستهلاك المحلي فقط .

وهناك امر يسترعى الانتباه ، ففي الوقت الذي تقول فيه الحكومة انها تؤمن بحتمية الوحدة وبان للاردن شخصيته ومكانته في اي اتحاد او وحـدة تنتظم الاقطار العربية ، تعود وتقول بانهـا تتمسك بميثاق الجامعة العربية ، ومن المعلوم ان هذا الميثاق يؤكد باصرار ان لكل قطر عربي كيانه واستقلاله ، فهي بلهجة من تدعو للوحدة التي تصهر الكيانات الاقليمية في كيان كبير موحد وتدعو مـن جهة

اخرى الى التمسك بميثاق الجامعة العربية وهما امران متناقضـــان .

وفي هذا المقام لا بد لي ان احيي وابارك الوحدة الاتحادية التي قامت بين الاقطار العربية الثلاثة مصر وسوريا والعراق باسم الجمهورية العربية المتحدة ، وادعو الله ان يصبح عدد النجوم التي يحتويها عـــلم الوحدة الجديد ، بقدر عدد الدول العربية القائمة ، وبذلك تتحقق كليا امال العرب في الوحدة الكبرى التي ستحرر ارضنا الحبيبة السليبة فلسطين .

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين

امــا في السياسة الخارجيـــة فاحب ان اذكر الحكومة بان بعض الدول الاسلامية التي تحاول توطيد علاقتها بها هي التي اعترفت باسرائيل عدوة العرب الاولى وهي التي امدتها بالمعونات الاقتصادية فانقذتها من ازمة اقتصادية خانقة ربما كانت سببا من اسباب تدهورها ، خصوصا بعد ان احكمت الدول العربية الحصار الاقتصادي عليها بالمقاطعة ، كما ان هـــذه الدول نفسها تنتظم في حلف استعماري (حلـــف بغداد سابقا) وقف في عدة مناسبات مواقف عدائية من القضايا العربية .

وان بعض الدول الاجنبيـــة التي تتعامل معها الحكومة هي التي اوجدت اسرائيل وتحـــاول تثبيتها اسفينا استعماريا في قلب الوطن العربي .

وبالرغم من اني لست شيوعيـــا واحارب الشيوعية بكل قواي فاني افضل اقامة العلاقات مع الدول الشرقية تلك الدول التي وقفت مـــن القضايا العربية موقفا ايجابيا كان له اثر فعال في تدعيم نضالنا الوطني ضد الاستعمار والصهيونية، ولا ننسى موقفها الجبار من قضية قناة السويس والهجوم المثلث على الشقيقة مصر في سنة ١٩٥٦ عندما جـــرى بحثها في مجلس الامن الدولي وهيأة الامم المتحدة .

واخيرا ولما كنت اعتقد جازما بان هذه الحكومة لا تستطيع ان تحقق تقاربا عربيا او وحدة او اتحاد عربياً وان بيانها الوزارى لا يزيد في مبناه ومعناه عن البيانات الوزاريـــة التي القتها الحكومات المتعاقبـــة السابقة امام المجلس النيابي ، وان ما ذكرته في هذا البيان سوف يبقى حبرا على ورق لن تنفذ منه شيئا كسابقاتها خصوصا اذا نالت الثقه ، فاني احجب الثقة عنهـــا .

— ١٧ —

الرئيس : الكلمة الآن للسيد خليل السلواني

السيد السلواني نائب القدس :

معالي الرئيس ، حضرات النواب الكرام ،

لقد قدر لهذه الحكومة ، ان تتسلم زمام الحكم بعد ان تردت الاوضاع في هذا البلد ، نتيجة للسياسة الخاطئة التي انتهجتها الحكومات المتعاقبة على الاردن هذه السياسة التي ما كانت لتقيم لهذا الشعب وزناً ، ولا لرغباته وامانيه تقديراً واحتراماً ، فكان طبيعي معها ان اصبح الاردن — وهو البلد العربي العريق في عروبته — يعيش في معزل تام عن اخوانه العرب ، على غير ما يهوى ويتمنى .

وفجأة ، وبعد هذه الاحداث العربية المباركة ، التي شهدتها الامة العربية على مسرح اليمن والعراق وسوريا ، وقد تمثلت في هذه الثورات التحررية ، التي قوضت كل ركن من اركان الاستعمار ، وقضت على عملائه واذنابه من اعداء الشعب العربي في هذه الاقطار الثلاث ، لتقيم على انقاضه حكماً عربياً متحرراً نابعاً من ارادة الشعب ، كان حتما لازماً ان تجد الحكومة السابقة نفسها مضطرة الى تقديم استقالتها ، بعـــد ان ساهمت الى حد كبير في تلك السياسة الخاطئة ، التي كانت في جوهرها وحقيقة امرها ، منافية كل التنافي لرغبة هذا الشعب وارادته .

وقد استبشر الناس ، كل الناس بهذه الخطوة خيراً ، اعتقاداً منهم ان المصلحة العامـــة ، مصلحة العرب جميعاً ، تتطلب ان تنبثق من بـــين صفوف هذا الشعب ، حكومة جديدة تتوفر فيها العناصر التي تؤهلها للسير بهذا البلد نحو الهـــدف ، الذي ينشده الشعب العربي في كل مكان ، وبذلك يستطيع الاردن ان يخـــرج من عزلته التي فرضت عليه فرضـــاً ، وحالت بينه وبين ان يسير في موكب التحرر مـــع سائر اخوته العرب الاحرار .

وليس من شك في ان اولى هذه العناصر التي يجب ان تتوفر للحكومة التي تلقي على عاتقها مثل هذه المسئولية — اياً كانت هذه الحكومـــة — ان تكون متمتعة بثقة ابناء هـــذا الشعب العربي الكريم داخل الاردن وخارجه ، ثقة تامة تدفعه الى ان يقف من ورائها في كل خطوة تخطوها نحو تحقيق اهدافه وآمـــاله ، وكلمة حق يجب ان تقال حول هـــذه الحكومة الجديدة ، التي نجتمع اليوم لمناقشة بيانهـــا الوزاري في صراحـــة وصدق ، وارجو الا تضيق الحكومة صدراً بهذه الصراحة ، وهي انها لم تكن الحكومة التي تستطيع ان تتجاوب مع هذه الاحداث المجيدة التي تمر بأمتنا العربية في هذه الايام ، وبالتالي فلم تكن بالحكومة التي تتطلبها هذه الساعات الحاسمة في تاريخ هذه الامـــة ، ذلك انها في مجموعها قـــد شاركت في حكم هذا البلد اكثر من مرة ، وقـــد اسهمت عن طريق هذه المشاركة الى حد بعيد في هذا الوضع السيء الذي تردى اليه الاردن ، وجعل الحكومة كما اراد لها هواها تقف في واد ، والشعب كله في واد آخر .

ومن هنا اصبح متعذرا على هذه الحكومة ، ان لم يكن مستحيلا ، ان تحظى بثقة المواطنين الذين وقف نجاحها على دعمهم لها ، ومساندتهم اياها .

ومهما يكن من شيء ، فقد قدر لهذه الحكومة ان تتسلم مقاليد الحكم ، وتتقدم ببيانها الوزاري الذي جاء الى حد بعيد متضمناً لهذه المعاني التي تعبر عن رغبات هذا الشعب واهدافه ، في الحرية والوحدة التي هي امل العرب جميعاً ، بحيث ينضوي الاردن تحت لوائها ، ويعيش في ظلالها .

وكم كنت اود مخلصاً ان تبادر هذه الحكومة منذ اليوم الاول الذى تسلمت فيه زمام الحكم الى البدء في ترجمة ما تضمنه بيانهـــا من اقوال الى افعال ، لتبرهن على صدق نواياها ، املا في ان تبعث الثقة في النفوس ، بحيث تمكنها هذه الثقة من السير في طريقها المرسوم .

ولكن الذي يحز في النفس حقاً ان هذا المعنى كما يبدو لي ، لم يخطر لها على بال ، ويا ليت الامر وقف عند هذا الحد وكفى ، ولكن الذي هو ادهى منه وامر ، ان هذا المعنى كما اصبحت اتخيل الآن واتصور ، لم يكن ليستحق من هذه الحكومة عناية واهتمامـــاً ، لا في قليل ولا في كثير ، ظناً منها ان عجلة التاريخ قد توقفت منذ زمن ، وان الشعب في هذا اليوم هو ما عهدته في الماضي ، شعباً يمكن ان يضحي برغباته ، فتعيش الحكومة في برجها العاجي من فوق انقاضه ، وعلى اشلائه .

وما دام الامر كذلك فـــأرجو ان تسمح لي الحكومة بأن اقول لها في صدق ، بانها والحالة هذه قد اصبحت عاجزة العجز كله عن ان تحقق هدفاً واحداً من اهداف هذا الشعب الكريم ؛ فضلا عن تحقيق اهدافه كلها .

لم أكن فيما قررت من حقيقة متجنيا على هذه الحكومة ولا ظالما لها ، وكيف اكون متجنيا عليها او ظالمـــا وانا ارى انهـــا لم تقم حـــتى اليوم ؛ بما يحتمه عليها الضمير العربي ، وتقتضيـــه المصلحة

القومية ، من الاعتراف بالحكم الجمهوري في اليمن وهو الامر الذي توافقني الحكومة كل الموافقة على انه ابرز الامور التي كان يجب ان تبادر اليها لتقديم الدليل على انها قد تنصلت ولو الى حد من اثار تلك السياسة الخاطئة التي انتهجت حيال ثورة اليمن المباركة والتي لم يكن مقدرا لها ان تستلهم من اهـــداف هذا الشعب ، او تستوحى من امانيه .

ان هذه الحكومة لم تفعل ، ولا ادري ما الذي حال بينها وبين القيام بهذا الواجب الوطـــني ، ولا اعتقد ان هنالك مانعا يمكن ان يشفع لها ، او تستطيع ان تتخذ منه عذرا تدفع به عن نفسها ، امام هـــذا الشعب العربي في هذا البلد ، وان الذي اخشاه ان تكون هذه السياسة التي جاءت بها هـــده الحكومة هي التي كانت ولا تزال تستلهم من الحليفة بريطانيا والتي تجعل من هذه الحليفة العجوز للحكومة الاردنية اماماً تقف من ورائه تصلي ، وما دامت بريطانيـــا لم يحل لها ان تتكرم على اليمن الشقيق بالاعـــتراف بجمهوريته المتحررة حتى هذا اليوم ، فلا بأس على حكومة الاردن من ان تؤخر هي الاخرى اعترافها بجمهورية هذا البلد العربي الكريم .

وبعد هذا ــ وليس هنالك شيء اكثر ايلاما للنفس المتحررة من هذا ــ لا ادري كيف تبيح هذه الحكومة لنفسها الحديث عن امكانيـــة خلق جو من التفاهم والتعاون والتضامن مع دول العرب الكبرى التي تستمد قوتها وعزتها من حريتها واستقلالها المتمثل في حيادها ذلك الحياد الايجابي الكـــريم ، بينما تظل هي قابعة في حظيرة الغرب ، منحازة اليه ، ومعتمدة في كل امورها عليه ، وهو الذي سدد الى قلب الامة العربية طعنة نجلاء اراد لها ان تكون قاتلة ، ولكن الله كان اكرم من ان يحقق له ما يريد ، وكان الاولى بهذه الحكومة واجدر ، ان تنحو نحـــوا جديدا في سياسة هذا البلد ، بحيث تعلن حيادها الايجابي ، وعدم انحيازها لاي من المعسكرين المتخاصمين ، ومن ثم تشرع في الحديث عن امكانية السير في طريق التعاون والتضامن .

اما ان يبقى الحال على ما هو عليه ، فلتسمح لي الحكومة ان اقولها في صراحة تامة ، لا لبس فيها ولا غموض ، بأن كل ما ورد في بينها الوزاري ، من اننا طلاب وحدة ، لا يعدو ان يكون مجـــرد كلام للاستهلاك المحلي ، لا اكثر ولا اقل ، وقد كبر مقتا عند الله ان تقولوا مالا تفعلون وما دام الامر كذلك ــ وهو امر يبعث في النفس المرارة والاسى ــ فارجو ان تسمح لي الحكومة مرة اخرى بان اقولها صادقا بأن بيانها هذا الذي هو بين ايدينا اليوم ، لكالشجرة الذابلة التي لاحياة فيها ، تعلق عليها الاثمـــار ، تشد اليها بالخيط ، كل يوم تحل ، وكل يـــوم تربط ، ولا ثمرة في الطبيعة .

ومن هنا كان لابـــد أن اجد نفسي لهذه الثقة التي تطلبها الحكومة حاجبا ، والله ولي التوفيق .

ــ ١٨ ــ

الرئيس : الكلمة الان للسيد يوسف العظم .

السيد العظم نائب معان :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس . . . حضرات النواب المحترمين

حين اكثرت بعض الصحف من الحديث عن البيان الوزاري الذي استمعنا له يلقيه دولة السيد الرفاعي في الجلسة الماضية واحاطته بهالة من الروعـــة والتفخيم تصورت اننا سنصغي لمخطط سياسي واضح المعالم ، بيّن الخطى ، نيّر الدرب . . وسنلمس فيه من ارقام العمل السياسي مـــا يقطع الطريق على همس الهامسين وتقولات المتقولين . . . ولكنني حـــين اصغيت للبيان وعدت لقراءتـــه مرة اثر اخرى مـــا

خرجت باكثر من امنيات عذاب وامان حلوة دبجت باسلوب مشرق لم يخل مـــن التكرار والتطويـــل والاعادة . . ولا ندري مدى ما سيكون حظها من التطبيق العملي في واقع الحيـــاة وفي مخطط التنفيـــذ الحكومي المرتقب .

ولكي اكون موضوعيـــا منصفا في الرد على بيان دولة الرئيس فـــلا بـــد من تقسيمه فصولا واضحة وبنودا مدروسة . .

اولا : الوحدة العربية الكبري

لقد اشار دولة الرئيس الى (اننا في هذا الوطن الصابر المجاهد نؤمن بحتمية الوحدة ، وحدة الصف والهدف والجهد التي لن تقوى عليها عوامل التباعد والفرقة) . . واحب ان أوكد هنا ان قضية الوحدة في رأينا ليست قضية عاطفة جياشة ولا فورة من الحماس ولا هي جزء من رأي سياسي معين ولكنها جزء من صلب عقيدتنا . . من كفر بها فقد كفر ومن حاربها فقد حارب الله ورسوله وما الحال الذي وصلنا اليه في عالمنا العربي الا نتيجة الفرقة التي حذرنا منها رب العزة في محكم التنزيل « واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا »

وعليه نحن دعاة وحدة بين اقطار الوطن العربي الكبير لتكون نواة خيرة يقيم دعائمها رواد امة القرآن من فتية العرب وشباب محمد حتى تقوم وحدة الوطن الاسلامي الاكبر من المحيط الى المحيط « وان هـــذه امتكم امة واحدة وانا ربكم فاعبدون »

ثانيا : اجهزة التوجيـــه والارشاد والاعلام

من الانصاف ان نقـــول ان لسان السوء في الاذاعة قد قصر . . وان سبابها قد انعدم وان ثرثرتها السياسية قد تلاشت . . فما سمعنا بعد في عهد الحكومة القائمة القول الطعان اللعان واللسان الفاحش البذيء . . وخطوة اخرى تخطوها الحكومة في تطهير جهـــاز الاذاعة والتوجيه من المنافقين والهتافين كفيله بوضع لبنة صغيره ولكنها صالحة في بناء مجتمع ثقافي وفكري افضل وشعار المؤمنين في ذلك القول الخالد « واذا مروا باللغو مروا كراما »

واحسب ان حقيقة رقيبـــة رهيبـــة تكمن في احصاء دقيق يدور في اوساط التوجيه والاعلام توحي بان للشر السنة ولافاعي الدس والوقيعة والانتهازيـــة سموما تنفث في صدر هذه الامة وفي كبد هذا الشعب وهي بانتظار الطبيب الماهر والجراح البارع الـــذي يريح اجهزة الاعلام عندنا والتوجيه من الانهزاميين والوالغين في دم الحرية تنحر والكرامة يسفح نجيعها على مذبح الشهوات . . وعليه فان الاذاعة والصحافة ووسائل التوجيه والاعلام جميعا ما زالت بحاجـــة لمزيد من التوجيه الروحي العميق والارشاد الفكري البناء .

هذا ولا ننس ان نطالـــب باصرار ضرورة الحد من سيطرة روح الاعلان والتجارة على برامج الاذاعة وكل ذلك على حساب اعصاب المستمـــع وعقل الانسان وراحة الجمهور والمـــادة الفكريـــة القديمة والبرنامج الترفيهي النظيف .

ثالثا ــ الروح الاسلامي العام في التوجيه والتشريع

لئن استشهد دولة الرئيس بايات بينات فانها لم تخرج عن المفهوم الاخلاقي في دفع الاذى والصبر على المكروه فجاء البيـــان خاليا من اعتبار الاسلام شرعة ونظاما . . بل لم يلمح لشيء من جوانب النظم الاسلامية في السياسة والاقتصاد والتربية والاجتماع والجندية . . واقل ما يمكن ان يشير له البيـــان هو قناعة الحكومة مثلاً او امكانية الاتجاه بالبلد نحو تشريع اسلامي اقـــوم ولو على مراحل من التطبيق العملي والتنفيذ في واقع الحياة على اختلاف مرافقها .

ثم كيف يقوم اليقين في نفسي شامخا لايتضعضع ان النوايا نحو الاسلام المنظم المركز الواعي خيرة بيضاء وموازنة جهـــاز الوعظ والارشاد تهبط في الحكومة القائمة الى ربع ما كان مقترحا من قبل في حكومة ماضية مع اننا كنا نطالب بالمزيد لاننا لاندري الى اي مدى يمكن ان نطمئن لحسن التوجيه في البلد وراتب الامام الموجه المرشد لا يبلغ ربع راتب اذن او مراسل في احدى دوائر الحكومـــة . . ولئن تقاذفت المسؤولية في ذلك دوائر الاوقاف والوعظ والارشاد والشؤون الاسلامية فان الحكومة ككل هي المسؤولة الاول في هذا الباب . . ان ائمة المســـاجد ومرشدي الامة بحاجة لمزيد من « المادة » يغذون بها انفسهم ومزيد من « الروح والوعي » يغذون بهـــا قلوب المؤمنين من جماهير امتنا المتطلعة نحو حيـــاة افضل وسبيل اقوم . . .

ولعمري كيف يمكن لاساليب مهلهلة وجهالة بينة ودجل مكشوف يلجـــأ لها الجهلة ممن يدعون العلم الشرعي وتتبناها الحكومـــات المتعاقبة ان تقف في وجه عقيدة شيوعية مركزة ونظام شيوعي مدروس.

ان محاربة الشيوعية العقيدة ومنـــاؤة الشيوعية النظام لايمكن ان تسلك طريقها السوي الا اذا قامت على اسس مدروسة ينفذهـــا علماء اجلاء وشبـــاب جامعي مثقف بثقـــافة الاسلام يمكن ان يحل الفكر الاسلامي الواعي محل اي فكر مستعمر ويثبت الراي الاسلامـــي المنظم دون اي راي دخيل . . ويقيني ان رصد المخصصات اللازمة في هذا الباب لاقـــامة المعاهد الشرعية غير الهزيلة وانشاء كلية شرعية في سلك الجامعة الاردنية اسوة باقطارنا العربية الشقيقة انمـــا هو خطوة مركزة ووسيلة نيرة ستؤتي اطيب الثمرات . . .

واحب هنا ان انبـــه المتغامزين من الغافلين الذين لا يدركون من الاسلام الا الدروشـــة ولا يعرفون من الدين الا قشوره الى اننا نتبنى الاسلام عقيدة اسعدت البشرية ونظاما غمر الانســـانية بالخير والطمأنينه والرضى . . ومن نكد الدنيا على الاسلام ان يقرر كثير من علماء التشريع والاجتماع العالمين خلوده ومرونته واستقلاله ووعيـــه ثم ينبري فريق من الاميين وانصاف المتعلمين والمضبوعين بثقـــافة الغرب الوالغين في سؤره يتغامزون كلما ذكر الاسلام ويتلامزون كلما تحدث عنه .

رابعا — جيشنا البـــاسل وقواتنا المسلحة

دون ممـــالأة ولا رياء اقررها من هنا صريحة مدوية ، صادقة مخلصة ، ان الاغلبية الســـاحقة من افراد جيشنا الباسل تتخذ الاسلام شعارا لها : عقيدة راسخة لا تتزعزع . . ولكن ذلك بحاجة الى مزيد من الوعي ومزيد من التوجيـــه بحيث يؤمن الجندي الابي انه يقاتل في سبيل الله ومن اجل احدى الحسنيين . . نصر على العدو او استشهاد يورثه الجنة . . غير اننا لا نحب ان يستغل المستغلون التوجيـــه الملكي الكريم الذي يشير الى ضرورة ابتعـــاد القوات المسلحة عن التدخل في السيـــاسة ، فينطلق الموتورون من كل جانب وينشط الواشون في كل مرافق الجيش يوقعون الاذى بكل تقي بحجة الانتماء لحزب خاص ويحاولون هدم كل من يقبل على الله بحجة الانتســـاب لحركة معينة . . وعليه فـــان المزيد من التقوى والمزيـــد من التـــدين الواعي والمزيـــد من الفهم الاسلامي العميق . . كل ذلك يصون جيشنا ويحميـــه من كل انحراف نحو السياسة الضالة والتكتلات الهدامة والفكر الدخيل . . .

ولا نحب ان يفسح المجـــال مرة اخرى لمن لا يعيشون الا في الظلام ولا يحيون الا في جو من الرهبة

والقلق والمؤامرات المفتعلة والمفتراة فينسوا التوجيهات الملكية الكريمة بعدم الدس والوقيعة والوشـــاية . . اذ ان ابناء جيشنـــا البـــاسل مروا بمرحلة من القلق والاذى كان الواحد منهم لا يأمن على نفسه ان تنكر تضحياته وان يبعثر جهده وان تقتل كفـــاءته وان يطعن في كرامته فيوصم بالخيانة والغدر والتآمر . ؟ كل ذلك نتيجة تشجيع وشايات المغرضين وافتراءات المفترين ممن لا خلاق لهم ولا انصاف لديهم . . واملنا كبير ان نبدأ صفحة خيرة نظيفه يفوح من جوانبها شذى البطولات الفذة والتضحيات الجسام . .

ونعود هنا فنقرر ماقد قررناه في بيان سابق في هذا المجلس الكريم بأن كل مدرسة عسكرية لاتدعمها مدرسة روحية قويمة انما هي مدرسة فاشلة لا محالة ولا يمكن ان تقوم لبنيها قائمة ولا ان يخفق لرأيها لواء.

خامساً — الرخاء الاقتصادي والمؤسسات المالية والصناعية

نغمة حلوة انبعثت اثر العزف على وتر الرخاء الحساس ، ولم يعكر صفوها الا وجود وزير اقتصاد حكومة مضت تقدم ببيان واسهم في وضع موازنة لحكومة سابقة ثم عاد من جديد يقر نقض هيكل الموازنة الماضية ولعله يخطط بيانا جديدا يهدم به بيانه السابق ويناقض به فقراتـــه الماضيات . . واني لالمح من اتصـــالاتنا وزياراتنا لعدد من الشركات المحلية والمصانع الوطنية القائمة ان حربا قاسية لا ترحم يشنها وزير الاقتصاد السابق واللاحق في آن واحد على مؤسسات هذا البلد الصناعية وشركاته الوطنية التي يجب ان تحمى فعلا لا قولا رغم ما فيها من عوج يمكن ان يقوم وسوء اوضاع يمكن ان تصلح وتستقيم مما يشكك في النوايا ويثير كوامن الظن ان هناك مخططاً تخريبيا مهمته اغلاق المصانع المحلية وترحيل رؤوس الاموال الوطنية وفي ذلك ما فيه من اثر سيء يسهم في هدم الرخاء وتحطيم الصناعـــة الوطنية لحســـاب مؤسسات اجنبية وشركات استعمارية ومأساة مصنع الاحذية العسكرية وشركة الانماء الصناعي وشركة الدباغة ليست بعيدة ما زال البلد يعيشها بمرارة واسى .

واحب ان المح باسف شديد مع عدم قبولنا الفكرة الربوية في اي مصرف وطـــني الى المعاملة الخاصة التي تعامل بها الحكومة البنك العثماني البريطاني دون سائر البنوك الاردنية والعربية وفي الوقت الذي نسمع فيه عن نية اقامة بنك مركزي جديد وحجة القائمين على امر المال ان هناك اتفاقية بين الحكومة والبنك المذكور وهم يعلمون انها ليست اتفاقية ربانية وانما هي خاضعة للالغاء والتعديل في فترة اشعار من الحكومة حدودها ستة اشهر .

سادساً — الحركة العمالية

الحق اقول ان الحركة العمالية في هذا البلد بحاجة الى مختصين مهمتهم التخطيط النير الذي ينصف العامل ورب العمل في آن واحد فلا يظلم احدهما على حساب الآخر متوخيا خير البلد وتوزيع ثروته توزيعا عادلا يحد من الاستعلاء الرأسمالي لبناء مجتمع افضل تسوده العدالة الاجتماعية . . وان الاصرار على بقاء الحركة العمالية مهلهلة دون تبني انما يوحي بسيطرة رأسمال وطغيان المترفين مما يبذر للحقـــد والفساد والشيوعية بذورا سيكون من ثمارها العاب والعلقم . . وعندها يقرع اولو الشأن سن الندم ولات ساعة مندم . . .

ان قانون العمال بحاجة الى تعديل لاجتثاث عيوبه واستئصال العار الذي يلحق بمجتمعنا من سوء معاملة العامل وحرمانه من التأمـــين ضد الاصابات واجر العطلة الاسبوعية وحمايته من الفصل التعسفي ودفع ما يستحقه من التعويض دون مماطلة او مراوغة ويوم ينصف العامل على مستوى شريف فلا مبادىء دخيلة ولا افكار هدامة تقوم في ارضنا او تستقر في ديارنا .

سابعاً – الرعاية الصحية

ما زال بلدنا يعيش رغم كل محاولة للاصلاح بذلت في مآساة الضريبة والجمارك تتقاضاها الحكومة على آلام الناس ومصائبهم حين يصر القائمون على الامران لايعفى الدواء والعلاج من الرسوم الجمركية في الوقت الذي يعفى فيه وسكي السفارات الاجنبية من الرسوم وتفتح له ابواب البلاد على مصاريعها . . وحين نرى بلدا يستورد الوسكي (للاجنبي) بلا رسوم والدواء للمواطنين برسوم تضاعف آلامهم وتسهم في تضخيم المأساة فان التفكير في الرعاية الصحية موضوع لم يدخل بعد دور الجد ولا مرحلة البناء .

ثامناً – التربية والتعليم

اطمأنت نفسي لوجودوزير كفوء مخلص على رأس وزارة التربية والتعليم لكن المؤلم اني شعرت بمحاولة لشل عمله والحيلولة دون تنفيذ المخطط الذي يتبناه ومن العجيب ان يلتقي معالي الوزير نفسه مع زميل له في الوزارة وعضو فعال في شركة احتكار الكتب المتحدة التي قدر لها ان تدفع بعضو منها او اكثر في كل وزارة وحتى تطمئن الشركة على مستقبل اعضائها « البررة » الذين اظهروا بينهم من التكاتف والتآلف والتعاون ما سيأتي على آخر قرش في جيب العامل والموظف والفلاح حتى ترتفع العمارات وتشاد المغاني . . والتلميح في ذلك خير من التصريح . . والمرجو من دولة الرئيس ان يتيح لمعالي وزير التربية الفرصة كي يعمل باخلاصه وكفاءته ليطارد فلول تجار المؤلفين حتى يستقيم المنهاج ويصح الموقف ويطهر الهدف للاجيال الصاعدة والامة الناهضة .

تاسعاً : الجفاف

مما لا شك فيه ان من اكبر المشاكل المحلية واعظمها تعقيداً ما حل بالبلاد من قحط وجفاف وحرمان وخاصة في اللواء الجنوبي ادى لتفشي عدد من الامراض الناجمة عن سوء التغذية . والحكومة القائمة لم تنشر في بيانها لمعالجة هذه المشكلة ولو بالاشارة الى اعفاء المواد الغذائية الاولى والضرورية من الرسوم الجمركية حتى يجد الفقير قوت يومه ويعوض على صاحب الارض الجدباء بعض ما خسرته نتيجة انحباس الامطار وجفاف التربة وانقطاع الينابيع . .

عاشراً : تنظيم الجهاز الاداري

وهو « البعبع » الذي تلجأ له كل حكومة يوكل لها امر خدمة هذا الشعب ورفعة شأن الوطن . . اذ اننا عهدنا الاسلوب المتبع حين تمضي الحكومة وتلي اخرى تكون مهمة الحكومة الجديدة تشريد اعوان السابقين وتثبيت اعوان اللاحقين والعبث بالموظفين ونقلهم من دائرة الى اخرى كأنما هم حجارة شطرنج لا ارادة لهم ولا روح فيهم مما يحرم عدداً من الدوائر كثيراً من الكفاءات التي وضعت في غير موضعها وعهد اليها ان تقوم بغير ما اختصت به . . بالرغم من ارتياحي للحيلولة بين بعض الفاسدين وبين شرف الوظيفة في مختلف العهود الا انني لا ارتاح للهدف والغاية التي تكمن خلف تلك التصفية الشخصية المقصودة اذ كثير ما نلمس ان حكومة ازالت موظفاً واحلت مكانه آخر قد لا يكون اطهر سمعة ولا انظف يداً . . والذي نبتغيه من الحكومة حين تسير على درب الانصاف ان يكون مخطط تطهير الجهاز الاداري بعيداً عن الهوى كما ألمح دولة الرئيس قابلا للطعن والاعتراض والاستئناف فما يخلو عقل بشري من نقص ولا ترتفع كل غاية انسانية على الهوى . . وبالزينة الوجود بالمقياس الرباني الخالد ينشر على الانسانية ارفع الوية العدالة « ولا تطع من اغفلنا قلبه عن ذكرنا واتبع هواه وكان امره فرطاً » .

حادي عشر : قضية فلسطين

من الانصاف ان نقول ان الخط العريض الذي تناول القضية الفلسطينية في البيان الوزاري كان موفقاً الى ابعد الحدود حيث يقول « واننا اذ نعلن بكل تأكيد ووضوح اننا نرفض اخضاع هذه القضية الى اية تسويات تخرجها عن اطارها الصحيح باعتبارها قضية شعب اعتدي على وطنه واغتصب منه او نعرضها لاية محاولات ترمى الى تجزئتها وطمس حقيقتها » . ؟ ويوم تنتقل هذه الفقرات الحلوة الاخاذة وهذه الاحرف المثيرة الى دنيا الواقع والتنفيذ العملي تكون قضية فلسطين قد بلغت من حياتنا ارفع الدرجات واحتلت من تفكيرنا الجانب الكبير لتكون من ثمرته عودة ظافرة ومجد مؤثل ورايات خفاقة في اجواء العزة والخلود ولكن الملحوظ ان الاشارة لتطبيق مبادىء الامم المتحدة ومقرراتها فيها تناقض مع ماورد من عدم اخضاع قضية فلسطين للتجزئة وطمس لحقيقة حول حقنا في فلسطين ذلك ان مقررات الامم المتحدة تنادي صراحة بتقسيم فلسطين واقامة دولة الغاصبين في جزء منها وهنا يبدو التناقض كبيراً يصعب على العقل الواعي ان يستوعبه . .

واخيراً . . وليس آخراً لا بد لنا كي نحقق ما ذكرنا من توفر الحرية الفكرية وحرية التعبير عن الرأي عرض لها البيان بعبارات ادبية منمقة واحرف تفيض عاطفة جياشة واحاسيس مرهفة : . غير انني –والتاريخ حافظ أمين– لا اكاد اطمئن الى أن دولة الرئيس يؤمن « ان العقيدة والرأي في حدود القانون لن يكونا عرضة للاضطهاد والتنكيل بل يجب مواجهة الحجة بالحجة ومقارعة الرأي بالرأي » الا اذا فسرت « حدود القانون » التي وردت على انها رغبة السلطة الحاكمة دون غيرها من الرغبات .

واذكر جيداً ولا انس ان دولة الرئيس قد قابل يوما كثيرا من حججنا التي كنا نبديها في صحيفتنا الكفاح الاسلامي بكثير من حججه التي لم تخرج عن السجن والاعتقال والمطاردة ومصادرة صحيفتنا المشار اليها والتي لا زالت حبيسة لا تعرف طريقها الى النور بفضل توقيع من قلم دولته . كما يصعب على ذاكرتي ان تنس ان اخا من اخواني في العقيدة والكفاح والجماعة المؤمنة التي امثل قد اعتقله دولة الرئيس لخلاف في الرأى وتباين في الفكرة وهو عضو في مجلس سابق بين اروقة هذا المكان الكريم وعلى التحديد هو الاستاذ محمد عبد الرحمن خليفة المراقب العام لجماعة الاخوان المسلمين .

واذا كان دولة الرئيس قد شرف بيانه ببعض الآيات الكريمة ولعله ينوي بداية صفحة جديدة من الحياة السياسية القويمة فان الشعار الذي نذكره في هذا المقام خاشعين هو قول الرسول الامين « لا يلدغ المؤمن من جحر واحد مرتين »

ولكي يبرهن دولته على انه رائد من رواد الحرية لا علم من اعلام مدرسة العنف والقوة ، فلا بد ان يمر هذا الرأى الذى نقول به اليوم كما يمر أى رأى معارض يبتغي رضوان الله وخير هذا البلد الكريم وسترى كعربون على حسن النية مقدار ما يسمح للصحافة ان تنشره وللاذاعة ان تذيعه من كلمات المعارضة التي لا تكن لدولة الرئيس العداوة الشخصية والبغضاء وانما الخلاف في الرأى والخصومة في الفكرة والاتجاه . .

ويوم يمر دولة الرئيس بمثل هذه التجربة وينجح في مثل هذا الامتحان الشعبي فان صدر الامة رحب يؤمن بالتوبة في اعمق صورها وانظف اشكالها وعندما تكون التجربة الجديدة في حياة دولته منطلقا نحو وعي سياسي ناجح يضع « الحرية الواعية » فوق كل اعتبار ويدرك بعمق ان الويل دائما لاعداء الحرية

ومن هنا فلا بد لي ان اذكر لدولة الرئيس بخير هذه البداية الموفقة التي اعاد فيها كثيرا من المظلومين الى بيوتهم وفرح فيها كثيرا من الاطفال الابرياء الذين حرموا نعمة الابوة وحنان القلوب النابضة بالحب في صدور المغلوبين على امرهم وراء القضبان وفي ظلمات السجون إلا انى على يقين ان عددا من المعتقلين السياسين من غير الشيوعيين ما زالوا يقضون اياما مرة وراء اسوار السجون بتهم مختلفة من بينها التعاون مع المكتب الثاني السوري وغيرها ممن صدر بحقهم احكام سياسية في محاكم امن الدولة ولكنهم فقراء لا عون لهم ولا سند من اضواء المجتمع البراقة واذا كان دولة الرئيس راغبا في تقديم الاسماء والحقائق حول هؤلاء فان القائمة في جيبي ليست ببعيدة ويكفي ان اذكر مثلا على ذلك فضيلة الشيخ احمد الداعور النائب السابق والمعتقل الحالي منذ تسعة اشهر ولا شعار اخر .

ومن هذه المنطلقات وعلى مثل هذه الاسس فاننا نعلن رغم علاقات طيبة تربطنا بعدد من اعضاء هذه الوزارة الموقرة وصلات صداقة كريمة « اقول رغم كل ذلك نعلن حجب ثقتنا » .

والله ولي التوفيق .

واذا كان لا بد ان انهي كلمتي فاشارة الى ما ورد في كلمة الرئيس في بدء هذه الفترة من الجلسة الى ان الوضع القائم في بلدنا والنواب مدعوون لذلك ان ينطلقوا في مدنهم وقراهم ان يتصلوا بالناس وان يتحدثوا في المدارس اننا الآن في وضع ديمقراطي يمكنهم ان يطمئنوا الى ان مجلسهم لن يغفل عن اي انحراف ولذلك ان التفكير في اي نظام من انظمة الحكم ما عدا نظام هاتين الآيتين * « وامرهم شورى بينهم » « وشاورهم في الامر » هو الذي يعين اسرائيل على ان تقف هذا الموقف الموتور .

والسلام عليكم ورحمة الله .

— ١٩ —

الرئيس : الكلمة الآن للشيخ مشهور الضامن

الشيخ الضامن نائب نابلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

واصلي واسلم على النبي الامين

معالي الرئيس ، ايها المجلس الكريم

لقد سمعنا البيان الوزاري الذي تناول شئون الدولة الداخلية والخارجية واشار الى العناية والاهتمام لاعداد المواطن الاردني اعدادا صالحا ليكون عضوا نافعا فعالا .

واني اذ اشعر ان ازمتنا هي ازمة اخلاقية فنحن في حاجة ماسة الى اصلاح الفرد واصلاح المجتمع اصلاحا جذريا على اساس تعاليم الاسلام واحكامه .

لقد سمعت وقرأت الكثير من البيانات الوزارية ولئن تم شيء في الماضي فانه تناول الجانب العادي في حياة هذا الشعب ، بينما لم نر العناية الضرورية فيما يخص الجانب المعنوي والروحي بسبب ما نشاهده من انحلال خلقي . وعدم تطهير للجهاز الاداري . ومن فشو المنكرات واباحة المحرمات .

لقد عملت الفترة السابقة حين كان الاستعمار يعمل تحت الستار وخلف الابواب على قطع صلة هذا الشعب بماضيه . فافسد قيمه المعنوية ومسخ عقائده ووضع برامج للتعليم . انشأ اجيالا غير صالحة لحمل رسالة العلم وتحمل المسئولية وأجد في هذا والبلاد العربية كافة ازمة اخلاقية تهدد كيانه وتنذره بشر مستطير . ووجه الخطر في ذلك ان الذي يحمل لواء هذه الازمة الخلقية ليس هم المستعمرين وحدهم

* مشيرا اليها على جانبي القاعة .

ولكن يحمله اناس من ابناء هذا الشعب . كوّن الاستعمار عقليتهم ونفسيتهم تكوينا معينا بحيث اصبحوا عوامل هدم لا بناء ، واني حين استنكر او يستنكر غيري فسادا انكره الرأي العام نجد من يدافع عن هذا الفساد . ونرى ما يتعرض له المنكر والمذكر من الاذى والاضطهاد . ولا شك ان خطر ذلك لا يقتصر على الاردن فحسب . فان البلاد الشقيقة في كفاحها وجهادها ضد الاستعمار قد اغفلت مقومات الفكر وزاد الروح وحصون الاخلاق .

وان تاريخ الامم القديمة والحديثة ليكشف لنا ان الازمة الاخلاقية عامل كبير في تدهور الامم وهزيمتها في الملمات . وقد قال احد قادة فرنسا عند هزيمة فرنسا في الحرب الثانية (ان محنة فرنسا جاءت من الانحلال الخلقي ومن الانهيار الذي سببته نشوة النصر فاندفعنا في اللهو والمرح وطغى ذلك على روح التضحية واراد كل ان يأخذ اكثر مما يعطي) .

نعم . لقد عمل هذا المسخ المعنوي والمسخ الثقافي على ايجاد الاضطراب الفكري في نفوس الاجيال الحديثة فانفرطوا كانفراط حبات العقد وتقاسمتهم الشيع والاهواء والمبادىء الهدامة . واذا كان هنالك لوم على غير المسئولين في التقاعس عن التعاون والتوجيه . فان اللوم يتوجه الى من بيده السلطة وتقاعس عن العمل والتوجيه ، واني اعتقد انه لا اثر للواعظ ولا للمرشد بقدر ما للسلطة من اثر بليغ في تغيير الاوضاع الفاسدة واصلاحها (ان الله ليزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن)

وتقريرا للحقيقة اذكر انه كان في نابلس في عهد الانتداب محل واحد لبيع الخمر يقال له سبني خاص بالاجانب . واليوم نرى الباب مفتوحا على مصراعيه لبيع وشراء الخمر واعطاء الاذن الرسمي لذلك وظهور امور تتنافى والشعائر الدينية والاخلاق والتقاليد . واننا في هذا البلد المرابط لسنا في حاجة الى هذه المظاهر المحرمة . التي تتنافى مع ديننا وتاريخنا ونحن احوج ما نكون الى الاخذ فيما يفيد . ويحقق القوة والعزة وحسن التوجيه للامة ، وان نحكّم كتاب الله تعالى في انفسنا ومجتمعنا ، ونطبق ما جاء به من ارشاد حكيم يمنع الاستهتار بالقيم الاخلاقية ويبعث الفضائل الاجتماعية ، ويحقق سعادتي الدنيا والآخرة. واني اؤكد للمجلس الكريم انه لن تزول الازمة الاخلاقيه اذا لم نصلح شئوننا الداخلية اصلاحا جذريا يتناول سائر شئون حياتنا ، ولن يكون الوضع الخارجي سليما مهما حققنا من مشاريع وعمران . ما دام الوضع في الداخل يحتاج الى تركيز على الاصلاح الروحي العميق .

معالي الرئيس ، حضرات النواب

ارجو ان لا يتبادر للاذهان ان الحديث عن الاخلاق امر لا يتجاوز الشئون الدينية ، بل هو بالاضافة الى اهميته في علم الاجتماع له اهمية قصوى في الاعداد وحشد القوى ، والطاقات للقضية الاولى (قضية فلسطين) كما له اهميته البالغة في التربية القومية فان الشباب وهم عدة هذا البلد وحصنه المنيع اذا حزب الامر فأول واجب على المسئولين ان يحموا هذا الحصن من ان يتسرب اليه الوهن ، او يتطرق اليه الفساد وان نردعنه كل رذيلة ، وان كانت روح شبابنا هي اللهب الخالد الذي يضرم النار . لمحو الخزى والعار . فان من اقدس واجباتنا ان نصون هذا اللهب من ان تطفئه اعاصير الفحشاء . او تخمد جذوته الموبقات ولئن كان الايمان في قلوب شباب هذه الامة قد غير في يوم من الايام وجه العالم يوم خرجت جيوش الفتح الاسلامي في مشارق الارض ومغاربها فدكت معاقل الظلم وطمست معالم الباطل

فاذا هذا الايمان الذي نجهد ان نوقظه في قلوب فتياننا وفتياتنا ونبعثه في ضمائر ابنائنا لا يستيقظ على رذيلة ولا يلتقي على منكر .

الشئون الدينية :

ان من مخلفات الانتداب السابق ايها السادة انه كان يهمل رفع مستوى الشئون الدينيـــة واذا كانت سياسة الاستعمار الملتوية قد اساءت وافسدت فلايجوز بحال ان يهمل المسئولون هذه الشئون المقدسة المتعلقة في صميم دستورنا وكرامتنا وعقيدتنا . وقد نصت المادة الثانية من الدستور (ان دين الدولة الرسمي هو الاسلام) .

وان املنا في مجلس الوعظ والارشاد ان يعمل على معالجة هذه الناحية الهامة بما عرف عنه من حكمة ودراية . لقد طالبت في تقريري السابق للمسئولين حين كنت عضوا في الهيئة العلميه الاسلامية . ولا زلت اطالب بان تحسن رواتب القائمين على الشئون الدينية وتكون الميزانية مرتبطة بميزانية الدولة عـــلى اساس التصنيف والدرجة ، وان ترسل البعثات العلمية التي تسد حاجة المساجد والمعاهد والمدارس تحقيقا لقول الله الكريم (فلولا نفر من كل فرقة منهم طـــائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم) وان في انشاء كلية للعلوم الشرعية في جامعتنا الاردنية على غرار الجامعات الاخرى في الاقطار الشقيقة ما يساعد على وجود ذوي الكفاءات العلمية التي تشغل الوظائف الشاغرة في الوظائف الدينية ، وجدير بالمسئولين ان يقرروا ميزانية مجلس الوعظ والارشاد بما يتناسب مع المطالب العادلة لرفع مستوى العلم والعلماء وان لا يكون في ذلك تقتير يمس الكرامة ولا يحقق الغاية التي يهدف اليها مجلس الوعظ والارشاد .

تأمين وســائل العيش الكريم :

أ ـــ لقد اشار البيان الى تأمين وسائل العيش الكريم للفلاح والعامل وسائر فئات المواطنين . والذي ارجو ان يعلم الفلاح الذي هو عماد الامة في النهوض الاقتصادي والسياسي لا يزال في حـــاجة الى انعاش والى مزيد من العون المـــادي والفني والى تخفيض الضرائب التي اثقلت كاهله . سيما في تعديل مشروع القوانين الاخيرة التي قدمت الى المجلس الكريم .

والجدير بالذكر ان اشير الى ان الابحـــاث الهندسية والجيولوجية تفيد ان المياه الجوفية وغيرها تتسرب من الاراضي العربية الى البلاد المجاورة .

وان عملية الحفر في الحدود المتاخمة للبـــلاد المجاورة تخفف الكثير من تسرب المياه وتضمن زيادة موارد المياه وانعاش الحـــالة الزراعية والاقتصادية في البـــلاد .

ب ـــ اما الحركة العـــمالية التي لا تقل شأنا عن غيرها من امور الدولة فانها تحتاج الى الرعاية والعناية في حق العامل وانصافه ، فلا يكون لرأس المال ولا لاصحاب الشركات المترفين سبيل على ظلم العمال . وبما انه لا يوجد موانيء للأردن سوى مينـــاء العقبة والاستيراد محصور عن طريق الميناء المذكور . فقد نشطت فيه الحركـــة العمالية حتى بات مورد رزق للالاف من العمال ممن ينحصر عملهم في اعمال الميناء وانه انصاف للعمال وللمصلحة العامة في هذا الميناء . اقترح ان تكون عملية التجريم تحت اشراف الحكومة وذلك بان تضع يدها عـــلى الآلات التي تستعمل في عملية التجريم . وتدفع اثمانها او تجعلها شركة مساهمة كي تراعى في ذلك حق العمال وتمنع استغـــلال رأس المال في يد فرد او افراد .

ج ـــ وقـــد ورد في البيان ان الحكومة ستولي المؤسسات المالية والصناعية الحماية العادلة . وهذا امر لا شك له اثره البالغ في انعـــاش الحالة الاقتصادية والصناعية والعناية بالحركة العمالية . ولا ادري لماذا تستورد الحكومة الحاجات الكمالية وبعض الحاجات الضرورية من البلاد الاجنبية مع وجود المصانع المحلية

التي تكفي حاجة الناس فهـــذه مصانع الصابون . والكبريت في نابلس قد نافستها البضائع الاجنبية . كما نافست مصنع الاحذية ومصنع الدباغة في عمان فلم تشمل الحماية هـــذه المصانع وبات من المحقق ان دام الحـــال على ذلك ان تعرض البلاد الى خسارة فادحة وتعرض عددا كبيرا من العمال الى البطالة التي تحاول الحكومة ان تعالجها بوجود المصانع والمعامل ورغم ما نسمع في كل بيـــان وزاري من الاهتمام بشئون الموظفين وانصافهم وتطهير الجهاز الاداري . فاننا ما زلنا نشكو من ظلم واقع على عدد من الموظفين لا يستهان به ولدي ارقام كثيرة باسماء الموظفين الذين هضمت حقوقهم او طهروا ورجموا دون حـــق او هضمت حقوق البعض في الدرجات مـــع توفر الكفاءات الواحـــدة والتعيين في يوم واحد وفي ملاك واحد .

حرية الفكر والتعبير عن الرأي والوحدة

اذا كانت الحكومة تؤمن بحرية الفكر والتعبير عن الرأي فلماذا اعترضت سبيل ارسال برقية نقابة المحامين الى وفود الدول العربية المجتمعين للوحدة . وقد اقر مجلس النواب ارسال برقية الى وفود الدول العربية المذكورة وقد تنفذ فعلا . وان الامر لا يعدو ان يكون تشجيعا للوحـــدة التي ينشدها كل مخلص لامته . وهذا الشعور يلتقي مع صوت الحكومة الذي نأمل ان يكون متجاوبا فعلا مـــع اصوات اخواننا واشقائنا في التعبير الاخوي المشترك في الوحـــدة والحرية والعدالة الاجتماعية .

ان الوحدة الشاملة أيها السادة جزء من عقيدتنا وتراثنا واهدافنا نسعى لها ويسعى لها كل عربي ومسلم . فمن ناوءها ولم يعمل على الدعوة لها فقد اثم في حق امته ودينه ووطنه . وان كل فرد يؤمن بالوحدة يسلك لهـــا الطريق الواضح المتين . ولا طريق اوضح من الاسلام الذي اشار الى خطوطها الاولى بعد ان دامت الفرقة والحرب بين الاوس والخزرج سنين طويلة وطويلة فقال رب العالمين ممتنا عليهم بوحدة القلوب وبنعمة الايمان (واذكروا نعمة الله عليـــكم اذ كنتم اعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته اخوانا وكنتم على شفا حفرة من النار فانقذكم منها كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون) .

اما بالنسبة لحرية الفرد فانني لست ادري كيف يمكن التوفيق بين الذي اورده دولة الرئيس في البيان عن (احترام وجود الفرد وكيانه وكرامته) والحكومة التي تقول مثل هـــذا القول هي التي رضيت ببقاء مدير مباحث في حكومة سبقت وكان قد حارب امن هذا البلد . واعتدى على مبدأ الحريات الذي تنادي به الحكومة الموقرة في بيانها . وقصة الاعتداء على كرامة هذا المجلس في شخص نائب منـــه ما زالت قائمة لم تحل بعد . ولست ادري اي امن يتوفر واي احترام يمكن ان يقوم لوجود الفرد اذا كان مدير مباحث الحكومة بينه وبين الانصاف عداء مستحكم وخصومة مريرة والذي اود ان اصارحكم به ان حرية الشعب في هذه الاوقات العصيبة التي تجتازها البلاد تساوي وجوده ومستقبله . وان في اطلاق سراح الموقوفين بادرة طيبة قوبلت بالشكر والتقدير . ومع هذه الفرحة العارمة التي دخلت كثيرا من البيوت فانني ارجو من المسئولين ان يمكنـــوا الشعب عن طريق اطلاق الحريات من اعلان ما يراه وتحقيق ما يريد من خير ولدعم اهدافه السامية . والوقوف في وجه الاتجاهات المنحرفة . فـــان عزل الشعب عن المشاركة الجدية في قضاياه لا يخدم الا اعداء البلاد في الداخل والخارج . وان الصحافة التي هي همزة الصلة بين الشعب والمسئولين يجب ان تعفى من قيود الرقابة ليتاح للمواطنين عن طريقها ، ان يبينوا الحق

الذي فرضه الله عليهم فان كتمان الحق خيانة والساكت عن الحق شيطان اخرس .

لقد كان الخليفة العادل عمر بن الخطاب رضي الله عنه يشارك افراد الشعب في الامور العامة وقد قال له احد الجالسين في حضرته : (اتق الله يا عمر فانكر عليه ذلك احدهم فقال عمر : دعه يتكــلم ويقول : اتق الله يا عمر فانه لا خير فيكم اذا لم تقولها ولا خير فينا اذا لم نسمع) .

ولا ريب ان هــذه الكلمة الرائعة مــن ابلغ الكلمات التي تدل على مبلغ احترام عمــر للمعارضة لانها ركن من اركان الحياة السياسية تدل على تجرد الامة عن الخير اذا لم تطق سماع المعارضــة البناءة . وعلى هذا المستوى الذي يهدف خدمة المصلحة العامة ندعو انفسنا ونرجو ان تكون المعارضــة في حدود مصلحة البلد العليا . لانها لم تكن في الاصل الا من اجل هذه المصلحة وانا رغــم معارضتنا وانكارنا لبعض الامور سنكون عوناً على كل ما فيه خير البلاد كما سنقف في وجه كل فساد . لاننا في هذه المواقف كلها لا نصدر عن رغبة او رهبة او عداوة لا نصدر الا عن عقيدتنا واهــدافنا وعما اوجبه الله علينا من رعاية لحق بلادنا وامتنا .

قضيــة فلسطين

ونحــن ايها السادة وسط النكبــة التي حلت ببلادنا لا زلنا نواجه اخطارهــا ومضاعفاتها لا زلنا نواجه حلقة جديدة مــن مؤامرة لتصفية القضيــة الفلسطينيــة التي حبك خيوطهــا الصهيــونيون والمستعمرون واعوان المستعمرين ، ومهدوا لها على كل صعيد وفي كل مجال . كما سنواجه عملية تحويل مجرى نهر الاردن حيث يكون علينا ان نخضع ونقبل الامر الواقــع وبذلك يتضاعف ســكان اسرائيل وامكاناتها . وتأخذ باسباب البقاء والنماء . وهذا ما لا نرضاه ابداً وما نعتبره بمثابة التسليم ، او ان نمنع التحويل بمختلف الوسائل ولو ادى الامر الى الحرب

ان كل ذلك ايها السادة ينتظرنا واشياء كثيرة اخرى ونحن احوج ما يكون الى وحــدة الصف لمجابهة اسرائيل . واحبــاط مــؤامرات الصهيونية والاستعمار .

ولا شك ان الحكومة مسئولة عن كل خسارة جديدة تصيبنا على الصعيد السياسي او العسكري . او اي صعيد وعن كل كسب تتيحه بقصورها للعدو وانه لمن الواجب ان يرتفــع الجميــع في القضايا المشتركة الكبرى فوق كل خلاف . وخاصة قضية فلسطين وان لا يحول شيء دون التعاون الضروري لمجابهة الاعداء في كل مكان .

الجيش الاردني والقوات المسلحة

ولا يفوتني في هــذه المناسبة وانا اتحدث عن حاجتنا الى الاعداد . ان اقول : انه مع كثرة الوعود في اعداد الجيش اعداداً حربياً وروحيا فانه لا يزال في حاجة الى المزيد من الاعداد المادي الحربي وفي مزيد من التوجيــه الروحي . فان الاعــداد المادي والاعــداد الروحي امران متــلازمان لا بد لهــما للجندي الذي يحمــل عقيدة تفرض عليه ان يكون الجندي الامين لدينه وامته .

واقرر هنا ما قرره احد الزملاء من النواب ان كل مدرسة عسكرية لا تدعمها مدرسة روحية قويمة انما هي مدرسة فاشلة لا محالة ولا يمــكن ان تقوم لبنها قائمة . ولا ان تحقق لرأيها لواء .

وبيانا لما ذكرت لعل مجلس الوعظ والارشاد ان يكون له عناية خاصة في الأشراف والتنظيم لوعاظ الجيش ومرشديه ولمدارســه وكلياته . وان يختاروا لهم ممن احرزوا الكفاءات العلمية .

معالي الرئيس ، ايها المجلس الكريم .

وختاماً اني اسأل الله تعالى العلي القدير ان يوفق الحكومة الموقرة لعمل الخير وخير العمل وان يسدد الخطا لوحدة شاملة وارجو ان اعلن حجب الثقة عن الحكومة وتمنياتي الخالصة لها بتنفيذ ما وعدت والله سبحانه من وراء القصد .

— ٢٠ —

الرئيس : الكلمة الآن للسيد منصــور السعد البطاينه .

السيد البطاينه — نائب اربد

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء الكرام

نحن نؤمن بوجوب احترام كرامة المواطن ، وضمان حرياته الفكريــة والعملية ، وان الفرد نواة المجتمع والمجتمع الاردني جزء من المجتمع العربي .

الحكومة قيدت هــذه الحرية بقولها حرية لا تؤذي المجتمع ولا تخالف القانون — اي قانون؟الحرية حق طبيعي لكل فرد ، والقوانين الاستثنائيه وضعت في ظروف خاصة لحد حرية المواطن اقتضتها ظروف شاذة وقد زال السبب الذي حدا لوضعهــا وهي لا تزال باقية للضغط على المواطن ، وسيفا مسلطا على من يبدى رأيا او يطالب بحق . لقد طالبنا بالغائها ، وقد اساء استعمالها اغلب من عهد اليهم تطبيقهــا ، وتضرر من هــذا اغلب المواطنين ، فمن يبدى رأيا يعارض رأي من بيده السلطة ، يتهم بانه يخل بالامن فيها وتحجز حريته ، والقضاء لا يعرف من امره شيئا هذه القوانين امست سلاحــا فتاكا ، واني اشك في عزم الحكومة على الغاء اي قانون منها بل اعتقد كما وضح ان الهدف هو الحث على تطبيقها ، وبهذا قتل لحرية المواطن وهدم لكرامته ، وبالاجمال فلا حرية ولا كرامــة ولا احترام ولا تقــدير لاي مواطن بوجودها .

معالي الرئيس . حضرات الزملاء

الحكومة تصرح بانهــا ستهيء فرص التربية الصحيحة وتؤمن وسائل العيش الكريم لكل مواطن حتى يشعر بالطمانينة ولا يرى تسلط او استغلال.

لا طمأنينة ولا عيش كريم ولا تربية صحيحة بل ابشع انواع التسلط والاستغلال : ان اعتمد الانسان على غيره . نحن لا نملك مصانع او معامل تذكر ، وبالتالي لا انتاج لدينا ، ومتى يكون لدينا الاكتفاء الذاتي ؟ جميع حاجاتنا مستوردة . حتى الطلقة التي نريد تصويبهــا للعدو لنبني سياستنا على اخذهــا من الخصم . نريد ثورة صناعية وثورة حقوقية وزراعية ثورة من جميع وجــوه الحياة . فيقضى على البطالة ونستغني عن بضائع الاجانب ، ونحمي انتاجنا ، ثورة تخلق في نفوسنا الايمان بالقدرة على الحياة واخذ حقنا واستعــادة ارضنا ، ثورة نصبح بها كما قــال تعالى (خير امة اخرجت للناس) اني اشك بان الحكومة ستفتح مصنعا جديدا او معملا . وستزداد ازمة البطالة ويتفشى الجهل والمرض والفقر ، نحن نريد حكومة تخلق جميع ما ذكرت وتنميه وتحفظه ليعيش المواطن الاردني عيشة راضية ويشعر بالطمأنية ولا يرى تسلط عليه او استغلال . ان المال عصب الحياة ولا حياة لنا دون انتاج يكفينا ويغنينا عن الغير ، لا نريد تصاريح او وعود ، نريد حكومة تعمل ما تقول .

معالي الرئيس ، حضرات النواب

الحكومة ببيانها تذكرني بقوله تعالى (اتامرون الناس بالبر وتنسون انفسكم) اني استغرب هذا التجاهل وهذه الجرأة حين تقول لن نسرف بالوعــود ولن نتقدم بمشاريع غير مدروســة لا يستطاع تحقيقها او يتعذر تنفيذها وانها ستراعي فيما ستقدمه من خدمات قدرتها المــادية متوخية الحرص الشديد في الانفاق الايجابي : لو رجعنا الى الوزراء قليلا وتصفحنا بيانات

الحكومات التي كان يرأسها رئيس الحكومة الحاضرة لوجدنا ان الحكومة قد وعدت الشعب بتقديم خدمات جلّى ، ولو تحقق جزء بسيط منها لنال الشعب جزءا وفيرا من سعادته . ولكن بقيت تلك الوعود وتلك المشاريع مجمدة حتى جاءت حكومة استطاعت ان تحقق للشعب ضمن حدود امكانياتها بعض حاجات الشعب الضرورية ان الحكمة والمنطق يلزمان الانسان ان يحاول رفع قيمته بعمل الخير ، لا بالحط من قيمة الاخرين ، ان الحكومة صرحت بانها ستضع مخططا اقتصاديا للاستغناء عن المساعدات ، وتحسين الزراعة والتنقيب عن الثروات المعدنية والبحث عن البترول ، وترقية السياحة وانشاء السدود والاقنية وتحسين مشاريع الري ومد المياه وصيانة الثروة الحيوانية والنباتية وزيادتها والمحافظة على المقدسات والاثار واظهارها وتشجيع المؤسسات الخيرية والاهلية والنقابات والجمعيات وسد حاجاتها وعلى دعم الجامعة الاردنيـــة لتصبح قادرة على سد حاجة البلاد في ميادين العلوم والفنون وفروع الثقافة والمعرفة واستغلال المياه الجوفية وتحسين طرق المواصلات بكافة انواعها ، وبالاجمال انها ستعمل للمواطن الاردني ما شاء واكثر .

الحكومة لم تبين وسائل تنفيذ ما ورد في البيان الوزاري واعتقد انها ذكرت كل ذلك حتى لا يقال انها تجاهلت اية ناحية من نواحي الحيـــاة . ان خلق هذه المشاريع وتنميتها والمحافظـــة عليها ، وتطبيقها وبالاجمال تنفيذ ما ورد في البيـــان الوزاري ، يحتاج من الوجهة المالية مبالغ تربو اضعاف مضاعفـــة على الموازنة ، اني اشك بقدرة الحكومة على تنفيذ ماورد في بيانها الوزاري وحتى بعزمها على تنفيذه .

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء الكرام :

إما من جهة تقـــوية جيشنا الباسل واعـــداده والابتعاد به عن التدخل في السياسة وان الحكومـــة عازمة على اجراء تعديلات دستورية لتعديل قانون الانتخاب ، وتنظيم الجهاز الاداري عـــلى اساس الكفاءة والخبره والتجرد عن الاهـــواء . اني اعتقد بضرورة تحقيق ما ذكر كما اني اؤكد للحكومة ان لا حرية فكر او رأي ولا كرامة ولا ديمقراطيـــة ولا سعادة لنا الا بحكومة تفعل ما تقول ونحن بحاجة الى حكومة بعيدة عن الاهواء قادرة عازمة على تحقيق ما تصبو اليه ، تثق بالشعب ويثق بها .

ان الاحداث التي مرت على الامة العربية مع الزمن خلقت منها شبابا واعيا عرف سبيل الخـــير ودعاته عرف صديقه وعدوه ، وعرف من يتخبط بالشبهات ومن يسعى لتفكيكه ، عرف سبيل الرشاد وجند لسلوكها ، ولن يقبل المساومة .

شباب قادرون على تحقيق امانيهم لا يأبهون بمن يداريهم ليحرفهم ، همهم الوصول الى الهدف بأقرب السبل غير آبهين بالثمن ، نريد حكومة شباب فطروا على حب الخير والاخلاص والصراحة لا رجال يتهمون الشباب بالطيش وعـــدم الحنكة ، شباب معتصمون بحبل الله ويعملون لوجه الله ، ان الشعب لن يثق بمن اخلف وعده ويمج حتى المدى عن طريقه في الشباب المؤمن كفؤ وثقة ، والمؤمن لا يلدغ من جحر مرتين.

معالي الرئيس ، حضرات النواب :

اننا نرغب بكل قوانا تحسين وتنمية عـــلاقاتنا الودية مع اشقائنا العرب ، والتعاون معهم لبناء وحدة عربية تحقق امالها ونؤمن كأيمان مليكنا المفـــدى ان الوحدة هي الهدف الاسمى ، لجميع الشعوب العربية وفيها المنعة والقوة وشعب الاردن طلاب وحـــدة . ولكن اشك بقدرة هذه الحكومة ، لانعدام الثقة بينها وبين شعبنا ورجالات حكومات اشقائنا العرب على تحقيق هذا .

نحن لا نريد اقوالا غير موثوقة بل نريدهـــا صادرة من ثقاة لنؤمن بها ويؤمن غيرنا ، نريد حكومة قادرة على تحقيق هذا التعاون وهذه الوحدة لتأمين الرفاه والمنعة والقوة .

معالي الرئيس ، حضرات النواب :

اني بالنسبة لمـــا ذكرت ، ولايماني التام به وبما ان النيابة امانة فأني احجب الثقة .

والسلام عليـــكم

— ٢١ —

الرئيس : الكلمة الآن للسيد عبد القادر الصالح

السيد الصالح نائب نابلس : معالي الرئيس .

حضرات النواب المحترمين

لايسعني في هذا المجال الا ان اترحم على الشاعر العبسي حين يقول :

هل غادر الشعراء من متر دم . . . الخ

ويقيني إن اخواني النواب الافاضل الذين سبقوني في الحديث قد افاضوا ولم يتركوا مزيداً لمستزيد ، وعلى هذا فاني الجأ الى الاخذ بالقول المأثور (خير الكلام ماقل ودل) .

معالي الرئيس ، حضرات النـــواب المحترمين تقدمت الحكومة الى مجلسكم الموقر ببيانهـــا الوزاري طالبة الثقة على اساسه والثقة في رأيي تمنح لاية حكومة او تحجب عنها على اسس ثلاثة :

اما الاساس الاول فالبيان الوزاري نفسه وما يشتمل عليه من سياساته واتجـــاهات في الحقلين الداخلي والخارجي .

واما الاساس الثاني فالاشخاص القائمون على الحكم ومدى صلاحهم واخلاصهم لتنفيذ ما ذهبوا اليه في بيانهم الوزاري .

واما الاساس الثالث فانسجام الافعال مـــع الاقوال .

اما بالنسبة للاشخاص فان هذه الحكومة واقولها بكل اعتزاز تضم عدداً من اصدقائي الذين عهدت فيهم منذ عرفتهم العفة والنزاهة والاخلاص ، ولكني قطعت على نفسي في هذا المجلس عهداً نشرته على الناس في كتيب صغير قلت فيه أنه لن يكون لعلاقاتي الشخصية اي اثر في مواقفي في هذا المجلس سلبـــاً او ايجاباً .

واما البيان الوزاري فقد جاء منبثقاً عن كتاب التكليف السامي الذي اشتمل على المبادىء العامـــة والاهداف القومية العليا التي تهوى اليها افئدة الملايين ويطمح في لهف الى تحقيقها كل عربي مخلص لعروبته مؤمن بانسانيته في كل قطر من اقطار الوطن العربي الكبير ، فكل عربي سوي اصيل في عروبته يعشق الوحدة : الوحدة التي تعني فيما تعني وحدة الصف ووحدة الهدف وتنسيق الجهود والقوة اللازمة والتي لابد منها لغسل العار والقضاء على عدو العرب الالدود اسرائيل التي خلقتها الدول الكبرى واقامتها في قلب البلاد العربيـــة النابض لتكون ركيزة لاستعـــمارها وحصناً منيعاً لحماية مصالحها ومناطق نفوذها في الشرق الاوسط . وكل عربي مؤمن جدير بشرف العروبة يعشق الحريات العامة ، حرية الرأي وحرية التعبير عن الرأي بمختلـــف الاساليب ، اساليب التعبير المألوفة ، حرية الانتظام في الاحزاب البناءه والنوادي والجمعيات والنقابات ، حرية الانتخابات العامـــة التي تعبر بكل نزاهة واخلاص وحرية عن الراي العام عن رأي الشعب الذي هو مصدر السلطات وكل عربي يؤمن بضرورة مساهمة المرأة العربية في بنـــاء صرح الامة العربية في شتى المجالات .

والوحدة ايها الساده هي مصـــادر القوة ولا يمكن ايها السادة ان نرد كيد الذين اقاموا اسرائيل

وثبتوا اسرائيل ولا يزالون يحتضنونهاويمدونهابالعون الادبي والمعنوي والمادي في كل المحافل الدولية والذين امدوها ولا يزالون يمدونهـــا بكل اسباب القوة من خبرات علمية ومال وسلاح لتظل على صغرهاموازية لقوى الدول العربية عسكريا مجتمعة . لن يرد كيد هؤلاء الى نحورهم وان يقضي على ربيبتهم اسرائيل الا الوحدة الشاملة التي تجمـــع الاشقاء الاحبة الذين يؤمنون بعروبتهم وانسانيتهم .

وعلى كل وكما اسلفت لا اريد ان اطيـــل فقد استمعتم الى الشيء الكثير .

اكتفي بهاتين النقطتين نقطـــة عشق الناس للحريات العامة وعشق الناس للوحدة العربية لما لها من آثار في حاضرهم ومستقبلهم وقد جاءت هذه الحكومة في بيانها الوزاري واعلنت عن استعدادها لتبنّي هذه المباديء واعلنت عن ايمانها بها واعلنت عن استعدادها للعمل الدائب الى تحقيقها ولما كنت من المخضرمين الذين عاشوا فترة طويله في هذاالمجلس ارى ان الجأ دائماً الى الانصـــاف وان استفيد من خبرتي ولذلك وعلى ضوء ما اسلفت وليكون حكمي دائماً على اية حكومة او لهـــا مستنداً الى واقع من اعمالها واتجاهاتها واجراءاتها لئلا يخرج حكمي متأثراً بمزالق الهوى والفوضى وانتظاراً مني لتأييد صدق الافعال للاقوال لا امنح الحكومـــة الثقه ولكني سأرجيء موقفي من استنكافي او حجب الثقة الى ان يرد دولة الرئيس على انتقادات الافاضل الزملاء .

والسلام عليكم .

— ٢٢ —

الرئيس : الكلمة الآن للسيد محمد المعايطه .

السيد المعايطة نائب الكرك :

السيد الرئيس ، السادة النواب

المرة الثانية اقف في هـــذا المجلس لارد على بيان وزاري ، كانت الوقفة الاولى عندما تقدمت حكومة السيد وصفي التل في نهاية العام الماضي ببيانها الوزاري ، وكلنا يذكره دون ريب فقـــد كان سخيا بالوعود زاخرا بالحماس مليئـــا بالمغريات ، واندفعنا حينذاك وراء حماس الحكومة فصدقنا الوعود وآمنا بالمعجزات ومنحنا الحكومه الثقة مع الاكثرية لحكومة السيد التل بنية صافية ونفس رضية ، ورحنا مطمئنين نرجو على يديها لبلدنا العزة ولشعبنا الخير والرفاه فماذا كانت النتيجة ؟ كانت النتيجة ما يعلمه الجميع من عجزها عن تنفيذما تضمنه بيانها من وعود ، واقتصرت انجازاتها على اصلاحات جزئية توقفت عند السطح الظاهر ، ولم تنفذ الى العمـــق الباطن ، وظلت مشاكلنا الكبيرة دون حل ، بل ان بعضهـــا ازداد تعقيدا . .

وانا حين اقول هذا اقوله آسفا لا شامتا ، وليس لي غرض من وراء استذكار الماضي غير ان يكون لنا منه عظة وان نتخذمنه عبرة فلا نقع في نفس الخطأ مرتين . . .

سيدي الرئيس ، سادتي النواب

ليس بيان الحكومة الرفاعية الذي نقف الآن للرد عليه أقل روعه وبلاغة مـــن سابقه ولم يبخل بالوعود ولا بالمغريات ، فقد جاء آيـــة في السبك والايجاز الجامع ، ونادى بالوحدة العربية ورفـــع شعارات اخرى غالية على كل المواطنين في طليعتها حرية العقيدة وحرية الصحافة والعمل السياسي ورسم لنا صوره جميلة زاهية عن مستقبل علاقات الاردن بشقيقاته الدول العربية ، هذه العلاقات التي افسدت طويلا ، خلافا لكل مصلحة قوميةاو اردنية افسدها الدس والطيش والهوج ، حتى وصلنا الى ما نحن فيه من عزلة خانقة وما نعانيه من قطيعة مزريه .

ولنناقش الآن بايجاز بعض النقاط الهامـــة الواردة في بيان الحكومة مناقشة هادئة لنخلص من ذلك الى تقرير الموقف الذي سنقفه منهـــا في ضوء

المصلحة العامة على الصعيدين القومي والاردني : —

١ — السياسة الداخليـــة

أ — نظرة الحكومة للمواطن الأردني — تقول الحكومة ان نظرتنا الى الفرد منبثقة من ايماننا بوجوب احترام وجوده وكيانه وكرامته وضمان حريته الفكرية والعملية وهو قول رائع يؤيده كل مواطن وتتوق الى تطبيق مضمونه كل نفس بعد أن هدرت كرامة المواطنين طيلة السنوات الماضية واغتيلت حرياتهم وتعرضت حياة بعضهم للخطر بسبب تحكم طغمة من رجال المباحث في مصائرهم وكانت آخر غزواتهم اعتقال عدد غير قليل من كرام المواطنين دون ذنب جنوه وفي ظلمة الليلة بطريقة دراماتيكيـــة بعثت في نفوس اطفالهم وزوجاتهم الفزع والرعب .

وهنا لابد لي ان اسجل خطوة الافراج عن هؤلاء المعتقلين مع الشكر لجلالة المليك وللحكومة الرفاعية الجديدة . ولكن ذلك وحده لا يكفي لاقناع المواطنين ان حرياتهم لن تهدر بعد الآن وان كراماتهم لن تداس بعد اليوم ، ولابد من تشريع يمنع سلطات الامن والجيش من اعتقال المواطنين الا عن طريق السلطة القضائية ، اذ ان زبانية المباحث ومن خلفهم ما زالوا موجودين وقادرين على ان يجددوا غزواتهم في كل لحظة ، وما زالت كرامة موظفي الحكومة والمواطنين تمتهن صباح كل يوم بالتفتيش المزرى من قبل افراد المباحث وكتائب الحراسات على ابواب الوزارات والدوائر دون وازع ولا رادع وبصورة قبيحة وقحة في اغلب الحالات .

ويضيف البيان الوزاري فيقول « نعلن لكم وللملأ بمزيد الغبطة والارتياح انه لم يبق في السجون أي مواطن من الذين اصطلح لماذا اصطلح عـــلى تسميتهم بالمعتقلين اليسوا معتقلـــين سياسيين فعلا ام تجربة ومما يؤسف له ان الواقع ينافي ما جـــاء في هذا القول :

١ — فما زال في معتقل الجفر النائب السابق الشيخ احمد الداعور من حزب التحرير ومعه عضواً آخر من الحزب نفسه .

٢ — وهناك ستة اشخاص آخرين محكومين بتهم سياسية اذكر منهم محمد المطلق والحاج مرعب . وكان من الواجب ان يطلق سراح هؤلاء جميعـــاً قبل ان تعلن الحكومة في بيانها الوزاري مـــا أعلنته علينا وعلى الملأ .

وهناك مسألة اخرى كان على الحكومة ان تعالجها من قبل ، اذ فقد بعض المواطنين الذين كانوا قد اعتقلوا مؤخرا وظائفهم وما زال امر عودة قسم منهم الى عملهم معلقا على موافقة الحكومة وخاصة اولئك الذين كانوا يعملون في سلطة قنـــاة الغور الشرقية والشركات ولم تقم الحكومة حتى هـــذه الساعة بأي اجراء لاعادتهم الى اعمالهم .

٢ — مستوى المعيشة

تقول الحكومة في بيانها كما اننا سنعمل عـــلى تأمين وسائل العيش الكريم للفلاح والعامل والموظف وسائر فئات المواطنين على السواء وعلى توفير الخدمات العامة للجميع على المستوى الرفيع . . . الخ

اني لاتساءل ، كيف تعطي الحكومة مثل هذا الوعد المغري قبل ان تضمن الوسائل الكافية لتحقيقه وتنفيذه ، وكيف يتسنى لها ان تؤمن ما عجزت عنه سابقاتها من الحكومات المتعاقبة ، وموارد هذه البلد محدودة والقحط يلاحق الفلاح سنة بعد سنة والموظف يرزح تحت ضغط الديون ومضايقة المرابـــين ، وموازنة هذا العام كما يعلم الجميع مرضة للعجز . ام انه لا يهم الحكومة من وعدها الا ان تبذلـــه ثم تنساه فور حصولها على القرض الذي من اجله وعدت اللهم الا اذا كانت الحكومة تريد منا ان نصدق انها

عثرت على كنوز سليمان ... ومـــا اظنها تحسبنا من السذاجة بحيث نعلق اية اهمية على هذا الوعد البراق:

٣ ـ الجهاز الاداري

تقول الحكومة انها ستواصل سعيها الفعال لتنظيم الجهاز الاداري . . . الخ لقد علمتنا التجارب ان ما يختفي وراء هذا القول هو نفس ما كشفت عنه حقائق التطبيق في عهد بعض الحكومات السابقة التي اعلنت رغبتها ايضا في تنظيم الجهاز الاداري ، ثم قامت تحت هذا الشعار باعمال دلت على انها انما كانت تقصد تعيين بعض محاسيبها ومقربيها بدلا من آخرين لا يحوزون رضاها لاسباب لا علاقة لها بالكفاءة او النزاهة . وتكرر هذا العمل عدة مرات خلال السنوات الماضية مما ادى الى افساد الجهاز وارهاقه وخلق جو من القلق والرعب فى نفوس الموظفين ، الامر الذي افقدهم الحماس للعمل وأثر في انتاجهم وثقتهم بانفسهم وحول اغلبهم الى فئة من المتزلفين الانتهازيين يعتمدون على النفاق الرخيص في سبيل التقرب للوزراء وكسب الترقيات .

والذي نراه في هذا الشأن هو ابعاد الجهاز عن المؤثرات السياسية والشخصية واعطاء ديوان الموظفين ، بعد تقوية جهازه ، الصلاحية الكاملة في شؤون التعيين والترقية والعزل وان تؤسس دائرة للتفتيش العام ملحقة بديوان الموظفين وان يقتصر دور الوزراء في مجال التعيين على طلب يوجهونه للديوان يوضحون فيه حاجتهم لملء الشاغر مع بيان الكفاءات اللازمة من فنية ومسلكية ، وبذلك نضمن اصلاح جهازنا الاداري وبعث الحياة في اوصاله واعادة التوازن اليه وانصاف الاكفاء المخلصين ممن حالت كرامتهم دون خوضهم معركة التنافس في النفاق والتزلف للوزراء وذوي النفوذ المغرضة .

٤ ـ اجهزة التوجيه والارشاد

تقول الحكومة في معرض حديثها عن جهاز التوجيه والارشاد (تمكين الصلة بين الشعب والحكومة وعسى أن يلتقي صوتنا مع صوت اخواننا العرب الخ) ان التقاء صوتنا مع صوت اخواننا العرب هو من اغلى اماني المواطنين في هذا البلد ولهذا فقد كنا نتوقع من الحكومة أن تبدل الكثير في سياسة هذه الاجهزة وفي القائمين عليها بما فيهم الاصوات الاذاعية بحيث تسير هذه الاجهزة سيراً حثيثاً مطمئناً في الاتجاه الذي يتفق وسياسة الحكومة المعلنة والقائمة على التجارب مع مشاعر الشعب ومطالبه في التقارب العربي والوحدة الشاملة . فلقد كرهنا جميعاً ما تبثه اذاعتنا من اصوات النور وغيرهم ممن افسدوا على الشعب متعة الاستماع الى التوجيه الرصين والادب الراقي والاغنية الشجية ، وادى ذلك الى انصراف الناس عن الاستماع للاذاعة الاردنية التي تكلف الخزينة وكلفتها اموالا طائلة تذهب كلها هدراً ولا تجني البلاد من ورائها سوى السمعة السيئة والدعاية الرخيصة .

٥ ـ السياسة الاقتصادية

تقول الحكومة (الرخاء الاقتصادي دعامة اساسية من دعائم الاستقلال السياسي ، وعلى ذلك فان الحكومة ستستمر في تنفيذ مخططات التنمية الاقتصادية هادفة الى الوصول الى مرحلة الاستغناء عن المساعدات الخارجية .

اما الاستغناء عن المساعدات الخارجية فهو مطلب وطني وأمل حلو ، ولكنه مع الاسف الشديد غير قابل للتحقيق ما دامت نفقات الدولة في تضخم مستمر وما دام ان عدد السكان في تزايد مضطرد ، ولهذا فانه من الخطأ ان نخدع انفسنا بالآمال الكاذبة اذ لا يملك الاردن مما يستلزمه كيانه الحالي من التزامات وما يفرضه هذا الكيان على امكانياته من حدود وقيود ان يصل الى مرحلة الاكتفاء الذاتي مهما بذل في سبيل التنمية الاقتصادية من جهود .

ونحن نؤمن من حيث المبدأ ان اية خطة لتشجيع انشاء الصناعات المحلية وتوسيعها في الاردن بحيث ان تأخذ بعين الاعتبار وجوب تناسقها مع الخطط التي تطبقها الدول العربية الشقيقة المجاورة كي لا تتضارب الخطط وتبعثر الجهود والاموال دون طائل . ونؤمن ايضاً ان اية سياسة للتصنيع يجب ان تستهدف مصلحة مجموع الشعب من فلاحين وعمال وموظفين لا ان يكون هدفها زيادة ثروات عدد صغير من الافراد على حساب مجموع الشعب والا لانقلبت خطة التنمية الاقتصادية الى خطة افقار اقتصادي للشعب او خطة اثراء فرد لاصحاب . أس المال .

ودعونا الآن نستعرض المشاريع التي تبني عليها هذه الحكومة املها في الوصول الى الاستغناء عن المساعدات الخارجية ونتساءل هل هي مشروع قناة الغور الشرقية الذي اغدق على بعض الملاكين اضعاف اضعاف ما يستطيعون استثماره ودفع البعض الآخر الى ان يتوسلوا الى الحكومة طالبين شراء اراضيهم لعجزهم عن دفع اثمان المياه التي تعطى لهم ام هو مشروع الفوسفات المتعثر والذي اصيب كثير من عماله بمرض تحجر الرئة بسبب استنشاق الغبار المثار في المناجم .

او مشروع البوتاس الذي طال عليه الزمن ولما يخرج انتاجه الى الاسواق وهناك بعد ذلك مشكلة تسويقه اذا خرج للحياة بعد ان سبقنا غيرنا في هذا المجال كاليهود الذين يستخرجون من البحر الميت مواد اخرى عدا البوتاس كالبرونين واليودين وغيرهما .

انا لا انكر انه تم تنفيذ بعض المشاريع الناجحة في البلد كالاسمنت والمصفاة بالاضافة الى النجاح في توسيع صناعة السجاير ، ولكن نجاح هذه المشاريع يرتكز اولا وقبل كل شيء على الحماية التي تتمتع بها من قبل الحكومة سواء عن طريق الامتياز او عن طريق منع الاستيراد او رفع الرسوم الجمركية بالاضافة الى ما يتمتع به بعضها من اعفاءات من الرسوم الجمركية والضرائب الاخرى .

وهناك صناعات اخرى تتمتع بحماية جمركية مماثلة واعفاءات واسعة ولم تستطع حتى الان ان تحقق نجاحا كالسمن النباتي والدباغة ، وجميع هذه الصناعات وغيرها يتم نجاحها ان نجحت على حساب الحماية الجمركية وعلى حساب المستهلك اي على حساب الشعب في الحالتين فهو يتحمل فرق السعر وفرق الجودة بالاضافة الى ما تخسره خزينة الدولة من واردات ويزيد الامر سوءا ان العامل الذي يجهد ويكد في الانتاج لا يناله من ارباح الصناعة شيئا فأجره قليل وهو في كثير من الاحيان يختار من الاحداث ذكورا واناثا ممن تمنع القوانين في البلاد الاخرى استخدامهم في الصناعة . والرقابة الحكومية على كل هذه النواحي معدومة او غير فعالة ، فلا وزارة الاقتصاد بقادرة على مراقبة جودة الانتاج واسعاره ولا وزارة الصحة بقادرة على ضمان حماية صحة العامل والجمهور عن طريق الرقابة كي تتوفر الشروط الصحية لنظافة المصنع وانتاجه ، ولا وزارة الجمارك بقادرة على ضمان عدم اساءة استعمال ما يعفى من مواد والات وسيارات بعض موظفي الشركات يقتنون سيارات خاصة معفاة من الجمارك باسم الشركة كما هو معروف للجميع بقصة سيارة مدير شركة المصفاة .

٦ ـ السياسة الخارجية :

قالت الحكومة في هذا الحقل قولا منطلقا ادهش كل من قرأ بيانها او استمع اليه وكل ما قالته والحق يقال يعبر عن امال واماني هذا الشعب المؤمن الصابر ومن جميع قولها (لقد كان الاردن مهدا اصيلا من مهود العرب الخلص ، رسالة الاردن عريقة موروثة تستطيع ان تجعل منه اداة ايجابية فعالة تهم بنصيبها الكامل من بناء الوطن العربي على زوابط الاخوة والمساواة ، وقالت ما خلاصته من اولى مهمات هذه

الوزارة اقامة علاقات الاردن باشقـائه العرب على اساس من المحبة والثقة المتبادلة والاحترام المتقـابل والتعاون التام فى بناء وحدة عربية تحقق للامة آمالها الكبار واهدافها السامية) .

ايها السادة

لو تحقق للشعب بعض ما جاء في هذا الصدد لرقص طربا ولرفع لاعضاء هذه الوزارة تماثيل في الشوارع والساحـات . ولكن الشعب اصبح واعيا وحساسا لا ينخدع بمعسول القول ولا ببريق الوعود وبليغ الكلام . الشعب يريد اعمالا مثمرة وخطوات فعالةيلمسهالمس اليد لا يريدتصاريحاتنشرها الصحف وتجمجع بها الاذاعات ، لقد تعب الشعب وداخله الشك في كل ما يقـال ، فقد خبر طويلا سياسة ذر الرماد في العيون .

الشعب يعرف اعضاء هذه الوزارة فردا فردا والشعب يسجللكل اولئك الذين يظهرون على المسرح خطواتهم وسكناتهم وسجـل الشعب دقيق يعرف الماضي ويعرف الحاضر ويقدر ما يمكن ان يحدثفي المستقبل فويل لمن لا يؤمن بالشعب .

ابتلى الشعب بكثير من تجـار السياسة وهواة المراكز والرئاسات وعانى منهم الكثير وجراح بعضهم لا تندمل وجراح كثير ما زالت تنزف دما ومازالت النساء ترتدي السواد بسبب سياسـات بعض اولئك الذين يضحون بكل شيء حتى بالشرف والضمير في سبيل المنصب والمغنم .

لا يمكن ان يعالج السياسة الخارجية الا اولئك الذين يزكيهم الشعب ممن جاهدوا وناضلوا من اجله لا من اجل انفسهم ، يريد اشخاصا ذوي ماض ناصع لا تشوبه شائبة . ونرجو مخلصين ان يتوفر ما يريده الشعب في اشخاص هذه الوزارة .

وبناء على ما ذكرت فـان هذه الحكومة غير مؤهلة لحمل المسؤولية وانها انمـا جاءت لضرب الشعبلا لاسعاده والاخذبيده للوصول لاهدافهوخير دليل على ذلك البشارة التي زفها الينا رئيسها فيمطلع هذه الجلسةوعليه فانني احجب الثقة عنها والله الموفق.

– ٢٣ –

الرئيس : الكلمة الان للسيد اسماعيل حجازي.

السيد حجازي نائب الخليل :

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

اثنى بعض المغلفـين في الصحف على بيـان الحكومة الوزاري حـتى خيل الي انه فوق مستوى النقد وان نائب الشعب يجب ان يؤيده دون مناقشة او جدل . ولكن ايها السادة رغم ما تميز به هـذا البيان من دعوة صريحة الى التعاون العربي والايمان بحتمية الوحدة مع جميع اجزاء الوطن العربي الكبير الا انه بيان مقتضب غامض تنقصه الافاضة حيث كان من الواجب الافاضة ، وينقصه التفصيل حيث يجب التفصيل .

اذ قد جاء في مستهل البيان ان الحكومةستعمل على تأمين وسائل العيش للفلاح والعامل والموظف وسائر فئات المواطنين كما انها ستحول دون التسلط والاستغلال ، دون ان تقدم مخططا واضحا تشير فيه الى الطريق التي ستسلكه لتأمين ذلك . فالفلاح يعاني من جراء الجفاف الماحق الويلات وسكان الخطوط الامامية اخذوا يرحلون عنها لعدم وجود ما يقـوم باودهم ، اما من جهة الاحتكار والاستغلال والتسلط فهي امور معروفة في هذا البلد منذ زمن بعيد وقد قلت للحكومات المتعاقبة عـدة مرات اعطوني اسم مستغل واحد تسلط على قوت الشعب وقدم للمحاكمة او اتخذت ضده اجراءات رادعة ، ولعل هذه الحكومة تضرب بيد من حـديد على ايدي العابثين باقوات الشعب والمسيطرين على ثرواته . وقالت الحكومة انها ستقدم الخدمات في ميادين التربية والتعليم والتربية

الدينية والصحة والزراعة والاقتصاد والمـواصلات والشؤون والاشغال . . الخ واخشى ان تكون هذه الخدمات بالنسبة للتسمية والارقام التي ترد عادة في موازنة الدولة لكل عام ؟ ثم تقول الحكومة انها لن تسرف في الوعود وهذا ما ترك في نفسي وامـام ناظري علامات استفهام كثيرة .

معالي الرئيس : اخواني النواب الكرام

جاء في البيان ذكر تنظيم الجهـاز الاداري وتثبيته على اساس الكفـاءة والخبرة والاختصاص وقضية الجهاز الاداري التي اتخذت منها كل الحكومات المتعاقبة « قميص عثمان » كما ذكر في ابعاد غير المرغوب بهم وكثيرا ما يكون لاعتبارات خاصة وذلك لافساح المجال لتعيين المحاسيب والموالين بحجة تنظيم الجهـاز الاداري . والذي اطالب به هذه الحكومة ان يكون التنظيم باعادة الثقة للموظفين والطمأنينة لاهلهم حتى ينصرفوا باخلاص وامـانة لقضاء واجباتهم وان لا يعيشوا في حياة مضطربة قلقة مبلبلة من خشية تبدل الحكومات وتسليط سيف التنظيم الاداري بطردهم او ابعادهم اوارهابهم بالتنقلات المستمرة التي تطالعنا بها الصحف يوميا ورغم بلاغ رئيس الوزراء اليوم فقد ظهر في الصفحة الاولى بجريدة محلية عزم الحكومة على نقل مئة موظف من دائرة واحدة – او الانتقام منهم بطرق يكونوا فيها بعيدين كل البعد عن الحياة الرتيبة الهادئة المنتجة .

وقد لا يفوتني ان اضغط على السطرين الوحيدين اللذين وردا في البيان الوزارى حول اهتمام الحكومة بالرخاء الاقتصادي ومشاريـع التنمية .. رغم ان الحكومة وفيها عدد من اعضاء الوزارة السابقة تذكر جيدا ان هذا المجلس الكريم يولي الشؤون الاقتصادية اهمية بالغة وانه خصص الاسابيع الاخيرة من حياة الوزارة السابقة في مناقشة السياسة الاقتصادية .. وانا لن اتهم بيان الحكومة الحالية بانه جاء مرتجلا ؟ ولكنني اتساءل لماذا لم تدرس هذه الوزارة مناقشات المجلس للحكومة السابقة وتعلن عن استعدادها لتبني تلك الآراء القيمة .. فاين المطلوب القومي بضرورة اللجوء الى شركات العالم للتنقيب عن البترول ؟ ثم هـل اقتنع بكلمة عابرة عن تحسين انتاج البوتاس ؟ واين المكاسب التي حققها المواطن والاقتصاد الوطنى من تنظـيم الشركات ؟ اين المشاريـع التى طالب بها النواب الكرام طيلة اسبوعين تحت قبة مجلس الامة الكريم ؟ حتما لم تحاول الحكومة الحالية معرفتها او انها على الاقل لا تحاول تنفيذها ؟

ولننتقل الى مسألة الاعتزاز بالقوات المسلحة هذا الاعتزاز الـذي فرض على القوات المسلحـة واجبات دون اعطائها الحقوق اللازمة .. فهل تعرف الحكومة ان كتائب وفرق من الامن العام لا يحصل افرادها على اجازات اسبوعية ؟ وهل تـدري ان هناك جنودا يستمرون في اداء واجباتهم ٢٤ ساعة ؟ هل تعلم ان الجندي لا يحصل على الحق الذي حصل عليه غيره من جميع فئات الموظفين والعمال ؟ ولماذا لم تصمم الحكومة على اقامة مصنع للذخيرة ؟ اننا نريد حكومة تعتز بقواتها المسلحة وفي نفس الوقت نريد قوات مسلحة تعتز بحكوماتها واعتقد بل واجزم ان هذا الاعتزاز المتبـادل لن يتحقق الا اذا تساوت الحقوق والواجبات .

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين ،

في قضية الحريات التي اعلنتها الحكومة بفخر اريد ان أتساءل ؟ هل تعتقد الحكومة بصدق انهـا اخلت السجون والمعتقلات تماماً من الذين اصطلح على تسميتهم بالمساجين السياسيين؟ اريد ان اؤكد للحكومة انه يوجد في السجون والمعتقلات اشخاص حتى الآن لا يعلم ذووهم اين هم . ولا يعرفون انفسهم التهـم الموجهة لهم؟ وان وجودهم لا يعدو كونه امور شخصية

كيدية . ولا انكر ان الحكومة امنت حريـــة الرأي والفكر فقد لمسنا تحسناً واضحاً في حرية الصحافـــة وسررنا جداً لاحجام الاذاعة الاردنية الهاشمية عن اساليب السباب والشتائم .

قلت في مستهل كلمتي ان بيان الحكومة امتاز بدعوة صريحة الى التعاون العربي . . فقد جاء في البيان بالحرف الواحد : « ان هذه الحكومة تقابل بالتأكيد الكامل والترحيب الحار كل مسعى وكل انجاز يحقق الاماني القومية المشتركة في الوحدة او الاتحاد ».

جميل ايها الاخوان الاعزاء ان يصدر هذا القول عن حكومة – اية حكومة – تتسلم مقاليد الحكم في اردننا الحبيب في ظروف عادية . . اذ انه كان مقبولا من الحكومات السابقة المتعاقبة ان تقول وتجاهر انها : « ترحب » بتحقيق الاماني القومية . . اما هـــذه الحكومة بالذات وقد تسلمت مقاليد الحكم في ظرف يختلف عن اي ظرف سابق . . جاءت للحكم في ظرف تجتمع فيه ثلاث دول عربية لتقرير مصير شعوبها . . كان جدير بهذه الحكومة ان لا تكتفي بالترحيب كما جاء في بيانها . . ان هذا البلد كان منذ تأسس ملتقى الاحرار . . وكان مهداً للثورات الجامحة . . كان مهدا وموئلا لجميع احرار الرعيل الاول في العـــالم العربي الذين ثاروا في سوريا ولبنان والعراق والحجاز وفلسطين على طغيان وتعسف الاتراك والانكلـــيز والفرنسيين واليهود . . نعم كانوا جميعاً يلتقون في الاردن . . فكانوا يخططون منه لحركات ثورية ظافرة بالحرية والاستقلال ولا يقبلون الانتظار داخل الحدود يرحبون بتحقيق الاماني القومية . . بل ينطلقون الى كل سبيل للعمل والجهاد من اجل تحقيق الامـــاني وكما قلت فقد كان من الجدير بهذه الحكومة ان لا تكتفي باعلان ترحيبها وتنتظر ان تسمع الرد على هذا الترحيب بل كان من الواجب عليها ان تبعث بالوفود وان تستلهـــم من تاريخ هـــذا البلد المكافح فتقوم بالاتصال المباشر ، وان تعمل بكافة الوسائل للاجتماع بالساعين للوحدة العربية في القاهرة وغير القاهرة . . وتقدم هي الاخرى مشروعها للوحدة وتستمع للنقاش وتقارع الحجة بالحجة ، حتى تثبت بالقول والفعل ، وليس بالتمنيات عن صادق رغبتها في دعم الصف العربي واقامة صرح الوحدة التي صارت مطلباً وطنياً قومياً لا بد من تحقيقه .

نريد من هذه الحكومة وفي مثل هذا الظرف الراهن أن لا تكتفي الاستلهام من كتاب التكليف السامي . . اننا نريدها ان تقفز الى اكثر من ذلك . . نريدها ان تستلهم من حياة صاحب التكليف السامي . . من حياة الذي عرب الجيش والغى المعاهدة البريطانية من حيـــاة الذي ارتدى لباس الميدان يوم العدوان الثلاثي على قناة السويس ولم ينتظر طلب النجدة . . بل استعد ان يغزو بنفسه منطقة القنال . لفك الحصار عن اخوانه .

نريدها ان تستلهم من حياة الحسين الذي قالها الف مرة ومرة : « ان تاجي وعرشي تحت قدمي في سبيل امتي ووطني »

« تصفيق »

نريدها ايضاً ان تستلهم من روح هذا الشعب الذي اصبحت الوحدة مطلبه الاسمى .

سادتي :

ان من يقرأ كتاب استقالة دولة السيـــد التل يلاحظ جيـــداً الاشارة بوضوح الى ان التطورات الاخيرة في البـــلاد العربية الشقيقة تستوجب منه ان يتقدم باستقالته . والمفهوم من ذلك ان الامر يستدعي الاعتراف بالنظام الجديد في اليمن تمهيـــداً لاجراء محادثات التقارب العربي . . واني استغرب كيف ان هذه الحكومة لا تزال تسير في عكس خط التحرر

العربي ، لان الاعتراف باليمن هو مفتاح التفاهم بيننا وبين الجمهورية العربية المتحدة .

اما قضية فلسطين فسواء اتحدت البلاد العربية او تأخر اتحادها فهي قضيتهم الاولى المقدسة وويل لمن يتاجر بها . . انها قضية قاسية تركتها ثقيلة مرعبة . . تركتها اخوة عرفوا باللاجئـــين . . يتربصون ونحن معهم من اجل العوده لمساكنهم ومرابعهم وملاعب صبيانهم .

هذه هي اهم النقاط اضعها على حروف بيان الحكومة الوزاري ، والذي كان في نظري مقتضبـــاً غامضاً . . اضعها على حسب مفاهيمي وبعد دراستي الشاملة على بيان حكومة تأتي لتسلم زمام حكم بلـــد عربي في وقت نحن احوج فيه الى الصراحة والوضوح والعمل من اجل الاهداف المشتركة . وفي ختـــام كلمتي اقرر حجب ثقتي عن هذه الحكومة .

– ٢٤ –

الرئيس : الكلمة الآن للسيد عبدالرحيم جرار.

السيد جرار نائب جنين :

معالي الرئيس اخواني الافاضل ،

يتطلع الشعب الاردني في هذه الايام بشغف نحو الاتحاد العربي الذي بدأ حقيقته بعد ان كان حلما بقيام الجمهورية العربية المتحـــدة بأقطارها الثلاث مصر وسوريا والعراق كخطوة اساسية اولى لتحقيق الاتحاد والوحدة العربية الشاملة هي امنية جمـــيع العرب في مختلف اقطارهم ، ولقد بارك هذا المجلس هذه الخطوة فاتخذ قرارا اجماعيـــا في الابراق الى وفود الدول العربية التي اجتمعت في القاهرة ، وقـــد كان ذلك القرار تعبيرا صادقا عن ترحيب ورغبة في الاردن الانضمام الى هذا الاتحاد . والحكومة في بيانها الوزاري الذي نناقشها فيه اليوم قـــد آمنت بحتمية الوحدة ، والايمان بالشيء مفهومه اللغوي هو التفاني في سبيله والعمل الجدي لتحقيقه ، اذ لا يعتبر الايمان صحيحا سليما الا اذا كان مقرونا بالعمل الصالح ، فقد جاء في كثير من الآيات في القرآن الكريم قولـــه تعالى (الذين آمنوا وعملوا الصالحات) فقـــد جاء العمل الصالح مقرونا بالايمان في كل آية كريمة .

فهل الحكومة جادة فيما قالته وما هي الخطوات التي باشرت باتخاذها او ستتخذها وتسلكها لتحقيق هذه الغاية يا ترى ؟؟

ان التفاؤل يدعونا لان نســـأل الله ان يكون الايمان المقرون بالعمل رائدها ولو كان بمقدار حبة خردل كما نوه عنه السيد المسيح عليه السلام حين قال ما معناه (لو كان عندكم حبة خردل من ايمان وقلتم للجبل انتقل من هنا الى هناك لانتقل) ولكن هذا الموقف الدقيق يتطلب منا ان نصارح الحكومة ونصدقها القول فيما يدور بخلد الكثيرين وفيما يتكهنون به على اختلاف طبقاتهم اذ يقول الناس « ان هذه الحكومة قد جاءت بهذه العبارات البراقة الخلابة في بيانها الوزاري في مختلف النواحي التي تعرض لها لتنتزع الثقة من هذا المجلس وبعدها يخلق الله ما لا تعلمون »

٢ – ناقش هذا المجلس بالامس القريب بيان الحكومة السابقة التي سارت في اصلاحاتها المشهورة في الحقل الداخلي شوطا لا بأس به ، فقطعت ما امكنها دابر المحسوبية والرشوة والفساد ، ونحن لا نقول انها اتت بالمعجزات ولكنا نقول انها خير من سابقاتها في اصلاحاتها الداخلية ، ومع ذلك فقد لاقت معارضة من هذا المجلس واستقالت تلك الحكومة بنـــاء على ما جد من احداث تستدعي اعادة النظر في تقـــدير الموقف العام ، كما اشارت في كتاب الاستقالة الذي رفع لحضرة صاحب الجلالة .

فهل تستطيع هذه الحكومة الاستمرار في سياسة البناء والاصلاح المتواصل في الداخل كما اشارت في بيانها الوزاري .

٣ ـ اطلقت الحكومة بناء على رغبة ملكية سامية سراح جميع المعتقلين والموقوفين السياسيين على حد قولها والذي علمناه انه لا يزال البعض في المعتقلات والسجون من محكومين وموقوفين وعلى سبيل المثال اتساءل هل اطلق سراح الزميل السابق الشيخ الداعور مثلا ؟ ولماذا ؟

٤ ـ الاوضاع في القطر اليمني الشقيق قد استقرت الى ابعد الحدود ولما تعترف الحكومة بالجمهورية اليمنية القائمه فما هي الاسباب ؟

٥ ـ لم تشر الحكومة في بيانها الوزاري الى مخطط انقاذ فلسطين الذي استمعنا اليه مع بيان الحكومة السابقة والذي يهدف الى انتقال بلدنا الى مركز القوة والفعالية وحشد الجهود مع ان وزير الخارجية لا يزال هو الحالي ؟ .

هذه نقاط كلها تحتاج الى ايضاح قبل ابداء الرأي في حجب الثقة او منحها فان اعتقدنا ان النيات قد اصبحت خالصة والعزائم صحيحة وطوينا الماضي لنفتح صفحة جديده قلنا لها سيري على بركة الله

وان خامرنا ادنى شك في عدم الجدية او المراوغة قلنا كلمتنا وما هي الا من وحي الضمير والوجدان الصادقين والتجارب اكبر برهان متناسين العلاقات واضعين المصلحة العامة فوق كل اعتبار مقدرين ما عاهدنا الله عليه في الحفاظ على كيان هذا البلد والله اسأل ان يهدينا جميعا سواء السبيل انه نعم المولى ونعم النصير ، وعلى هذا فاني اقرر حجب الثقة .

ـ ٢٥ ـ

الرئيس : الكلمة الآن للسيد يوسف التكروري.

السيد التكروري نائب الخليل :

معالي الرئيس . حضرات النواب المحترمين

اجد من واجبي ان اكون صريحا في القول في هذه المرحلة التاريخية من حياة الامة العربية وفي دور الاردن في تكوين هذه الحياة العربية الكريمة ، وارى لزاما عليّ ان اقول بما اؤمن به اولا وبما يتفق ورأي المواطنين الذين اولوني ثقتهم الغالية ثانيا .

معالي الرئيس ، حضرات النواب الكرام

جميل جدا ان يعهد جلالة الملك المعظم الى احد الساسة بتشكيل الوزارة وشرف عظيم للملك السياسي ان يلبي الطلب ، ولكني ارى ان من واجب ذلك المكلف ان يفكر ملياً ويزن الامور بميزان الواقع والحقيقة فيما اذا كان يستطيع ان يقوم بالمهمة السياسية التي جاء من اجلها ام لا ، وعلى هذه الامكانية من عدمها يحدد قبوله او اعتذاره . وعليه ان يقرر حتى لو كان متحمساً للفكرة الاساسية ، فيما اذا كان هو نفسه مقبولا لدى الطرف الآخر وهل تطمئن قلوب الشعب اليه في المهمة الموكولة اليه.

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

الفلسفة الاولى تقول (اعرف نفسك) ولذا اقول قبل ان يتقدم دولة الرئيس لهذا المجلس طالبا الثقة لحكومته عليه ان يعرف نفسه ويتثبت فيما اذا كان يستطيع ان يحقق المهمة الاولى التي اشار اليها في بيانه وفي اقامة علاقات الاردن باشقائه العرب على اسس من المحبة والثقة المتبادلة والاحترام المتقابل والتعاون التام في بناء وحدة عربية تحقق للامة آمالها الكبار واهدافها السامية .

اعتقد ان دولته لو دقق في الامر وتروى فيه وراجع ذاكرته وماضيه لما قبل بتشكيل هذه الوزارة ولاعفانا من بحث هذا الموضوع الآن .

وان كان دولته لم يتصل الى معرفة الحقيقة في هذا الظرف بالذات فاني اقول لهذه الحكومة انك لا تستطيعي ان تقومي بالمهمة الاولى التى ذكرت في البيان والسبب بسيط فالكل منا يعلم انه اذا حصل نزاع او سوء تفاهم بين شخصين او عشيرتين واراد احدهما او كلاهما ان يزيلا الخلاف بينهما فانهما يسعيان لان يكون الوسيط مقبولا ومسموع الكلمة ويرتاح اليه ضمير كل منهما .

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

ان الحقيقة الماثلة امامنا ان بين هذه المملكة وبعض الدول العربية جفوة وخلاف والجميع يهدف لبناء وحدة عربية شاملة . فكيف يتولى هذه المهمة وهي اقامة علاقات اخوية مع تلك الدول حكومة كهذه الحكومة غير مقبولة لدى الطرف الاخر وغير مرتاح اليها من قبل هذا الشعب وعلى هذا الاساس اقول ان هذه الحكومة غير مرغوب فيها من قبل الشعب الاردني لتولي هذه المهمة ولا من قبل الطرف الاخر ، فكل سعي منها في هذا السبيل سيبوء بالفشل لان الشعب والتاريخ يحفظان لكل شخص حسناته وسيئاته والشعب بالذات لا ينسى . ومن دلائل حيوية الشعب الاردني الكريم ان لا ينسى الحسنة ولا ينسى الاساءة سيما وان الحكومة لم تذكر تلك الخطوات التي ستخطوها في سبيل الوحدة وازالة الخلاف والتوصل الى المحبة والوئام .

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

لا اريد ان اعالج المواضيع الاخرى في البيان لان الفكرة التي اشرت اليها هي النقطة الفاصلة في الموضوع ولذا فاني احجب ثقتي عن هذه الحكومة.

والسلام عليكم ،

ـ ٢٦ ـ

الرئيس : الكلمة الان للسيد فيصل الجازي

السيد فيصل بن جازي نائب بدو الجنوب :

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد ،

فانه تمر في خاطري وانا في موقفي هذا ذكريات يجهلها الكثيرون لبلدنا الحبيب فاراه كيف كان ، وكيف صار بعد الجهد والتعب والعرق ، فقد كان يطويه الجهل في ظلام دامس ، ويحكم به الفقر ، ويلفه التخلف من كافة جنباته ، فارسل الله تعالى له اليد الحانية البانية ، يد الملك الشهيد عبد الله بن الحسين رحمه الله ، فانتشله من مواطن الخوف والجوع والمرض ، وسارت به نحو النور والعلم والبناء حتى صار اردنكم الحديث . وهكذا صار بلدكم بعد ان طوى السنين واجتاز الصعاب وتغلب على العقبات.

وبعد ان غابت عين الباني عن بلده ترك لبني بلده بلدا حديثا قامت صروحه على اسس من الحق والصدق والصراحة ، وخلف لنا قائدنا ورائدنا الحسين بن طلال حفظه الله ورعاه ، ورهطا من الاوفياء الابرار الذين ساهموا في كتابة تاريخ الاردن الحديث والذين تابعوا السير وصبروا وصابروا على الشر والاذى في سبيل بلدكم ووطنكم .

ونحن اليوم في هذا البلد نسير مع ركب الحسين القائد والرائد متعاونين مع الرهط الذي عرفه الاردن منذ تكوينه ، فعرف فيه الخدمة الصحيحة ، وعرف فيه التضحية وعرف فيه الصدق والواقع ، وعرف فيه تطوره وبداية نهضته .

واني على ضوء ما بينت ، وبعد تأملي في بيان دولة رئيس الوزراء الذي القاه امام مجلسنا هذا ، وبعد التمعن في مضمونه ورجوعي الى ماضي وحاضر هذا النفر المخلص من الوزراء الذين عرفهم هذا البلد وعرف عنهم الخير والعمل لاعلاء كلمته . فاني امنح هذه الحكومة ورئيسها ثقتي

وتاييدي (تصفيق) ، راجيا مــن اخواني النواب المحترمين ان يضعوا مصلحة هذا البلد فوق كــل مصلحة ، وان نتعاون على البر والعمل الصالح، والله الموفق فهو نعم المولى ونعم النصير ، والسلام عليكم .

— ٢٧ —

الرئيس : الكلمة الآن للسيد احمد اللوزي

السيد احمد اللوزي نائب عمان :

معالي الرئيس ، حضرات النواب الكرام

لم يكن التغيير الوزاري الاخير مفاجأة لاحد ولا كان مخاضه خافيــا على الذين يعنون بمراقبــة التطورات في عالمنا العزبي وبلدنا الحبيــب ، كما لم يكن الأردن يوما بمعزل عما يجيش في ضمير امتــه من آمال وما يحيا في وجدانها من اشواق ومشــاعر قوية تبتغي المزيد من التلاقي وتنشــد الوطيــد من التقارب بين هذا الجزء العزيز وســائر الاجزاء من الوطن العربي الكبير ، مثلما تطلــب السير ابدا نحو تحقيق الاتحاد والوحدة العربية المنشودة . هذه حقائق تشد اردننا الى امته وبني قومه وتصنع تاريخه الحديث وعلى ضوئها جاء كتاب التكليف السامي يحدد الآفاق ويرسم الغايات ، وقد بادرت الحكومة الى وضــع بيانها معتمدة نهج كتــاب التكليف ومفصــلة في خطوطه واهدافه ومراميه . ومن هذا المنطلق فــانه لا بد لي من مناقشــة بعض النقــاط والافكار التي يشتمل عليها هذا البيان أو يوحي بها وهي :

١ــ ان مبادرة الحكومة معالجة الشيء الكثير من قضايا المعتقلين السياسيين وبعض المحكومين بالعفــو والافراج عنهم تستحق الشكر مقرونا ذلك بوجوب تقديس الحرية في مجال العمل السياسي والاعتراف بانها لا تقاوم بالضغط أو الكبت والتضييق ، كما لا بد من اطراء الاتجاه المبارك البناء في توجيه الاذاعة والصحافة ووســائل النشر والاعلام الاتجاه المبرأ من كل دخيل على اصالة الخلق العربي من اساليب المهاترة وكيد الأخ لاخيه مؤمــلا أن تكون هــذه الاتجاهات وليدة ايمان بانها هي الوسيلــة المثــلى في الدفاع عن الحق ومقارعة الحجة بالحجة .

٢ــ ضرورة السير الحثيث من اجل اخراج مبدأ تنظيم الحياة البرلمانية وتنمية المسئولية النيابية في هذا البلد ، ومراعاة ان هذه الغاية لا يمكن بلوغهــا الا باتخاذ الخطوات التشريعية ، والتعديلات الدستورية بوضع قانون الانتخابات العامة التي تكفل ســلامة هذا الاتجاه وتطويره على اسس ديمقراطية مكينــة بوضع قانون الانتخاب العام وتدعيم الحياة البرلمانية ومنح المرأة حق الانتخاب .

٣ــ تنفيذ ما وعدت به الحكومة من اجل خــير المواطن واحترام وجوده وضــمان العيش والحيــاة الكريمة له . مع وجوب الاخذ بمبدأ تقديم الخدمات العامة لجميع المناطق والمواطنين في هذا البــلد على اساس العدل والحاجة والتخلف . وان يتقرر برنامج الخدمات العامة وينفذ بموجب مخطط مدروس مبني على التعرف على مثل هذه الحاجات دون انتظار للسير في أثر مقترحات النواب واللحاق بشكاوى المواطنين. كما انني استحــث سرعة اتخــاذ اجراءات فعــالة لمعالجة حالة القحط والجفاف التي اصابــت معظم مناطق المملكة .

٤ــ ان رسالة هذا البلد القومية والوطنية ونهضته الشاملة تستوجب ضرورة العمل على وضــع ميثاق قومي وطني يتضمن المبادىء الثابتة للسياسة في هذا البلد مبني على اسس واضحة وموضوعية ترسم الخطوط العريضة للمسئولية والاضطلاع بالواجــب القومي والوطني لا تتغير بتغير الحكومات والاشخاص .

٥ ــ ان رسالة الأردن العربية ونظرته القوميــة وايمانه بحتمية الوحدة تدعوني الى مباركة قيام الدولة العربية الاتحادية واعتبارها تجسيدا لحقيقة ارادة العرب وثمرة لنضالهم في سبيل الوحدة التي لا قوة ولا بقاء ولا كرامة للعرب بدونها) وانبثاقا من هذا المعــنى فانني اطالب الحكومة مضاعفة الجهد وبكل الوسائل والسعي الموصول لتنقية الاجواء بيننا وبين اخواننا العرب ومع ترحيبي بكل مسعى يقرب من هذه الغاية فانني أوكد التأكيد كله على اهمية وجــوب توفر النوايا الخالصة المتقابلة والتحلي بالصبر في العمــل الصادق لازالة الاشواك وتخطي العقوبات التي تشوه الدرب الطويل لبلوغ هذا المقصد .

٦ــ ان تتقيد الحكومة نصا وروحا وقولا وعملا بما ورد في بيانها حول قضية فلسطين وضمن الاطــار الذي رسمت فيه حقيقة نظرة الأردن الى فلســطين باعتبارها قضية العرب كل العرب وقضيــة حياة او موت بالنسبة لنا في هذا البلد مع التحذير من بقــاء هذه القضيــة الخطيرة مجمدة في قوالب التصاريح المحفوظة والالفاظ والشعارات التي لا تسمن ولا تغني من جوع ولا ترد وطناً مسلوبا وكرامة مهدورة مع جعل هذه القضية وقبل كل القضايا فوق مســتوى الخلافات العربية وماجرته على العرب من شر وهوان.

وفي الختام فانني اذ اتمثل قضية هذا البــلد الصابر والمجاهد في خطوط الفداء المرابط على ثغور العرب والمسلمين يرسمها الجندي العربي في الخندق فوق الهضاب والسهول والفلاح الذي يحول الصخر الى جنات والعامل والصانع والمواطن يرفعون اركان العزة والقوة والوطن كله ينعم بالطمأنينــة والامن والاستقرار . وانني من وحي هــذه الندوة ندوة الشعب التي اتاحت لنا هذا الجدال وهذه المناقشة الخير البناءه وشعارنا في ذلك راية الاسلام الخالده وامرهم شورى بينهم فانني امنح الحكومة الثقه .

(تصفيق)

— ٢٨ —

الرئيس : الكلمة الآن للسيد سليم البخيت

السيد البخيت نائب عمان : معــالي الرئيس حضرات النواب الكرام

احمد الله لاني لست من الخطباء أريح نفسي واريح النواب الكرام من الاستماع وتكرار القــول الممل ، انما طلبت الكلام وكنت اود ان استنكف القول انمــا صعب علي ، لذلك اود ان اقول كلمة موجزة ، وموجزة جداً حول هذا البيان الوزاري الذي نحن بصدده الآن ، لا اود يا حضرات النواب الكرام ان انصب من نفسي واعظاً او مرشداً عليكم بل اني دائماً وابداً استمد معرفتي من ثقافة هــذا المجلس وخبرته ، انما اود ان اشير الى بعض النقاط التي دعتني ان اقف موقفاً يتفق مع المبادىء الدستورية والمنطق السليم .

ليس بخاف على احد من النواب الكرام ان كل نائب قبل ان يمارس صلاحياته الدستورية في هذا المجلس قد اقسم اليمين الدستورية وهذا اليمين او هذا القسم هو ما يلي :

« اقسم بالله العظيم ان اكون مخلصاً للملك والوطن وان احافظ على الدستور وان اخدم الامة وان اقوم بالواجبات الموكولة الي حق القيام » .

فالاخلاص بعرفي وبعرف كل نائب في هذا المجلس هو صدق ، ووفاء ، وتضحية . وخدمة الامة هي الخدمة البريئة الصادقة لوجــه الله البعيدة عن النزوات الشخصية والاغراض والنزعات ، والمحافظة على الدستور هي التقيد باحكام الدستور بنصــه وروحه ، وتعلمون يا حضرات السادة ان الدستور هو القانون الاساسي للدولة ، وهو الذي جاء بنا الى هذا المجلس ، وهو الذي جاء بهذه الحكومة ، وهو الذي منح للمجلس الصلاحيات بأن يسأل الحكومة ويستجوبهــا ويبحث في كل امر له صلة بالشؤون العامــة ، وهو الذي فرض على الحكومة بموجب

المادة (٥٤) من الدستور ان تتقدم ببيانها الوزاري الى هذا المجلس .

واود ان اشير الى هـــذه المـــادة بالـــذات « على كل حكومة تؤلف من جديد عليها ان تتقدم ببيانها الوزاري الى هـــذا المجلس وتطلب الثقـــة على هذا البيان » وتعلمون يا حضرات السادة ايضاً ان الدستور منح لكل عضو من اعضاء هذا المجلس ان يتكلم بصراحة ووضوح ولما كانت المـــادة ٥٤* التي اشرت اليها تنص بصراحة تامة على ان الثقة هي على البيان الوزاري فبظلال هذه المعاني وعلى هذه الاسس وبهذه الروح اتقدم بملحوظاتي الموجـــزة حول هذا البيان الوزاري .

قبل ان اشير الى البيان الوزاري لا ادري ماذا اقول لان النواب الكرام لم يتركوا لي زاويـــة من زوايا البحث حتى انفذ اليها بحديثي ، انمـــا اقول بموجز القول ان البيان الوزاري جـــاء واضح المعالم جاء معبراً ومنفذاً لرغبات الامة المنبثق عنها هـــذا المجلس من حيث الحريات العامة ومن حيث تنظيم الحياة الديمقراطية على اسس سليمة من حيث تنظيم الصناعات . من حيث تأمين العدالة الاجتماعية بأوسع معانيها ، من حيث جميع الامور التي لها علاقـــة بحرية المواطن وبحرية المجتمع .

اني اكتفي بهذا القول عند هذا الحد ولا اود الاطالة كمـــا قلت لان النواب الكرام بحثوا هـــذا الموضوع من جميع زواياه وبالتالي اود ان اقول انه من الانصاف وعلى هذه الاسس التي اشرت وفي ظلال هذه المعاني اجد من واجبي ومن الانصاف ان امنح هذه الحكومة الثقة وذلك لانها اعلنت في بيانها الوزاري بأنها تمـــد يدها لكل دولة عربية ، لكل العرب في جميع اقطارهم ، وكتاب التكليف السامي جاء واضحاً بهذه النقطة ، اننا كلنا طلاب وحدة ، والوحدة هي عزة ، والوحدة هي قوة ، ولا اعتقد ان هناك عربي واحد لا ينادي بالوحدة واذكر جيداً اني ناديت بالوحـــدة قبل ثلاثين سنة خلت في هـــذا البلد واني لا اقول هـــذا في سبيل التفاخر بل اقول هذا الواقع ، ان الوحدة التي نادى بها المغفور له الملك حسين وتبنتها هذه المملكة منذ نشأت حتى الآن .

ولذلك وعلى هذا الاساس اني اقول واطلب من الحكومة ان تعمل وبشتى الوسائل لتنفيذ هذه الغاية ولتنفيذ هذه الرغبة ولتنفيذ هذه الامانة المحببة لنفس كل مواطن في هذا البلد العزيز .

وختاماً اكرر ثانية واقول على هذه الاسس اني امنح الحكومة الثقة التامة

« تصفيق »

واتمنى لهـــا التوفيق والنجاح وأسأل الله عز وجل ان لا يجعلنا ان نقف موقفاً يختلف عن موقفنا هـــذا في المستقبل القريب والبعيد والله من وراء القصد والسلام عليكم .

— ٢٩ —

الرئيس : الكلمة الآن للسيد ادريس التل

السيد التل نائب اربد :

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

جاء في البيان الوزاري الذي القاه علينا دولة الرئيس واستمعنـــا اليه في الاسبوع المـــاضي قوله (اننـــا نؤمن بحرية الفكر وحرية التعبير عن الرأي بالوسائل المشروعة ، وبهذا الايمان نعلن ان العقيدة

* الفقرة الثالثة من المادة ٥٤ —

٣ — يترتب على كل وزارة تؤلف ان تتقدم ببيانها الوزاري الى مجلس النواب خلال شهر واحد من تاريخ تأليفها اذا كان المجلس منعقداً وان تطلب الثقة على ذلك البيان واذا كان المجلس غير منعقد او منحلا فيعتبر خطاب العرش بياناً وزارياً لاغراض هذه المادة .

والراي في حدود القانون لن يكونا عرضة للاضطهاد والتنكيل ، بل يجب مواجهة الحجة بالحجة ومقارعة الرأي بالرأي الخ) . بهذا الايمان ايضا وضمن هذا المفهوم فانني اناقش البيان

ايها السادة :

عندمـــا يناقش البيان الوزاري لاية حكومة كانت يناقش على مستويات ثلاثة ، المستوى الاول وزن الاماني والآمال التي يستهدفها البيان ، والمستوى الثاني منـــاقشة امكـــانية الوصول والتقدم نحو تلك الاماني والامـــال والمستوى الثالث منـــاقشة قدرة الحكومه صاحبة البيان على السير قدما نحو الاهداف التي رسمها بيانهـــا الوزاري . ففي المستويين الاولين فان البيان الوزاري فيما احتواه من اهداف وامـــاني هو منية المتمني لكل مواطن عربي في هذا البلـــد وخـــارجه ، ولا عجب في ذلك فقد ارتكز على الاماني والآمال التي يحملهاقلب الحسين الكبير لبلده وامته

— تصفيق —

والتي ضمنها جلالته في كتب التكليف السامية والتي اتخذتهـــا كل الوزارات المتعـــاقبة الركائز الاساسية لبياناتها الوزارية .

ومن حيث المستوى الثاني وهو امكانية التوصل الى تلك الاماني والامـــال ، فانني اعتقد ان ليس هنالك ما يمنع اية حكومة مخلصة تتمتع بالكفـــاءة والتجرد ونكران الذات من السير قدمـــا وبخطوات حثيثة ثابتة نحو تحقيق تلك الاماني والآمال والتي لا يمكن ان يختلف عليها عربيان .

ايها السادة :

اما المستوى الثـــالث اي قدرة هذه الحكومة بالذات وبتركيبها الحالي على السير قدما نحو تحقيق لاهداف التي تضمنها البيان الوزاري ،

انني اعتقد ان مناقشة هذا المستوى اي مستوى قدرة هذه الحكومة على تنفيذ بيانهـــا الوزاري هي الاصل في جلسة الثقـــة اذ ان قدرة الحكومة على التنفيذ هي الاصل وبدونها تصبح البيانات الوزارية مهما كانت رائعة ومنمقة حبرا على ورق . من هذه الناحية ومع احترامي الشخصي لافراد هذه الوزارة فردا فردا يؤسفني ان اقول ان هذه الوزارة بتركيبها الحالي لا تملك القدرة على تنفيذ ما وعدت به . وان رصيدها في داخل البلد وخارجه وهو رصيد مبني على تجارب واقعية سابقة خبرهـــا المواطنون العرب في هذا البلد وخـــارجه ومن عقليات الحكم التي تسيطر على هذه الوزارة والاسلوب الذي اتبعته هذه العقليات في تجارب حكم معروفة لدى القـــاصي والداني ، هـــذا الرصيد وتلك التجربة لا يمكن ان يحملا اي انسان على الثقة بـــان هذه الحكومة تملك القدرة على تنفيذ المخطط الذي تضمنه بيانها الوزارى وخصوصا ان كل ما نعنيه من مشاكل في الداخل والخارج كان نتيجة لاسلوب الحكم الذي تبنته هذه الحكومة في تجاربهـــا العديدة ونتيجة لنفس العقلية التي تطلب منا الثقة اليوم .

كما وانني اومن كل الايمان بان الحاكم المسؤول في اي بلد ديمقراطي لا يمكن ان يحقق اهدافـــه الا اذا توافرت له الثقة المتبـــادلة بينه وبين المحكومين ومـــا يؤسف له ان هذه الثقة مفقودة بين جماهير شعبنا وهذه الحكومة ، نتيجة لما عانته هذه الجماهير من تجاهل لارادتها وانحراف في الاساليب التي كانت تنتهجها خلال السنوات التي اتيح لها فيها ان تتحمل مسؤولية الحكم مضافا الى ذلك فـــان هذه الحكومة قد طلعت علينا ببياناتها وتصاريحها المتعددة بعزمهـــا على التقارب من الشقيقات لازالة الجفوة التي كانت حصيلة لاساليب الحكم المـــاثلة ، وانني استطيع ان اجزم كمواطن اردني يلمس مـــا يدور في بلده

الصغير وفي وطنه العربي الكبير ان هـذه الحكومة اعجز ما تكون عن تحقيق اي مطلب قومي ووطني لفقدانها لكل ثقة في الداخل والخارج على حد سواء.

لهذا ولاستحالة تحقيق الهدف الاول الاساسي الذي جـاءت هذه الحكومة من اجله زاعمة السعي لتحقيقه فـان مبرر بقائهـا واستمرارها في تحمل مسؤولية الحكم اصبح غير وارد . ولا يبقى امامها الا معالجة الشؤون الداخلية لبلدنا العزيز . وهذا ما لا يحتاج هذه الحكومة الى ان نقول راينا فيه فقد قال الشعب رأيه فيها واضحا وصريحا نتيجة لما عانـاه هذا الشعب على يد هذه الحكومة ممثلة برئيسها من كبت للحريات واضطهاد للمواطنين مما لا يجدي معه اجزاء الوعود باقامة جنـات النعيم ولعل ابلغ تعبير عن رأي المواطنين قول الشاعر

ان كان ياشيخ هذا شان جنتكم

فـابعد بها انها ليست برمانـا

وقل معي بلسان غير ذي عوج

لا كنت ياجنة الفردوس مأوانا

وانطلاقا من هذه النقاط الواضحة الصريحة فانني اجد لزاما علي امـام واجبي الوطني والقومي ان احجب الثقة عن هذه الحكومة . متمنيا لامتنـا العربية الخير والسؤدد . والله من وراء القصد .

— ٣٠ —

الرئيس : الكلمة الان للسيد حافظ الحمد الله

السيد الحمدالله نائب طولكرم :

معالي الرئيس . حضرات النواب المحترمين

لا اود ان اتعرض لكل مـا ورد في البيـان الوزاري ، ولكنني سابحث نقطة واحدة فقط وهي الوحدة العربية ، فهي قضية الساعة ، تطغى بعظمتها وجلالها عن كل بحث آخر .

ينص الدستور صراحة على ان الشعب الاردني جزء من الامة العربية ، وقد حان الوقت لان يتحقق هذا القول بصورة عملية واقعيـة ، لا ان يبقى حبرا على ورق . وكل عربي واع مدرك لواجبه الوطني يعرف ان كارثة فلسطين ما كانت لتقع لو كـان هنالك دولة عربيـة موحـدة تنظم كل القـوى والامكانيات العربية في اطار منسق واحد .

واليوم وقد قامت الجمهورية العربية المتحـدة باقطارها الثلاث تضم بين جوانبها اكبر مجموعة من الشعب العربي ، وتملك من المـوارد الاقتصاديـة والقوى العسكرية مما يبشر بان ساعة الخلاص من العدو المجرم المغتصب في فلسطين الحبيبة قد اقتربت ومما يثبت بصورة جازمة ان قيمة العرب في الميدان الدولي قد ارتفعت ، ارى واجبا علي كعربي مخلص لوطنه وشعبه وكنائب عليه ان يعبر بصدق وامانـة عن رغبة ناخبيه وامانيهم ان اعلن من فوق هـذا المنبر ان الشعب الاردني يطالب بعزم واصرار على الدخول في هذه الوحدة المباركـة باقصى سرعـة ودون تأخير .

حضرات السادة :

بالرغم من اواصر الصداقـة الشخصية التي تربطني بدولة الرئيس وزملائه الوزراء الكرام ، الا ان مستوى الاحداث الجارية في الوطن العربي الكبير فوق كل اعتبار من هذا القبيل . ان الوزارة الحالية عجزت عن تحقيق رغبة الشعب الاردني بالوحـدة مع اشقائه في الجمهورية العربية المتحدة ، ولهـذا احجب الثقة لتفسح المجال لقيام حكومة اخرى تكون بمستوى الاحداث لتحقق اماني الشعب والسلام عليكم.

— ٣١ —

الرئيس : الكلمـة الآن للسيد ميخائيل الهلسا

السيد هلسا نائب الكرك :

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين

لقد استمعت مخلصا الى البيان الوزاري الذي

القاه دولة رئيس الوزراء في الاسبوع الماضي والذي اوضح به سياسة حكومته واهدافهـا . انني وقـد واكبت الحياة السياسية في هذا البلد منذ مدة طويلة ورأيت كثير من البيانات الوزارية لم اجد في جوهر هذا البيان الا ترداد للبيانات والوعود والاتجاهات التي تضمنتها البيانات السابقة ومنها بيانات دولته التي كان يلقيها في مثل هذه المناسبات .

سيدي الرئيس ،

المهم في هذه البيانات ليس البيانات نفسها ، وانما هو الروح التي تمليها والنيات التي تدفع بها الى الظهور والعمل الصادق الذي يحيل هذه الكلمات الى حقائق ووقائع يعيشها الناس وينعمون بها .

لو كان الأمر متعلقا بنا وحدنا لصبرنا وقـد صبرنا حتى اليوم في انتظار تحقيق هـذه الاهداف ولكننا الآن والاحداث تحيط بنـا من كل جانب وتدفع بنا دفعا الى مقدمة الصفوف معرضـة بذلك اوضاعنا الداخلية والخارجيـة لشتى الانفعالات ، فان الزمن لم يعد في جانبنا ولهذا علينا ان نتخذ مـن الاجراآت وان نهيء من العدد ما يكفل لهذا البلـد الحبيب الامن والهدوء والاستقرار المنبعث عن رضاء الناس وقناعتهم ، ولهذا رأيت واجبا علي ان اقول ان حكومة لاتنبثق عن هـذا المجلس لا تستطيع في هذه الظروف التاريخية الدقيقـة ان تتحمل هـذه المسؤولية وبالعكس فان حكومة تتشكل اكثريتها على الاقل من هذا المجلس قادرة على اجراء المفاوضات والعمل المنتج لصالح هذا البلد .

لو تركت الامر لروابطي الشخصيه وعاطفتي الفردية لكنت اول من منح هذه الحكومة الثقة التامة ، اما والقضية تتعلق بمصير هذا البلد وترتبط بقضاياه العليا فانني اتخلى عن هذه الجوانب الشخصية واقول ان هذه الحكومة بتشكيلها القائم مـع الاسف غير قادرة على قيادة سفينة البلد في هذا الجـو العاصف وبالتالي فهي لا تستطيع تحمل المسؤلية وعليه فانني احجب ثقتي .

— ٣٢ —

الرئيس : الكلمة الآن للسيد يوسف عبـده

السيد عبده نائب القدس :

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين

قد شرح النواب المحترمون آراءهم حول المنهاج الوزاري وبين كـل متحدث من الزملاء موقفه من شؤون الدوله الداخلية والخارجية والعربية وقضيـة فلسطين التي هي قضية الاردن والعرب الاولى ، فلهذا رأيت أن لا اكرر البحث في ذات الامور التي تنبع من مباديء قويمة بل رغبت أن اشرح زاوية اخرى في صميم حياتنا فخير الكلام ما قـل ودل . فاذن سأعالج ناحية حيوية وهي السياسة الاقتصادية التي جاءت في البيان بصورة مختصرة مـع ان الاقتصاد الوطني في هذه المرحلة التي نعمل لها للاستغناء عن المساعدات الاجنبية كما جاء في البيان الوزاري بالغة الاهمية لان ذلك لا يتعلق بالرخاء الاقتصادي بـل بالاستقلال الاقتصادي الذي هو من دعائم الاستقلال السياسي لان الامر أن يطمئن الشعب الاردني على كيان البلد الاقتصادي ، وهذا ما لم يشر البيان اليه ما يجعل الوضع غير مستقر .

ان هذا البلد الناشيء يخطو خطوات تقدمية الى الامام في مختلف القطاعات ويقوم بتنفيذ مخططات التنمية الاقتصادية التي يشرف عليها مجلس الاعمـار بقدر المستطاع ولكن قد ظهر جليا من البيان الوزاري بان سياسة الحكومة الاقتصادية على امتداد للسياسة الاقتصادية السابقة فلا جديد هناك . وقد ذكر البيان ان الحكومة سوف لا تسرف في الوعود ولن تتقدم بمشاريع غـير مدروسة لا يستطاع تحقيقها أو يتعذر تنفيذها فهذه سياسة غامضة ، فكـان من المصلحة

العامة التقيد حيث هناك ازمة في عـــدة ميادين من زراعية وصناعية وتجارية ومالية ليطمئن الشعب على مستقبله ، لا اريد أن اتقدم بالانتقادات ولكن امام الحكومة اقتراحات كثيرة وعروض متنوعة لتحقيق الحياة الكريمة التي ينشدهـــا الجميع ، فاذن كيف الوصول الى الرخاء الاقتصادي ؟

قبل شهر من الزمن شرح وزير الاقتصـــاد نيابة عن الحكومة السياسة الاقتصادية واجراءاتهـــا الهادفة الى تنمية الاقتصاد بشكل يكفل الاكتفاء الذاتي خلال مدة معينة في سنة ١٩٧٠ ، ولكن الحكومـــة الحاضرة لم تحدد مدة الاكتفاء الذاتي التي قلنا انه غير عملي ويكتنفه التفاؤل . كما جرى نقاش صريح اشترك فيه اعضاء المجلس الكريم ، وعـــلى اثره القى وزير الاقتصاد السابق والحالي بيان عقب فيه عـــلى اقوال الخطباء ووعد ان يقوم بتنفيذ بعض المقترحات مع ان الحكومة الحاضرة في بيانها الوزاري قالت انهـــا ستحدد نظاما واضحا للافضليات والاولويات مـــا كان يجب أن يشار اليه في البيـــان للاطمئنان لان الاقتصاد يعتمد على الواقع .

اننا نكرر المطالبة بان يكون هنـــاك سياسة اقتصادية واضحة وثابتة كما نشدد ان ينشأ حالا مجلس اقتصادي دائم له علاقة بمجلس الاعمـــار يشرف على تنفيذ هذه السياسة حتى لا نتحمل نتائج الارتجال كما جرى في امور عديدة لا مجال لذكرها الآن ليتعاون الجميع في مختلف القطاعات . ينبغي ان نركز جهودنا حينما نؤتي افضل النتائج وان نتحاشى النشاطات التي تجيء على الهامش .

واشير ايضا بان البيـــان لم يذكر بشيء البنك المركزي وهذا ما طالبنا ونطالب بسرعة تأسيسه والعمل على تنفيذ هذا المشروع الحيوي حـــالا لان بتحقيقه انماء الاقتصاد الوطني وسيكون له السلطة الكافية على جميع المصارف لاداء خدمات للشعب والدولة ومن دوره الخطير بيان الكيان المالي للوطن والاشراف على استثمار الاموال الوطنية والعربية من قروض وغيرها على المشاريع الحيوية .

لا اريد ان ابحث بالتفاصيل ولكن المهم هو التنفيذ . اننا نطالب بالعدالة الاجتماعية وتأمين وسائل العيش الكريم للفلاح والعامل وسائر طبقات المواطنين على السواء ليشعر المواطن بالطمأنينـــة دون التسلط والاستغـــلال كما جاء بالمنهاج الوزاري . فهـــل سيتحقق هـــذا لنطمئن وهذا ما اشك فيـــه دون اشتراك الشعب اشتراكا فعليا في السياسة الاقتصادية بواسطة ممثليه ومؤسساته . ولهذا احجب الثقـــة عن الحكومة .

— ٣٣ —

الرئيس : الكلمة الآن للسيد ربحي مصطفى .

السيد مصطفى نائب بيت لحم :

معالي الرئيس ، حضرات النواب

لقد كان لتوجيه جلالة الحسين المعظم في تكليفه السامي الاثر الطيب في نفوس المواطنين جميعا ، اذ قد عبر بهذا التكليف عن رغباته ورغبات شعبه الوفي في التقارب والالتقاء مع اشقائنا العرب وحل الوئام بدلا من الخصام .

معالي الرئيس ، حضرات النواب

لست ادري هل كان من حسن طالـــع هذه الحكومـــة او من سوء حظها ان تولت مسؤوليات الحكم في هـــذا الظرف التاريخي الذي يشكل نقطة انطلاق في مستقبل الامة العربية بدأت بالتقاء ثلاث من الدول الشقيقة في وحدة احاطتها قلوب ومشاعر الملايين في العالم العربي . ان حسن حظ هذه الحكومة او سوءه يتوقفان على نجاحها او عـــدم توفقها في المساعي الى تحقيق الرغبة السامية في التقارب والالتقاء مع اشقائنا في العالم العربي ، ولكن البوادر التي لمسناها

حتى هذه الساعة لاتدل دلالة اكيدة على نجاح هذه المساعي ، ولم نلمس حتى الآن تجاوباً من البـــلاد العربية لهذا النداء . وقد صرح دولة الرئيس منذ ايام قليلة بانه يمد يده للدول العربيـــة ويأمل ان لا ترد خائبة . وانني لاتساءل الآن هل مدت يد لمصافحة يد الرئيس ام انها ما زالت ممدودة في الهواء .

معالي الرئيس : حضرات النواب

لقد تركت مساعي الحكومة الحالية في التقارب مع اشقائنا العرب في مساعي مندوب الاردن الدائم لدى الامم المتحدة عن طريق الاتصال مـــع بعض المندوبين العرب هناك . وانـــني لاتساءل في هذه اللحظة ، هل كان هذا هو السبيل الصحيح للوصول الى الهدف الكبير الذي ينتظره الشعب ؟ وهل دمشق وبغداد والقاهرة ابعد منالا حتى تسلك هذه الدروب الطويلة ؟ ام كان يجدر بالحكومة ان توفر على نفسها مشقة الطريق واختصـــار الوقت ومحاولة التفاهم والاكتفاء بطريقة مختصرة مباشرة ؟

معالي الرئيس ، حضرات النواب

لقد نادى الحسين العظيم ان الشعب العربي في الاردن هو جزء لا يتجزأ من الامة العربية . وبما ان الحكومة الحالية وجدت لتحقيق هذا النداء فقد اصبحت في موقف تحتاج فيه الى ثقتين اثنتين وليس الى ثقة واحدة لتنفيذ الرغبة السابقة في الالتقاء . ثقة الشعوب العربية عامة وثقة الشعب العربي في الاردن خاصة .

ولا اراني والحالـــة هذه الا حاجبا الثقة عن عن هذه الحكومة .

— ٣٤ —

الرئيس : الكلمة الآن للسيد مطلق الحديد

السيد الحديد نائب عمان :

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

لقد جاء البيان الوزاري واضح المعالم ينطوي على جميع الخطوط الرئيسية من حيث سياسة الحكومة بالداخل والخارج وان الحكومة تعهدت ببيانها بأن تعمل على ضمان حرية الفرد برأيه وتفكيره وعقيدته وعلى تشجيع النقابات والجمعيات الخيرية وعلى رفع مستوى الشعب الاردني بجميع فئاته ومن الانصاف ان اقول انها لبادرة خيرة جديرة بالتقدير والترحاب اذا استطاعت الحكومة ان تحقق هذه الاماني الشعبية .

ومما يجعلني ان اكـــون متفائلا جدا بأن هذه الحكومة ستعمل جهدها لتنفيذ هذه العهود هو ما قامت به من عمل مشكـــور وذلك باطلاق سراح المعتقلين والعفو عن البعض من المواطنـــين الذين ادينوا من قبل المحاكم العسكرية فضلا عما قامت به من ترتيبات يرتاح اليها المواطن الاردني بالنسبة الى كيفية الطرق التي يجب ان تتبع في نشر الاخبار والتعليقات الاذاعية مما ابعد عنا جوا كان مشبعا بالمهاترات .

ولما كانت هذه الحكومة بجميع اعضائها من رجال هذا البلد العاملين في خدمة هذا البلد في شتى المجالات لايسعني الا وان اكون مطمئنا كل الاطمئنان على ان تعمل هذه الحكومة على تحقيق العدالة وسيادة القانون وهذا ما نوهت به في بيانها الوزاري .

وارى ان اكتفي عند هذا الحد في البحث في الامور الداخلية املا من الحكومة ان تعني عناية تامة بأوضاع المزارعين في هذه السنة الجافة من حيث مساعدتهم بالغذاء والبذار وتامـــين مياه الشرب في الاراضي التي لم تتوفر فيها الامطار الغزيرة .

اما من حيث السياسة الخارجية فاننا نرحب بما ورد في بيان الحكومة من رغبة اكيدة للعمل على التقارب العربي الاكيد واننا من طـــلاب الوحدة والاتحاد لان في الاتحاد قوة ومنعة للعرب اجمعين ولا اود الاطالة في هذا الموضوع المحبب لنفس كل

مواطن عربي واكتفي عنـد هذا الحد متمنيا للعرب بالخير والسؤدد .

وبالتالي اجد من واجـبي ومن الانصاف والمنطق السليم ان امنح هذه الحكومة ثقتي متمنيا لها التوفيق والنجـاح في ظل قائـدنا الاعلى والله من وراء القصد والسلام عليكم .

(تصفيق)

— ٣٥ —

الرئيس : الكلمة الآن للدكتور داود الحسيني

الدكتور الحسيني نائب القدس :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، زملائي الكرام

انها لفرحة لا تعادلها فرحـة ونشوة كبرى كتب لي الله عز وجل وفي هذه الايام ان اراهـا واحياهـا بقلب مليء بالسرور والاعتزاز بقيـام الجمهورية العربية المتحدة . ليتني اقدر ان اكون في قلب الرجـال الذين وضعوا الاسس السليمـة للجمهورية العربية المتحدة لاشعر بعد الجهد المضني المتواصل والانتظار والانتصار الذي حققهم ولنـا وللعرب في كل مكان انشودتهم وحدتهـم لاشعر بنبضات تلك القلوب الكبيرة العامره بالايمـان بالله والوطن والعروبة . داعيا الى الله ان يبعد عن قلوبهم وعقولهم غرور الانسان بنشوة النصر ومن ذكر الله كان الله دوما معه في تفكيره وفي عمله وأيده .

زملائي الكرام . نحن امام تطور شعبي عربي كاسح لبنـاء الوحدة العربية ويجب علينـا نحن في الاردن ان نكون ضمن الطليعة مع الركب العربي لا المتخلفين . يجب بصبر وبعقل ان نذلل الصعاب التي رسبها الماضي مهما كانت جروحها مؤلمة وعميقة يجب علينا ان نبدل عقليتنا في طريقـة الحكم وفي تفهم مطالب الشعب في الاردن بضفتيه لقد كنا في السابق نهمل الشعب ولا ناخذ بأي من اماله ولا نهتم لاحاسيسه بل نعمل بشكل روتيني كما يوحيه رجال بعيدين عن العروبة ورغبات الشعب ولا نأخذ بأي من اماله ولانهتم لاحاسيسه بل نعمل بشكل روتيني كما يوحيه رجال بعيدين عن العروبة ورغبات الشعب وذلك حتى يبقى الشعب بعيدا عن ابنائـه الذين في ادارة البلد . لقد مل الشعب عقلية واساليب معينة وهو يـأمل ان تتبدل لتتبدل السياسـة ويصبح اي مواطن قريباً من اخيه المواطن في الحكم لا اخذا منه شخصيةغير محبوبة أو احياناً غير مرغوبة فكروهه . فالعمل للجميع وليس يوقف على عقلية واساليب معينه.

زملائي الكرام . احب ان نستفيـد ولاقصى حدود الاستفادة من الخـبراء الاجانب على ان لا يكون بقاؤهم اكثر من مدة معينـة حتى نبني من شبابنا خريجي الجامعـات والذين تدربوا على ايدي هؤلأ الخبراء فنيين يعتمد عليهم .

والموظف المصنف فبالحقيقـة لا ادري ان اضعه بالنسبة للتصرف الوزاري المتتالي هل هنالك قانون يمشون عليه ام ان مصالح انية او اية وشايـة من اي نوع تكون كافيـة لخلع ذلك الموظف من مصدر رزقه وخدمـة بلده . انا ارغب ان يكون جميع موظفي الدولة من حملة الشهادات وخاصة الجامعيين على ان لا نهضم حقوق من لم تتوفر لديهم المؤهلات وادخلوا الخدمة في السنين السابقـة عن طريق المحسوبيـة والموظف الغير مصنف والغـير مصنف ذلك الموظف الذي عمل في الدولة اكثر من عشرة اعوام وليس له الا في نوع زهيد من الحماية والتأمين بعد سن التقاعد فهل من الممكن ان نطبق قانون الادخار ولو الاجباري . فهنالك ما لا يقل عن (٤٠٠) موظف من هؤلاء في وزارة المواصلات عدا باقي الوزارات .

زملائي الكرام . حرية الصحافة والرأي في هذا البلد ليس لها ميزان وتمشي على الاهواء مثـلا اقر هذا المجلس بالاجماع ارسال برقيـة لرجالات العرب المجتمعين في القاهرة لاظهار حسن النية والحث على احياء انشودة العرب ولكن البرقية أجل ارسالها حتى اقرت خارج هذا المجلس .

(ضجه)

الرئيس : انا اخرت البرقية لليوم التالي اشطب عبارتك (ضجه) .

الدكتور الحسيني : حاضر يا اخوان ... حتى اقرها رئيس المجلس . ثم منعت في الاسبوع الماضي جريدة الاحد اللبنانية لأن فيها خبراً على ترميج واسماء لجنة الترميج والمرمجين من الضباط البالـغ عددهم (كذا) مع اسمائهم ولكن خبر الجريدة انتشر في البلد بطريقة ما وكذلك في نفس الاسبوع منع عدد مجلة التايم الاميركيـة والذي فيه المقال المطول عن « سائق الجمل » الذي يبحث فيه كاتبه عن السيد الرئيس جمال عبد الناصر ومنجزاته في القطر المصري وعن ابحاث الوحدة الاتحادية الجارية في القاهرة الخ ولكن المقال طبع ووزع على مئات من القراء . فلو ان الحكومة تركت الجرائد المحلية والخارجية وحرية النشر لما انتشرت الاخبار بالشكل الذي تنشر فيـه بسبب المنع . وان كان ما في الجرائد مغلوطا او كذبا فليصحح في نفس الجريدة او يكذب .

زملائي الكرام . اني اعتقد ان غاية ومسعى كل وزارة ان يكون الانسجام تاما بينها وبين المواطنين من كل ناحية في المدينة وفي القرية وحتى في مضارب البدو . وان اية حكومة تحاول ان تفرض نفسها لن تجد التجاوب والاستقرار المنشود بينها وبين المواطنين ولن يستريح اي بلد وهو يسير بارهاب وعنت : والسلطة التي لا تقدر ان تسير دفة الحـكم الا بالفرض والارهاب فهي غير صالحة لان تدير مصالح المواطنين . هدفي اليوم وكل يوم ان ارى الاستقرار والازدهار بعمان كل مضرب وقرية ومدينة في الاردن انا احب استعمال العقل لا العصى كما حصل في القدس وغيرها في الايام السابقة لان الشباب اراد اظهار فرحته بالوحدة الا اذا كنا لا نعني مـا نذيع ونصرح . ثم الاستماع الى الاذاعات لقد منعت السلطة الاستماع الى اذاعات كل من القاهرة ودمشق وبغداد ولم يبق كما قال لي مواطن صالح الا ان نستمع الى اسرائيل التي لم يمنع الاستماع اليها . فلنترك للمواطن حرية الاستماع وحرية الحـكم . ففرض الاستماع الى اذاعة ما دون الاخرى يولد في النفس حب الممنوع وهذه طبيعة البشر . وآخر ما سمعت انه طلب الى مقاهي اللاجئين في اريحا اغلاق المقاهي بعد التاسعة مساء فهل هنالك امر بمنع السهر . وكنت ارجـو ان لا استمع كلمة سلطة بل الوزارة او الادارة ولكن الواقع في الاردن ولحبتنا لكلمة « سلطة » وهي طبعا من رواسب الاستماع افرطنا في استعمالها (مثلا سلطة السياحة ، سلطة قناة الغور الشرقية ، سلطة مينـاء العقبة ، سلطة المياه المركزية الخ) . ومطار القدس الذي اهمل تدريجيا ان مطار القدس سادتي ينزل فيه يوميا اكثر من ضعفي الطائرات التي تنزل في غيره من مطارات الدولة . ويا له من ادعاء مغرض وغير منصف وواقعي من ان المسافة بين عمان والقدس اضبحت حـوالي الساعة لذلك يفهم ان مطار عمـان اصبح نسبيا يسد حاجة السواح الوافدين الى القدس عن مطار القدس نفسه . سادتي القدس هي هدف الملايين من سكان العـالم ، فهي العاصمة الروحية للعالم لا للاردن فقط القدس هي المقصد .

زملائي الكرام . واما قضية فلسطين فاننا بالتأ ،

مع الغرب اتفقنا على اذابتهـــا لصالح اسرائيل لانه ويا للاسف لم يعد هنالك اسم فلسطين ولا فلسطينين الا للاثارة فقط . فقد اسمى الغرب الجــزء الاكبر منها اسرائيل ونحن اسمينا الجزء الثاني بالضفة الغربية لما خلقت سادتي بعد الحرب كل من دول يوجوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا لم تسمى باسم المواطنين الذين كونوا كل من الدولتين . اما نحن فمن اجل العم سام والعم جون بول وخاصة عيون ابنهما بن غوريون الغينا اسم شرقي الاردن لنتمكن من اذابة اسم فلسطين فاسميناها بالضفة الشرقية والضفـــة الغربية . وبذلك ارتحمت فلسطين ليس بالحدود عن الخـــارطة الجغرافية بل بالاسم من التاريخ . فهذا حقا حدث عجيب حتى ان جولده مئير المسماة بوزيرة خارجية اسرائيل انكرت كليا وجود شيء اسمه فلسطين او فلسطينين ونعتت الضفه الغربية بالارض المحتلة من اسرائيل . وان تكلم الواحد منا بالمنطق والعقل قـــالوا اقليمي واقليمية . واخر نهفة طلع علينا بهـــا ومن اجل التفرقة لصالح الاستعمار واسرائيل حكـــام سوريا الذين ولوا في (١٩٦٣/٣/٨) انهم منعـــوا مرور الاردني من اصل فلسطيني من سوريا الشقيقة . سبحان الله اني اعتقد ان هؤلاء السادة الذين حكموا الشقيقة سوريا انذاك نسوا شيئا كريما وعزيزا على كل مؤمن بوطنه والتي كانوا زورا يدعون انهم حماتها نسوا «عروبتهم» وكل ذلك خوفا على الكرسي المهلهل الزائل الذى كانوا يجلسون عليه . ولكنهـــم مروا كما مر وسيمر غيرهم وبلا اسف «والعروبة » باقيـــة الا فلنتعظ . اني ادعو كل عربي وكل حاكم يحكم عربيا لخـــير العروبة ان يسعى ليقرب بـــين الفلسطينيين ويثبت وجودهم ويترك لهم القول في كيفية الدرس والسعي لحل قضيتهم بمساعدة ومساندة العرب في كل بلـــد عربي «الا » واقولها الا كبيرة الا اذا كان هذا ما امر به الغرب الصديق صاحب القول . وما نبأت به عقول طلاب ثانوية اريحا قبيل عيد الفطر وبعدهم طلاب ثانوية الذكور والاناث في نابلس لاحيـــاء ذكرى فلسطـــين ان هو الا دليل بسيط ولكنه ذو مدلول كبير لكل ذي بصيره . وعليه فاني اقترح على الحكومة ان تيسر الى الفلسطينيين في الدولة ان ينتخبوا مـــن بينهم لجنة يكون مركزها القدس مؤقتا حتى يتم انتخاب مماثلين لهم من بين الفلسطينيين المقيمين في بـــلاد العروبة ثم ينتخبوا كلهم من بينهم لجنة تكون مسؤولة مع الدول العربية لتنسيق القضية الفلسطينية .

زملائي الكرام . لم نكن موفقين في اجتهادنا ولا واقعيين بعدم الاعتراف في الوقت المناسب في واقع اليمين ولا في تبادل التمثيل السياسى مع الاتحـــاد السوفياتي بل اننا في واحدة قلدنا العم جون بول وفي الثانية اطعنا العم سام ويا ليتنا نعود للواقع فنعترف في الاثنتين في الجمهورية العربية اليمنية برئاسة المشير عبدالله السلال وفي الاتحاد السوفياتي يمكننا بواسطتها بعيدين عن مؤثراتها ومبادئها كغيرنا من العرب ان نحد او نوقف النفوذ الغربي والمساعدات الغربية .

مع الاسف ان قوتنا الكلامية عجيبة وعظيمة ولكن التنفيذ قوى للمصلحة الخاصة او لاتهام الابرياء او ملاحقة العاملين وعن هذه العقلية خسرنا الكثيرين من رجالاتنا سواء في الداخل او من تركونا وفضلوا العيش في الخارج . هنالك امامنا مثلا عمليا برنامج السنوات الخمس درست مواضيعه ووضعت النواحي المختلفة من قبل رجال فنيين واخصائيين وخـــبراء وكانت النتيجة « حبر على ورق » لان اول ما تعمله الوزارة التي تحل مكان الوزارة التي في زمانها درس ووضع البرنـــامج ان تلغي او اقله تتناسى اعمـــال الوزارة السابقة فتذهب المساعي والمصاريف سدى وبذلك تموت المشاريـــع والهمم . فلو كان هنالك مجلس اقتصادي اعلى لما مات اي مشروع بل نفـــذ

وبقي حياً . كما وارجو تشكيل لجنة لاعادة النظر في جميع الضرائب في الاردن ليتمشى مـــع الوضع المتطور . وايضاً انهـــاء مشكلة الكتب المـــدرسية واستغلالها للصالح العام .

زملائي الكرام . كنت قبل ايام استمع بكل انتباه الى صديق اتفق واياه في نواح ونختلف بأخرى . استمع اليه وهو يشرح الوضع في كل من سوريـــا والعراق وخاصة عن جيش البلدين الشقيقين . وكان يقول ويسهب من ان الجيش السوري وكـــذلك العراقي فقدا خلال هذه الانقلابات خيرة ضباطهم الخ . فقلت في نفسي وهـــو يشرح ويسهب اننا في الهوى سوى فما حل في الجيشين السوري والعراقي حل بنا في الاردن مع فارق اساسي هو اننا نرمج من الضباط من هم مع الوحدة العربية وهم يرجون من الضباط من هم ضد الوحدة العربية . واعتماداً على هذه العقليه يطمئن ساسة الغرب على ربيبتهم اسرائيل . واني ارى انه لا يحل مشكلتنا في الاردن الا اقرار قانون خدمة العلم فبأقراره جندية شريفة وواجبه .

ان عجلة الزمن لا يمكن ان تقف او ان تعود الى الوراء ولو انه يمكن تخفيف دورانها كمـــا فعل الغرب بالنسبة للوحدة العربية بزرعهم اسرائيل في الوسط العربي ثم وضعهم اسرائيل في كفة الميزان وفي الاخرى العالم العربي وثم بذر الفساد بين العرب معتقدة انها بذلك ستوقف المد العربي . وما تمـــد به الولايات المتحدة وبريطانيا الاصدقاء ربيتهما اسرائيل من مال وسلاح ما هو الا لزيادة الدم والخراب في هذه المنطقة . سادتي في مدينة نيويورك فقط اكثر من (٣) ملايين اسرائيلي وفي الولايات المتحدة اكثر من ضعف هذا العدد بينما في اسرائيل لتاريخه اقل من (٣) ملايين . واذا كان ساسة الولايات المتحدة متعلقين في حب اليهود واليهودية لتلك الدرجة فكان من المستحسن بل الواجب عليهم ان يقيموا اسرائيل في ولاية نيويورك فتبقى مدللتهم في احضانهم لا ان يدعوا الكرم على حساب من هم اضعف منهم .

معالي الرئيس ، زملائي الكرام

لقد عرض دولة السيد الرفاعي عـــلى الاشقاء العرب ما عرض وفتح الباب على مصراعيه ولكن الآذان كانت موصده ليس لان الاشقاء لم يسمعوا بل لان الاشقاء لا يثقوا . اذ ليست القضية قضية مد الايدي او فتح الابواب بـــل الماضي ورواسبه التي يجب ان تزول اولا وثم عقليتنـــا بالنسبة للغرب او للشرق التي يجب ان تصلح وكذلك وضعنا الداخلي. لذلك فاني ارى اما ان نبدل عقليتنا وقـــد قال تعالى « ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بانفسهم » او ان نمشي في طريقنا ونتحمل النتائج مهما كانت وهذا في اجتهادي قتل للوقت وهدر عظيم وكسب للاستعمار واسرائيل . ونحن زمـــلائي الكرام نواب الامة علينا واجب ونتحمل مسؤولية لا تقل عـــن المسؤولية التى تتحملها الوزارة امام الله والشعب الذي اولانا ثقته وانابنا عنه في هـــذا المجلس الكريم فعلينا ان نكون جريئين وصريحين في قول الحق فنحن هنا لخدمة الوطن ولنعمل لازدهار البلد ومنعته . دولة السيد الرفاعي كما اعرفه سادتي من اقوى الشخصيات الاردنية وصدره رحب وواسع للنقـــد البناء الشيء الذي يجرئني ان اقول ان وزارته الحاليـــة ليست بالوزارة التي يمكنها ان تمشي مع الركب العربي .

وعليـــه فاني احجب الثقة عنهـــا والله الولي والسلام عليكم .

– ٣٦ –

الرئيس : الكلمة الآن للسيد محمد كامل الحاج حسن .

السيد الحاج حسن نائب جنين :

بسم الله الرحمن الرحيم

« ان احسنتم احسنتم لانفسكم وان اسأتم فعليها وما ربك بظلام للعبيد »

معالي الرئيس – حضرات النواب المحترمين

لم يترك حضرات النواب المحترمين نقطة الا وبحثوها وسأحاول مختصراً مناقشة الامور التالية مما نسيه البيان الوزاري أوتناساه موجزاً ذلك في نقطتين

الاولى حياة المواطن الاردني اليومية .

الثانية حياة المواطن الاردني العربية وهذا هو الاهم .

اما بالنسبة للحياة اليومية وخلق المواطن الصالح واحترام وجوده وضمان حريته الفكرية والعملية واعداده اعداداً صالحاً فاننا نتساءل ونحن نقدر عظيم المسؤولية وضرورة تمتين بناء وجودنا الداخلي ، ما هي الاسس والمخططات التي تكفل تحقيق هذه الاحلام الجميلة وقد اغفلها البيان الوزاري تفصيلا ، فلم يأت على حل المشكلة المواطن الاردني الذي يئس الحياة فهجر الوطن طلباً للرزق حتى باتت هذه الهجرة كاسحة خاصة بين سكان الخطوط الامامية الذين لا يوفر لهم اي سبب من اسباب البقاء ، فنزحوا عن وطنهم تاركين خلفهم النساء والشيوخ وحتى هؤلاء يحملون وزر خط الدفاع الاول عن دنيا العرب (وبالسخرة والمجان) .

اين هي مشاريع تجنيدهم في الجيش واولوية توظيفهم بدوائر الحكومة وخلق المشاريع الاقتصادية التي تمكن هذا البلد من الاستفادة من خبرتهم بدل ان تهدر في المغتربات .

واين هي حرية القول والفكر والعمل للمواطن الاردني وبالامس فقط اعتقل من اعتقل لمجرد محاولتهم اظهار شعورهم بالفرحة بنواة الوحدة العربية التي اعلنت مع ان احداً منهم لم يقم بما يخل بالامن أو النظام . وبالمناسبة لا ادري ما هو قصد دولة الرئيس من تصريحه بان القوات اليهودية في حشد على حدود القدس ؟

ليعلم دولته ان في هذا البلد جيش يرد عنه العوادى وان في امتنا العربية قوة لو استراحت من الانهزامية والانهزاميين لغيرت مجرى التاريخ ولمسحت معالم اسرائيل من الوجود .

واين هي الصحافة مرآة الرأي العام التي تعبر عن ارادته وتعالج مشاكله لماذا اغفل البيان الوزاري اي تنظيم لشؤونها .

وفي سبيل رخائنا الاقتصادي اين هي مخططات الحكومة التي تضع الأسس الكفيلة بربط اقتصادنا الجزء بدورته الطبيعية العربية ونحن جزء من الأمة العربية اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً ؟

ولماذا اغفلت الحكومة في بيانها الوزاري الاخذ بما طالبنا به من استقلال تام لديوان الموظفين يحميه من كل المؤثرات ويعطيه صلاحيات التوظيف والترفيع والترميج على اسس الكفاءة مع تأليف هيئة تفتيشية تراقب اعمال الديوان ومنجزاته ؟

وحرسنا الوطني ، هذه القوة العظيمة المهملة سهام جيشنا الباسل في المعركة ، لماذا اغفل ذكره بالمرة فلم يعطى زيادة من العناية في التدريب والتسليح ورفع المستوى الذي يجعله في عداد الجيش النظامي ؟

اما النقطة الثانية ، معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين فهي حياة الاردني العربي ، وهذا هو الاهم .

لقد كانت الحكومة السابقة اول من اخرج القضية الفلسطينية من اطار التعمية والتصميم ووضعها في اطار التخطيط العلمي الايجابي بحيث ارتبط الاردن بصددها في مخطط واضح صريح اشترك وزير الخارجية الحالي في وضعه واقراره وانسنا نتساءل اليوم عن موقف الحكومة الحالي من هذا المخطط بالذات هل تتبناه فتعلن عن الخطوات التي ستنهجها على الصعيدين العربي والدولي ام انها والقضية باعترافها قضية حياتنا او موتنا في سبيل اعداد مخطط افضل ؟

٢ – لقد رافق تشكيل هذه الوزارة منذ يومها الاول جو من التفاؤل انها جاءت في الدرجة الاولى لتقرب الأردن من اشقائه وتنهي عزلته عن الركب العربي الا ان البيان الوزاري اكتفى بالتعميم دون التخصص فيما يتعلق بهذا الجهد ولا نظن ان التطورات المتلاحقة في عالمنا العربي وفي ذروتها الاتحاد الثلاثي بين مصر والعراق وسوريا كانت خافية على الحكومة منذ بدء المحادثات التمهيدية التوحيدية ومع ذلك فلم تعلن الحكومة ببيانها ولا للرأي العام الأردني موقفها من هذا الاتحاد المبارك خصوصا وان الأردن في واقعه الجغرافي والاجتماعي ضرورة حتمية لتكامل هذا الاتحاد واعطاءه مناعة استراتيجية تمهد له القضاء على اسرائيل .

٣ – لماذا لم تتجاوب الحكومة مع الرغبات الشعبية فتعترف بالنظام الجديد باليمن علما بان البيان الحكومي لم يمر على ذكر هذه القضية الحساسة .

بل ان هناك ما يشير بأن السعودية وهي الطرف في النزاع في حكم المعترفة بعد المفاوضات :

وان هذا البلد على حد قول المسؤولين لم يكن طرفا في النزاع ؟

لكل هذه التساؤلات ولعلمي الاكيد بان هذه الحكومة لا تنسجم في تفكيرها مع الاحداث العربية وللوصول بهذا الشعب الى تحقيق اهدافه فانني احجب الثقة والله الموفق .

– ٣٧ –

الرئيس : الكلمة الآن للسيد محمود الراشد الخزاعي

السيد الخزاعي نائب عجلون :

معالي الرئيس ، حضرات النواب

ما من قاريء للبيان الوزاري الذي أهل به علينا دوله السيد الرفاعي ، الا ويطرب لهذه العبارات المنمقة والاسلوب الجزل في سبكه وتبويبه ، ولقد اجاد دولته صناعة الانشاء فجاء اساوبه مدرسيا يسهل له الحصول على علامة الاجتياز لو كانت صناعة الاجتياز هي غايته .

وتساءلت ، هل يقصد دولته ما يقول أم هي عبارات اعجبته موسيقيتها فوضعها مستدرا بها العطف والثقة والتأييد .

جالت بنفسي خواطر (والمنهاج يعجبني) هل أؤازر صاحب المنهاج وامنحه الثقة ليسير بمخططه حسب الرسم الذي اراد أن يظهر به ؟ ام احجبها عنه ؟ فأعدت دراسة البيان الوزاري ، ومن حرية الفكر التي تبناها هذا المنهاج والتعبير عن الرأي ومن مواجهة الحجة بالحجة ومقارعه الرأي بالرأي ، من هنا اردت أن يكون منطلقي ، فوضعت بالميزان ما لاقاه هذا الشعب بالعهد السابق – عهد الرفاعي – من عنت وكبت وتنكيل ووضعت بالكفة الاخرى ما رسمه المنهاج الوزارى من خيال خصب لهذه الاماني الواردة فيه .

وطفقت اتساءل هل يستطيع دولة الرفاعي أن يحقق هذا البرنامج ، وهل تبدل الموكب ام هل

تغيرت النفوس ؟ انظر لمناهجه من خلال عباراته المنقمة ودموعه السخية ام ننظر لمـا سبق ان صنعت يـداه ؟

بهذا الجو من تضارب الافكار ، طرق سمعي من هناك ... من بعيـد ... من وراء الغيب انات الثكالى .. وصرخات الضحايا ... الضحايا الابرياء الذين نكل بهم العهد البائد الرهيب .. عهد الرفاعي الاسود ، عهد الاضطهاد والسياط والتنكيل .

من وراء الغيب سمعت هذه الصرخات تهيب بمجلسكم الكريم وهو الذائد عن حقوق هذا الشعب الهادىء الوديع ، سمعتها تقول : لا ، لا ايها النائب المخلص ، احجب ثقتك عن عهد الطغيان ولا تعهد للتنكيل بهذا الشعب سبيلا ، وما هـذه الرقة وتلك الدموع الا دموع صياد القر ينتظر الفريسة .

لذلك لم استطع أن انسى الماضي ، وخرجت بنتيجة هي ان دولة الرفاعي لا يستطيع تحمل تنفيـذ منهاجه ، ولذلك فانني احجب الثقة .

— ٣٨ —

الرئيس : الكلمة الآن للسيد علي الرحي

السيد علي الرحي — نائب رام الله

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين

لقد سبقني اخواني النواب في الرد على البيان الوزاري وقد شرحوا الكثير ، لهذا اقتصر على عدم تلاوة بياني هذا للرد على طلب الثقة ، لهـذا اطلب تسجيل بياني هذا مع حجب الثقة والله الموفق .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، حضرات النواب الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، بعد ان اطلعت على بيان الحكومة وبعد التدقيق بما جاء فيه وجدت الزاما علي ان اقدم ردي عـلى هذا البيان بصراحة مستهلا ذلك بالولاء المطلق لجلالـة مليكنا المعظم وللوطن العزيز كماانني اؤكد احترامي لاحكام الدستور حيث ان تلك القواعد هي الاساس الـذي نستوحي منه موقفنا وموقفي من الحكومة .

لقد حوى البيان الوزاري الشيء الكثير ، الا انه جاء فيه بعض الغموض في نواحي عديدة والتي سأذكر عنها كما يلي :

١ — لقد اغفل البيان كادر الموظفين الذي صرفت عليه الحكومة السابقة جهدا واموالا طائلـة فأني اطالب من الحكومة عدم الاهمال به واخراجه الى حيز الوجود .

٢ — نوه البيان حول اجهزة التوجيه والانباء والاعلام وحول دعمها لنشر رسالتنا الخيرة فانـني اقول بدوري والاسف يحز في نفسي ان دار الاذاعة الاردنية لا زالت برامجها مشوهة حيث ان صرف الوقت حول دعاية الشركات والبضائع التي تتخلل البرامج لهي نقطة منتقدة من جميع الدول وطبقات الشعب عامة وخاصة الشعب الاردني فانـني ارى لزاما على المسؤولين في الدار ادخال التعديـلات السريعة على البرامج وحذف الدعايات والاستعاضة عنها بمواضيع وتوجيهات مفيدة الى المواطنين في هذا البلد وابعادها عن الطعن في الغير .

٣ — بالنسبة للمشاريع الحيوية التي تقام في هذا البلد فانني اقول مع الاسف الشديد ان اغلب تلك المشاريع تقام في مناطق معينة في المملكة وبهـذا اطلب من الحكومة ان توزع المشاريع بين المناطق بالتساوي لينال كل ذي حق حقه . كما ارجو توزيع القروض والمساعدات الكافية وتخفيض الضرائب عن الفلاحين ليتسنى لهم الحصول على المعدات الزراعية الحديثة لزيادة الانتاج والمحافظة على حق العامل بفتح المشاريع لرفع مستواه .

٤ — اما بالنسبة للتعليم فانني لاحظت بـأن اولياء امور الطلاب واخص بالذكر الفقراء منهـم يتذمرون من شراء الكتب والادوات المدرسية لابنائهم وذلك بسبب الغاء تلك الكتب وهذا ناشيء عن التجارة وكسب المال من قبل المؤلفين الذين يستغلون نفوذهم في المراكز الحكومية لهذا اطالب بتأميم الكتب واشراف الحكومة عليها وايقاف هذه المهاترات التي لا يرضى عنها انسان تهمه مصلحة الاسرة الاردنية .

٥ — لقد سبق هذه الحكومة حكومات متعددة وكانت كل حكومة تشير الى استثمار المعادن الموجودة في بلدنا مثل النحاس والكبريت والحديد والبترول وغيره وقد عمدت تلك الحكومات لاعطاء امتيازات لبعض الشركات الاستعمارية للتنقيب عن تلك المعادن ولقد صرفت اموال طـائلة ارهقت خزينة الدولة دون ان تعود بنفع على هذه البلاد لهذا ارى ان تطارح هذه المشاريع الى شركات محايدة لتحصل بلادنا على فوائد مضمونة حيث ان البترول خاصة قد ظهر في جميع البلدان المجـاورة بكميات كثيرة الا ان بلدنا لسوء الحظ لم تحصل على هذه المادة للآن مع العلم انها مادة اساسية في البلاد او ان تبادر الحكومة باحضار الآلات اللازمة والمهندسين من الدول المحبة لنا لاجل التنقيب عن البترول دون اللجوء الى الدول الاستعمارية

٦ — انما اشير في بيان الحكومة والتعبير عن جيشنا البـاسل لهو امر جليل واني اطالب الحكومة بتسليح هذا الجيش بسلاح حديث والحصول عليه من اي بلد محب لبلدنا حيث ان بلدنا عرضة للاخطار من قبل العدو المسلح بأسلحة فتاكة لا تجاريه اسلحتنا كما واطلب من الحكومة مساواة افراد الحرس الوطني بافراد القوات المسلحة لرفع مستوى معيشتهم ولتشجيعهم للثبات على خـط الدفاع الاول من بلدنا وكذلك الاهتمام بقوة الامن العام ورفع مستواهم وزيادة رواتبهم وترقية المستحقين مع تحديد ساعات العمل لكل فرد منهم على ان لا يزيد تشغيل الفرد اكثر من ٨ ساعات في كل اربع وعشرين سـاعة حيث اني مطلع على وظائف هذه القوى ارى انه لانشاط في العمل بدون راحة .

٧ — لقد تفضل حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم واصدر ارادته الملكية السامية بالعفو عن عدد من المحكومين واطلاق سراحهم فاني اشكر جلالته على هذه الخطوة المباركة والشعور النبيل نحو ابناء اسرته وان ذلك ليس بجديد على جلالته وبهذه المناسبة ارجو من جلالته ان يفيض بالتلطف باصدار ارادته السامية بالعفو عن جميع الرعايا الاردنين السياسيين الذين هم خارج البلاد والسماح لهم بالعودة اليها دون ان تتخذ بحقهم اي اجراءات ليساهموا في بناء هذا البلد وخدمته في ظـل وبتوجيهات جـلالته كما ان المصلحة العامة تقضي باعادة جميع الضباط وافراد الجبهة الذين رجوا من الجيش لاعادتهم للخـدمة للاستفادة من كفاءتهم وبـذلك يبلغ العفو السامي الاوج في التسامح .

٨ — لم يتضمن البيان الاعتراف بحكومة الجمهورية اليمنية اسوة بباقي الدول حيث لا يوجد بيننا وبين اليمن اي خلاف ومن واجبنـا الجميع تشجيع الدول المتحررة بصفتنا من تلك الدول .

٩ — اما بالنسبة لعلاقتنا مع الدول العربية الشقيقة فاني اطلب بتنفيذ قرار مجلس الامة المتعلق بارسال وفد من رجالات البرلمـان ومن شخصيات الاردن المعتدلة لزيارة الاقطار الشقيقة واخص بالذكر القطر المصري للسعي الحثيث عـلى شرح وجهة نظر الاردن بالنسبة للوحدة العربية والتي نبارك بها حكومة وشعبا . كما ارجو ان يسعى المسؤولـون سعيا حثيثا لاستئناف علاقاتنا الدبلماسية معها .

١٠– ان قضية فلسطين هي قضية العرب الاولى وهي الشغل الشاغل لبلدنا والبلدان العربيةوقد سبق هذه الحكومة عدة حكومات وكانت كل حكومة تنادي بانها ستعمل جادة لانهاء هذه القضية وحلها حلا عادلا يرضاه العرب واعادة الحق الى نصابه فاني اقول مع الاسف الشديد لم تتقدم هذه القضية نقطة واحدة الى الامام والسبب في ذلك تناحر الدول العربية والمتاجرة بكل اسف بشعارات مزيفة استجداء للتأييد على حساب قضية فلسطين. ان هذه القضية قد ضاعت نتيجة تآمر الدول الغربية مع اسرائيل وكذلك ضاعت بسبب تخاذل الدول العربية ومجاراة الاستعمار واني اقول ان هذه القضية لا تحل الابأهلها كما حلت قضية الجزائر وانني اطالب الحكومة بتجنيد قسما كبيرا من ابناء اللاجئين الذين يتعطشون للقاء العدو وعلى بطاح وتراث ارض فلسطين الحبيبة والتي هي في نفوسهم كل شيء وهم مستعدون لتلبية نداء الحسين ومنتظرين صرخته الداوية والتي سبق واذاعها عدة مرات حيث اننا كلاجئون يجب ان يكون علينا المسؤولية والقسط الاوفر في خوض هذه المعركة المشرفة والتي يتمناها كل عربي ليتناقلها احفادنا في الزمن القادم ويفاخرون بها بين الاجيال الصاعدة مع حث الدول العربية للمساهمة في هذا المضمار وتقديم المساعدات المطلوبة.

١١– سبق واوعدت حكومات بأن توقف حملات الاغاثة على تعقيب اسرة اللاجئين بقطع بطاقاتهم بقصد تقليل عددهم للنيل من قضيتهم واضعافها في المحافل الدولية لهذا اطلب بتوقيف الوكالة عند حدها وعدم مطاردتهم والنظر في الاتفاقية السابقة التي جرت بين الحكومة السابقة ووكالة الغوث . وتجديد اتفاقية جديدة باشراف الحكومة اشرافا كليا وان لا يحق للمسؤولين للاغاثة بالانفراد في تصرفات قضايا اللاجئين حسب رغباتهم .

١٢– في الوقت الذي نشكر فيه المساعي المبذولة لايجاد التقارب بين الاردن والدول العربية الاخرى استطيع القول بان هذه الحكومة ليست هي التي تستطيع تحقيق مثل هذا التقارب .

١٣– الحريات العامة وتدخل الجيش في المظاهرات السلمية للتعبير عن الفرحة بقيام الوحدة التي ننادي بها فيجب ان يكون هناك انسجام بين اقوالنا ونوايانا وافعالنا ارى انه لا لزوم لتدخل المسؤولين اذا كان هناك مظاهرات سلمية . وفقنا الله لخدمة وانقاذ فلسطين ورفع الاردن في ظل حسيننا جلالة الملك المعظم ولهذه الاسباب جميعها فانني احجب الثقة عن الحكومة .

– ٣٩ –

الرئيس : الكلمة الآن للسيد محمد سالم الذويب

السيد الذويب نائب بيت لحم

معالي الرئيس ، حضرات الاخوان .

جاء البيان الوزارى الذي تقدمت به الحكومة طالبة على اساسه الثقة من هذا المجلس الكريم عاما شاملا . ولكن العبرة ليست بالاقوال وانما بالافعال ، فقد عودتنا الحكومات المتعاقبة في بياناتها الوزارية سماع العبارات المنمقة . والوعود الكثيرة ، وكان النائب منا عندما يمنح الحكومة الثقه يرجو من وراء ذلك ان يكون فيه كل الخير والاستقرار لابناءالشعب الذين رفعوه الى هذا المقعد ، ولكن النتائج كانت في معظم الاحيان مخيبة للامال .

لقد ابدت الحكومة رغبتها في اقامة علاقات طيبة مع الدول العربية الشقيقة لبناء وحدة عربية تحقق للشعب اماله واهدافه ، ولكن هذه اليد الممدودة لم تجد تجاوبا وقبولا . ورغم هذا فسنبقى دعاة الخير والوحدة والدفاع عن دنيا العرب وسنحافظ على عزتنا وكرامتنا متمثلين بسيد البلاد

قائدنا الملهم الذي يسجل كل يوم آية جديدة من آيات التضحية ونكران الذات والبطولات النادرة .

لقد اثبت الحسين العظيم انه رمز فخار هذا البلد وسعادته ، فالاردن ينعم بالهدوء والاستقرار بفضل حنكة جلالته . وها هو بالامس القريب يضفي الى مكارمه مكرمة جديدة بالافراج عن المعتقلين واخلاء سبيل المسجونين فيضرب اروع الامثال في الصفح والتسامح ، لذا فان واجب الولاء يحتم علينا ان نحيا ونموت في سبيل وطننا الحبيب مهما كلف الثمن وان نكون الجنود المخلصين تحت راية الحسين للمحافظة على كرامة هذا البلد وامنه واستقراره وان نكون درعا واقيا يمنع انتشار الفوضى في ربوعه وان نعمل مع سيد البلاد لبنائه لا لهدمه ، والله اعظم كفيل بحمايته من الشر والفساد والاعداء المتربصين بنا .

ان جيشنا هو حصننا الحصين وهو عدتنا ليوم الثأر المرتقب وان الآلاف المؤلفة من اللاجئين والمقيمين ينتظرون ذلك اليوم الموعود بعزيمة متوقدة وثابة للانقضاض على دولة المسخ الآثمة لذلك وجب ان نحيط جيشنا الباسل وحرسنا الوطني الهمام بكل انواع الرعاية والعناية والتدريب والاستعداد وان يجهز باحدث انواع الاسلحة والمعدات كي تكون انطلاقة الجيش بقيادة قائده العظيم مجلجلة تمحو كل عار .

ان موظفي الدولة هم جهازها الفعال ، وان تأمين الطمأنينة والحياة الكريمة لهؤلاء الموظفين واجب تحتمه مصلحة الوطن ، وان الموظف يعيش دائما على اعصابه فهو يصارع العيش لتأمين العيش الكفاف لعائلته ولايؤمن ذلك الا بعد ان يثقل كاهله بالديون وفوق هذا يشعر بفزع كلما جاءت وزارة جديدة الى الحكم لتعين البعض وتنحي الآخرين .

انني اطالب هذا المجلس الكريم بوضع تشريع يؤمن الطمأنينة للموظفين ولا يعرضهم للانتقامات الشخصية من رؤسائهم . ويقضي على الاهواء الفردية الخاصه كما اطالب بالعودة الى كادر الموظفين وتطبقيه لمصلحة الموظف .

اما منطقة بيت لحم التي يشرفني تمثيلها فهي اكثر مناطق الاردن حساسية لانها في شهرتها منطقة عالمية . ولكنه يؤسفني ان اقول أنها اكثر مناطق الاردن اهمالا من الحكومات المتعاقبة .

لقد ناديت من على هذا المنبر السنين الطوال بأن يهتم المسؤولون بمنطقة بيت لحم ويلبوا طلباتها الكثيرة وقد تعرضت في هذه السنوات الست الطوال لأزمة خانقة من القحط والجفاف ولكن صرخاتي كانت تذهب في وادي عميق . ولسوء الحظ هذه السنة لا ماء ولا زرع ولا مرعى .

ان منطقة بيت لحم هي مرآة الاردن لكثرة الوفود العالمية التي تؤمها دون انقطاع وهي ثروة كبيرة للاردن يتوجب استغلالها وتامين طلباتها العديدة التي سأؤجل سردها حتى يقيض الله لها وزيرا من ابنائها يتحسس احتياجاتها والسلام عليكم واني لهذا احجب الثقة .

– ٤٠ –

الرئيس : الكلمة الآن للسيد سامي حداد .

السيد حداد نائب اربد :

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

في جو من الهدوء والسكينة اتسم بطابع الهيبة والتساؤل استمعت الى بيان الحكومة الذي تقدمت به الى هذا المجلس الكريم طالبة الثقة على اساسه وهذه هي المرة الثانية التي استمع فيها الى بيان وزاري بعد البيان الذي تلته وزارة التل المستقيلة وكان هذا في عمر

نيابتي التي اشهدها تعد على الاصابع ، وفي هذا مزيد من الدرس والخبرة للمستجدين ان يمعنوا النظر ويضاعفوا الجهد ويستفيدوا من تكرار الحكم وبياناته اذ جرت العادة في بعض الدول المتقدمة في الديمقراطية والحياة البرلمانية ان يصمت المستجدون من الاعضاء ردحا من الزمن وفترة ليست بالقصيرة في طور يسمونه طور التجربة والتمرين ، وهذا الطور قد نلت منه قسطا في زمن الحكومه السابقة ، واننا نأمل ونحن نتطلع الى حياة برلمانية افضل متطورة مع الزمن ومواكبة للاحداث والظروف والتطورات ان تفتح هذه الحكومة صدرها لآراء هذا المجلس التي تنبع من واقع الشعب وصميم المصلحة العامة حتى نلتقي واياها على صعيد الخير وواقع دنيا العرب واحداث الساعة ، ولنا من مآثر الحسين المعظم وتوجيهاته السامية ما يدفعنا ويشجعنا على هذا اللقاء الذي نتعاون فيه مخلصين لخير شعبنا في اردننا الحبيب وفي وطننا العربي الكبير .

معالي الرئيس ، ايها السادة الكرام ،

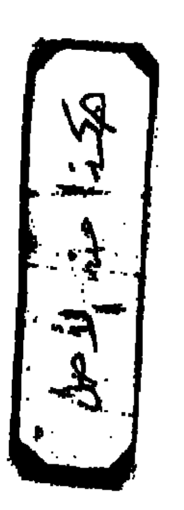
كنت قد طلبت من الحكومة السابقة واكرر طلبي من الحكومة الحاضرة حسب ما ورد في بيانها العناية بشؤون الموظفين ورفع مستواهم الاقتصادي ليتمكنوا من اداء واجبهم بتجرد ونزاهة وبالشكل الكامل ، واركز بشكل خاص على طبقة المعلمين ، هذه الطبقة الكادحة التي تعمل بجد ونشاط صباح مساء في تربية النشىء وبناء جيل صالح مؤمن ببلده ووطنه حتى يتجاوبوا مع رسالتهم المقدسة الا وهي رسالة العلم والمعرفة ، واضعف الايمان ان يخصص لهذا الرعيل الطيب من الناس علاوة فنية اسوة بغيرهم من الموظفين الفنيين كالمهندسين والاطباء والصيادلة لأنني ارى ان مهنة التعليم فنية ولا يتقنها كل انسان او اي موظف اخر ، الا من جبلت نفسه وتروضت روحه وصقلت شخصيته على اساليب وفنون التعليم وحقول المعرفة ، وفي هذا جميل لنا ان نتساءل كيف تعطى العلاوة لمن يصمم المشاريع ويخطط الطرق ولا تعطى لمن يبني عقولا وينشىء جيلا وكذلك امة ، ورحم الله امير الشعراء حين قال :

« اعلمت اشرف واجل من الذي يبني وينشىء انفسا وعقولا

واذا المعلم لم يكن عدلا مشى روح العدالة في الشباب ضئيلا »

وكذلك لقد ورد البيان الوزاري وفي نهاية الصفحة الثانية بان الحكومة ستشجع المؤسسات الديمقراطية الاهلية ومن ضمنها النقابات على اختلاف انواعها وايمانا في هذا القول وتجاوبا مع طبقة المعلمين اطلب من الحكومه ان تفسح المجال لجميع المعلمين بتشكيل نقابة لهم تضمن حقوقهم وترعى مصالحهم وتتبنى قضاياهم ومشاكلهم ، كما وان مدة الخدمة للمعلم في الوظيفة حتى يصل الى التقاعد مدة طويلة وبذلك اطلب من الحكومة اعادة النظر في قانون التقاعد المدني المتعلق بخدمة المعلمين خاصة بحيث تزيد هذه الخدمة عن خمس وعشرين سنة .

اما بالنسبة لقواتنا العربية المسلحة فاننا نفتخر بالرسالة الملكية السامية التي وجهها جلالة الملك المعظم الى القائد العام والتي على اثرها اعيد بعض الضباط الى الخدمة بعد ان فصلوا في منتصف الشهر الثالث لهذا العام ، ولا ندري ما هي الاسباب التي حالت لعودة غيرهم علما بان عددا من الضباط قد استغني عن خدماتهم منذ اكثر من اربع سنوات وجلهم من خريجي الكلية الحربية الملكية لاسباب تعلمها القيادة وقد كنت قد تقدمت باقتراح لهذا المجلس الكريم والذي احاله بالاجماع مشكوراً الى الحكومة باعادة النظر في امرهم ومع الاسف لم اتلق جواباً لحد الآن .



معالي الرئيس ، حضرات النواب الاكارم

لقد ورد في البيان الوزاري على الصفحة الرابعة بان الحكومة تعتز لعدم وجود آي معتقل سياسي في السجون ونحن نبادلها هذا الاعتزاز على هذا التعبير ولا يسعنا الا ان نبارك خطوة الحسين المعظم عمن افرج عنهم في الآونة الاخيرة .

وفي هذا الصدد اود ان الفت نظر الحكومة انه ما زال في السجون عددا من المعتقلين من طلبة المدارس الذين اعتقلوا منذ اكثر من اربع سنوات دون اي محاكمة بحجة انتمائهم الى احزاب سياسية رغم انهم كانوا ابرياء يوم اعتقالهم ولكنهم بالنسبة الى لين عودهم تمكنت تلك المبادىء من السيطرة على عقولهم ولذلك اطلب من الحكومة تقديمهم للمحاكمة امام محاكم قضائية حتى يتقرر مصيرهم . اما بالنسبة لجهاز الامن فقد علمت ان الخبير الالماني الذي سبق وان طالبت بانهاء خدماته وقررت الحكومة السابقة ذلك ، ومع الاسف ترامى الى مسامعي ان هذا الخبير مازال موجودا في هذا الجهاز مع اننا نمتلك في جهاز الامن من يسد مسده ويغنينا عن ما يتقاضاه من نفقات . لذا اعود فأكرر بان تقوم هذه الحكومة بانهاء خدماته على الفور .

معالي الرئيس ، حضرات الاخوان

اننا اذا نظرنا الى الاحوال المعيشية والظروف الاقتصادية التي يعانيها ابناء بلدنا فانني لست مرتاحا الى الحلول التي تضعها الحكومات المتعاقبة والتي لا تستطيع تنفيذها بشكل يضمن العدالة لحقوق المواطنين في شتى الميادين ومنها :

القضاء على البطالة وايجاد الاعمال للأيدي العاطلة عن العمل التي تتزايد عاما بعد عام حيث لا يخفي على احد ان كثيرا من العائلات تبيت على الطوى نتيجة لعدم وجود دخل ثابت من عمل ثابت مستقر .

ان خريجي المدارس الثانوية ممن اغلقت في وجوههم المعاهد العلمية العالية نتيجة لعسر عادي يبحثون عن عمل فلا يجدونه حتى ان وزارة الاشغال ضاقت بهم ذرعا ليتمكنوا من كسب قوتهم الضروري لذلك اطلب من الحكومة علاجا جذريا لحل مشاكل الخريجين والذين يزدادون عاما بعد عام

اما بخصوص الفلاح الاردني فقد تردت حالته وساءت ظروفه نتيجة لمواسم الجفاف المتكررة حيث تردت اوضاع الريف وتردت معها احوال الفلاح الصحية والمعيشية والاجتماعية ولا يقدر مشاكل الفلاح وظروفه واحواله الا من عاش معه واطلع بنفسه على مدار حياته . ولذلك اطلب من الحكومة ان تضع برنامجا اصلاحيا تتبنى فيه معالجة مشاكل الفلاحين وابناء الريف بشكل يتناسب وسنة التطور ويمنع الفلاح من الوقوع فريسة بين ايدى المرابين الجشعين الذين لا يرحمون وبالتالي تكون ارضهم عرضة للضياع ما لسبب اقترفوه الا لحاجتهم الماسة للاقتراض من هذه الطبقة الجشعة البشعة .

كذلك الاحظ ان عددا كبيرا من الرأسماليين واصحاب الثروات في المدن قد حولوا ثرواتهم وجمدوها الى حجر صلد قصد التباهي بفن البناء وضخامة العمران ، والواجب ان تحول هذه الثروات الى مشاريع اقتصادية مفيدة لتستوعب العدد الكبير من الايدي العاملة العاطلة عن العمل

ان اسعار الحاجيات الضرورية والغذائية متغيرة متبدلة ، وقد ارتفعت عن الحد المعقول على حساب المستهلك الفقير ومثل هذه الحالة هي بحاجة اكيدة الى علاج فوري من الحكومة حيث تضع حدا قاطعا لتحديد الاسعار والضرب بيد من حديد على كل من

تسول له نفسه الاستغلال والاحتكــار ، اما بالنسبة للحريات العامة والتي وردت في بيان الحكومة ومنها حرية الرأي للمواطنين ، اذ كيف تتم هــذه الحرية ويتمتع المواطن في ظلها والقوانين الاستثنائية الجائرة ما زالت في قبضة اليد وسارية المفعــول في كثير من الاحيان .

اما بخصوص حرية الصحافة فانهــا ما زالت تخضع للرقابة الشديدة ولا تاخذ الصحيفة حريتهابنشر ما تريدومعالجة الامور بمنظارالصحافةالحرة والواقعية فاطلب من الحكومة ان تحرر الصحافة من كل قيد ومراقبة حتى تتمكن من اداء رسالتها على اكمل وجه.

معالي الرئيس حضرات النواب الكرام

لقد اشارت الحكومة الى الرخاء الاقتصادي وتطرقت الى حفر الآبار واستغــلال المياه الجوفية ومشاريع الري وتحسين الانتاج ولكنها لم تشر اوتتطرق الى مشروع مياه الازرق وهو من المشاريع الحيوية الهامة بالنسبة الى اهالي اللواء الشمالي وكثرة القرى العطشى لمياه الشرب. ولذا فانني اطلب من الحكومة الاهتمام الكبير في اتمام المنجزات الباقية حتى يخرج هذا المشروع الى حيز الوجود ويصبح حقيقة واقعة واني لكبير الامل بان يتدفق المــاء في انابيب هذا المشروع في اواخر شهر تموز من العام الحالي .

اما بالنسبة الى الثروة المعدنية فاننا نسمع كثيرا عن شركات البترول وعن مساعي الحكومة — اي حكومة في هذا السبيل ولم نر جهودا ايجابية علما بان الدراسات الفنية والجيولوجية تشير وتدل دلالــة اكيدة على وجود هذا المعدن في بلادنا شأن المعادن الاخرى التي تزخر اراضينا بكنوزها .

ان كثيراً من هــذه المشاريع تدرس وتكتب وترصد لها المخصصات ثم لا تلبث ان تتعثر في حيز تنفيذها س' ونحن نتبنى سياسة الاكتفاء الذاتي وعدم الاعتماد على المعونات الاجنبية .

ولذا فاني اطلب من الحكومة أن تفسح المجال امام الشركات الاجنبية مهما كان نوعها للتعاقد معها والعمل بجد ونشاط للتنقيب عن هذا المعدن النفيس .

اما بالنسبة للسياسة الخارجية مع الدول العربية فأرجو أن تنبع من صميم الواقع العربي وتساير الركب العربي الذي ينشد الوحدة ، وان لا نكون في معزل عن اشقائنا العرب وذلك ببذل مساعي التقارب الخيرة التي تهدف الى وحدة الصف وتوحيد الكلمة ، ففي ذلك مصلحة لنا وللعرب جميعا سيما وان العدو يتربص بنا الدوائر في الوطن المغتصب ولا يمكــن مجابهة ذلك الا بالتضامن والاتفاق العربي .

وختاما انني قد وطدت النفس على خدمة بني وطني الذين شرفوني بثقتهم الغالية لتمثيلهم تمثيــلا صادقا في ندوة الامة ، ارى بانني اعمــل من وحي مشاعرهم وانطق من املاء رغبتهم اذ احجب الثقة عن هذه الحكومة والله ولي التوفيق .

والسلام عليــكم .

الرئيس : انتهت الكلمات

رئيس الوزراء ووزير الدفاع : نرجواستراحة قصيرة لتتمكن الحكومة من تحضير ردها .

الرئيس : ترفع الجلسة للاستراحة

(وهنا رفعت الجلسة للاستراحة لمدة ربــع ساعة عاد المجلس بعدها للانعقاد) .

٣ ـ كلمة دولة رئيس الوزراء

الرئيس : سيتفضل دولة رئيس الوزراء بالقاء كلمته ، تفضل دولة الرئيس .

رئيس الوزراء ووزير الدفاع : معالي الرئيس حضرات النواب

لقــد استمعنا بالشكر والاهتمام الى جميع الكلمات التي تفضل بالقائها حضرات النواب الذين تكلموا في هذه الجلسة المخصصة لمناقشة البيان الوزاري وسيكون ردي على هذه الكلمات مختصراً جــداً . وبالمناسبة احب ان اوضح انني عندما استعمل صيغة المفرد فأني انما اقصد صيغة الجمع بمعنى انما اقوله يمثل رأي الوزارة بمجموعها .

تنقسم كلمات النواب المتكلمين الى قسمين :—

القسم الاول ـ مع الاسف الشديد ـ هو تهجم شخصي وتحامل ما كان يصح مطلقاً في الاعراف والتقاليد البرلمانية ـ فضلا عن الانظمة الداخليــة للمجلس ـ ان يجنح اليه من اختار اتباع هذا الاسلوب منكم . ولكنني اتغاضى واتجاوز عن كل ذلك لانني لا اريد ان انزل الى المستوى الذي انحدر اليه بعض النواب في كلماتهم من هذه الناحية .

واما القسم الثاني ، فبعضه الكثير خارج عن حدود البيان الوزاري ، وبعضه القليل فقط يتناول مضمون البيــان ، ولم يكن يعوزني ولا يعجزني ان ارد الرد المفحم على جميع النقــاط التي اثيرت لو رأيت المجال مفتوحاً امامي لمثل هذا الرد . وبما انــه ظهر بوضوح ان اتجاه اكثرية المجلس يميل الى جانب حجب الثقة عن الوزارة ، فقد اصبح هــذا الامر عديم الاهمية .

لقد اقسمنا يمينــاً بالمحافظة على الدستور . فاحتراماً للدستور ، ونزولا عند رغبتكم ، أعلن ان الوزارة سترفع استقالتها هذه الليلة الى جلالة الملك المعظم ليرى رأيه الصائب فيها .

« تصفيق »

وكل ما نرجوه هو ان يوفق الله الجميع الى ما فيه الخير وان يجنب البلد المكاره والاذى والضرر ، والسلام عليكم .

« تصفيق »

٤ ـ كلمة السيد يوسف العظم نائب معان

السيد العظم نائب معان : هذا الموقف الذي وقفه دولة الرئيس السيد الرفاعي لابد بعين الانصاف وبقلوب ملؤها الاحترام ان يعلن مجلس النواب هذه الليلة التقدير كل التقدير لدولة السيد الرئيس الذي آمن مع ابناء هذا الشعب ان ارادة الشعب دائما هي التي تصنع المعجزات .

« تصفيق »

واحسب ان موقف دولة الرئيس هذه الليلة رغم كل مكابر سيسجل له في صفحة خالدة من صفحات تاريخ هذا الشعب العربي المناضل ، ودولة الرئيس في موقفه هذا يملي علينا منصفين بان نوجه تحيــة من الاعماق الى الذي وقف هذا الموقف المشرف واحترم ارادة الامة ليبدأ هذا المجلس الكريم بالتعاون مع الحكومة المقبلة التي يشرفها جلالة الملك بالتكليف ، هذا المجلس

عليه ان يقف صفا واحدا وان يكون فيه من العقلاء والمبصرين والواعين من يمنعون كل فرقة وكل فتنة ويحولوا دون كل دس فان اسرائيل تـتربص وان بعض العدو في صفوفنا ينفث سمومه .

وعليه تحية من الاعمـاق يادولة الرئيس لهذا الموقف الكريم وللحكومة الرشيدة .

« تصفيق »

٥ ـ انتهاء الجلســة

الرئيس : انتهت الجلسة .

سكرتير عام مجلس الامة بالوكالة
خليل عصفور

رئيس مجلس النواب
صلاح طوقان

مطبعة القوات المسلحة الاردنية

تعريف

١ ـ قام بتنظيم هذا الضبط هيئة مؤلفة من السادة : عدنان بعيون ، خليل عصفور ، ناظم مرزوق .
٢ ـ قام بتدقيق هذا العدد في المطبعة : السيد وليد النجداوي .

وقائع العدد

- ١٦ -

- ١ -

المقابلات الرسمية

قام بزيارة معالي رئيس مجلس النواب السيد صلاح طوقان سيادة سفير المانيا الاتحـادية زيارة وديـة وللمجاملة وذلك في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الاربعاء الموافق ١٩٦٣/٤/١٧ .

- ٢ -

مجلس الاعيان

ارسل الـيكم طياً نسخة عن الارادة الملكية الساميـة المتضمنة تعيين دولة السيد سعيد المفتي رئيساً لمجلس الاعيان اعتباراً من تاريخ ١٩٦٣/٤/١١ .

رئيس الوزراء
حسين بن ناصر

- ٣ -

نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣٦) من الدستور ،
نصدر ارادتنا بما هو آت :ـ
يعين دولة السيد سعيد المفتي رئيساً لمجلس الاعيان اعتباراً من تاريخ ١٩٦٣/٤/٢١ .
١٩٦٣/٤/٢٢

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء
حسين بن ناصر

وزير الداخلية
صالح المجالي

-٤-

١ ـــ مراسيم تأليف وزارة

سيــادة الشريف حسين بن ناصر

٢ ـــ حل مجلس النواب

نص استقالة

دولة رئيس الوزراء السيد سمير الرفاعي

مولاي حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم

لما كانت وزارتي التي شرفتموها بثقتكم السامية قد تقدمت الى مجلس النواب ببيانها الوزاري لنيل الثقة على اساسه وفق احكام الدستور ولم تحصل في جلسة المناقشة التي جرت هذا اليوم على الاكثرية الدستورية التي تخولها حق الاستمرار في تحمل المسؤولية فانني وزملائي نتشرف عملا بنص الفقرة الثانية من المادة(٥٣) من الدستور برفع استقالتنا الى مقامكم الملكي معتزين بما تفضلتم واحطتمونا به من رعاية سامية وتأييد كريم خـــلال الفترة القصيرة التي تحملنا فيها المسؤولية، وسائلين المولى عز وجل ان يحفظ جلالتكم ذخراً للامة والوطن مولاي المعظم.

١٩٦٣/٤/٢٠

خادمكم المخلص
سمير الرفاعي

نص الرسالة

الملكية السامية بقبول استقالة الوزارة

عزيزنا دولة السيد سمير الرفاعي

نبعث لدولتكم بخالص ثقتنا وعظيم تقديرنا وبعد ، فاننا حرصاً منا على التقيد بنصوص الدستور ، نقبـــل استقالة وزارتكم، راجين ان تستمروا وزملائكم في الحكم الى حين تأليف حكومة جديدة، شاكرين لكم ولزملائكم جهودكم الطيبة التي قدمتموها اثناء الفترة التي مرت منذ تحملكم المسؤولية عزيزنا .

الحسين بن طلال

عمان في ٢٠ نيسان سنة ١٩٦٣ ميلادية
الموافق ٢٧ ذي القعدة سنة ١٣٨٢ هجريه

نص التكليف الملكي السامي بتشكيل الوزارة

عزيزنا سيادة الشريف حسين بن ناصر حفظه الله

نبعث اليكم بتحياتنا واطيب تمنياتنا وبعد ، فانه نظرا لاستقالة دولة السيد سمير الرفاعي ولما نعهده فيكم من اخلاص لوطننا العربي فقد عهدنا اليكم بمنصب رئيس الوزراء لتقوموا بتأليف وزارة انتقالية تتولى حل المجلس النيابي واجراء انتخابات عامة لمجلس جديد ضمن المدة الدستورية .

ان ما يستوجب اجراء هذه الانتخابات هو اعتقادنا ان مجلس النواب الحالي لم يكن معبراً التعبير الصادق عن ارادة الناخبين عندما حجبت اكثرية الثقه عن الوزارة المستقيلة ، وهي الوزارة التي تقـــدمت الى المجلس المذكور ببيان وزاري تضمن سياسة داخليـــة وعربية وخارجية انبثقت عن كتاب التكليف الذي وجهناه الى الرئيس المستقيل ، وكان في ذلك البيان الوزاري الذي تقدمت به الوزارة السابقة الى مجلس النواب اصدق ما يمكن لحكومة وطنية ان تضمنه بيانها من نوايا السعي الجدي الى ايجاد التفاهم والتقارب مع الدول العربية الشقيقة واخلص ما نعتزمه من رغبة في تأييد ودعم كل مسعى وكل انجاز يحقق الوحدة او الاتحاد بين هذه الدول لخير امتنا المجيدة ووطننا العربي الكبير . فضلاعما تضمنته سياسة الوزارة المستقيلة من خطط للبناء والانشاء والتنظيم في مختلف المجالات والميادين .

ولما كنا نؤمن بان سلوك مجلس النواب في حجبه الثقة عـــن الوزارة المشار اليها انما كان مبعثـــه نزعات شخصية ومحاولة كسب منافع ذاتية مـــن قبل النواب الذين حجبوا الثقة دون اي تقـــدير او مراعاة لمسؤليتهم النيابية بصفتهم ممثلين منتخبين من الشعب بالاضافة الى ما كان واضحا كل الوضوح في مناقشات اولئك النواب وفي تصرفاتهم من نوايا مبيتة ضد مصلحة البلاد القومية ولخدمة اتجاهات مغايرة للوطنية الصحيحة فيها تصديع صف ابنـــاء الوطن الواحد وتعريضه لاشد الاخطار تجاه اعدائه ، فاننا فيما نرسمه لسيادتكم مـــن مهمة اجراء الانتخابات العامة الجديدة ، نود ان نؤكد حرصنا التام على مراعاة احكام الدستور ورغبتنا في استفتاء الشعب للتثبت من ارادته الواعية في السياسة العربية القومية التي اخذنا على عاتقنا اتباعها والتمسك بها والتي سنظل مثابرين على العمل الجدي المخلص لتحقيقها لخير بلادنا وامتنا متكلين على الله تعالى وعلى وعي شعبنا العزيز .

واننا ننتظر تقديم اسماء زملائكم الذين ستختارونهم للاشتراك معكم في المسؤولية ، راجين لكم التوفيق عزيزنا .

الحسين بن طلال

عمان في ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٨٢ هجرية
الموافق ٢١ نيسان سنة ١٩٦٣ ميـــلادية

نص الرسالة

التي رفعها الى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم

سيادة الشريف حسين بن ناصر اثر تكليفه بتأليف الوزارة

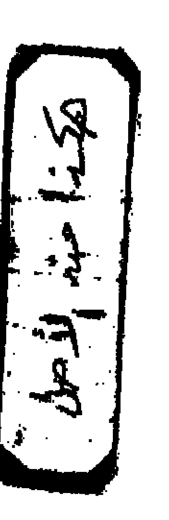
مولاي صاحب الجلالة ايده الله

تلقيت ببالغ الفخر والاعتزاز الامر الملكي السامي بتكليفي بتأليف وزارة انتقالية تتولى حل المجلس النيابي واجراء انتخابات عامة لمجلس جديد خلال المدة الدستورية واني اذ اصدع للامر الكريم يشرفني ان اتحمـــل المسؤولية وزملائي باذلين النفس والنفيس في سبيل خدمة عرشكم المفدى عاملين بكل ما اوتينا مـــن قوة ترسم سياستكم الحكيمة في الداخل والخارج مؤكدين العزم على القيام باجراء انتخابات حرة ونزيهة ، سائلـــين المولى العلي القدير ان يحفظ جلالتكم برعايته وعنايته وان يحقق على يديكم لهذا الوطن اهدافه وامانيه .

وتنفيذاً للامر الكريم ارفـــع الى مقامكم السامي اسماء زملائي الوزراء لتتفضلوا باصدار ارادتـــكم الملكية بتعيينهم اذا راق ذلك لجلالتكم مولاي المعظم :

١٩٦٣/٤/٢١

الخادم الامين
حسين بن نـــاصر



المرسوم الملكي السامي بتأليف الوزارة

نحن الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بناء على استقالة صاحب الدولة السيد سمير الرفاعي
وبعد الاطلاع على المادة (٣٥) مـــن الدستور
نأمر بما يلي : —

الحسين بن طلال

١ — يعين سيادة الشريف حسين بن ناصر رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع .

وبناء على تنسيب الرئيس المشار اليه ،

٢ — يعين معالي السيد صالح المجالي وزيرا للداخلية والزراعة
٣ — يعين معالي السيد عاكف الفايز وزيرا للاشغال العامة والمواصلات
٤ — يعين معالي السيد حسن الكايد وزيرا للتربية والتعليم والعدلية
٥ — يعين معالي السيد رشاد الخطيب وزيرا للاقتصاد الوطني وقائما باعمال قاضي القضاة
٦ — يعين معالي السيد امين الحسيني وزيرا للخارجية والشؤون الاجتماعية والعمل
٧ — يعين معالي السيد عبد اللطيف العنبتاوي وزيرا للمالية والانشاء والتعمير
٨ — يعين معالي الدكتور صالح برقان وزيرا للصحة

صدر عن قصرنا بسمان الزاهر
في ٢٨ ذي القعدة ١٣٨٢ هجرية
٢١ نيسان سنة ١٩٦٣ ميلادية

حسين بن ناصر

(هذا وقد اقسمت هيئة الوزارة اليمين الدستورية امام حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم) .

نحن الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى البند الثالث من المادة (٣٤) من الدستور
نأمر بما هو آت : —

يحل مجلس النواب اعتباراً من تاريخ ١٩٦٣/٤/٢١

١٩٦٣/٤/٢١

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء
حسين بن ناصر

وزير الـــداخلية
صالح المجالي

(بهذا ينتهي المجلد السابع)

– ٥ – القوانين المؤقتة ومشاريع القوانين والاتفاقيات المودعة الى مجلس الامة السابع مع بيان المراحل التي وصلت اليها

رقم التسلسل	رقم التسجيل	اسم القانون او المشروع او الاتفاقية	أعمال مجلس النواب	أعمال مجلس الاعيان
١	٥٢١	مشروع قانون تسوية ديون المزارعين لسنة ١٩٥٩ .	١ – احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٥٩/١٢/١٥ ٢ – اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم (١٦) المؤرخ في ١٩٦١/٢/١٢ المجلس بقبوله كما ورد من الحكومة مع ادخال بعض التعديلات عليه . ٣ – بناء على طلب الحكومة بتأجيل النظر به قرر المجلس في جلسته الخامسة المنعقدة بتاريخ ١٩٦١/٢/١٤ الموافقة على تأجيل النظر به واعادته الى اللجنة القانونية لدراسته مرة اخرى وتقديم قرارها الى المجلس من جديد . ٤ – اوصت اللجنة القانونية مرة اخرى بقرارها رقم (٧) المؤرخ في ١٩٦١/١٢/١٤ المجلس بالموافقة على القانون كما ورد من الحكومة مع ادخال بعض التعديلات . ٥ – قرر المجلس في جلسته الحادية عشرة من الدورة العادية الاولى المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/١/٢ تأجيل النظر به ولا يزال امام نظر المجلس .	

رقم التسلسل	رقم التسجيل	اسم القانون أو المشروع أو الاتفاقية	أعمال مجلس النواب	أعمال مجلس الاعيان
٢	٥٣٦	مشروع قانون فرق الطلائع لسنة ٦٠	١ – بناء على طلب الحكومة الوارد على لسان معالي وزير التربية والتعليم باعادة هذا المشروع الى الحكومة من اجل ادخال التحسينات والتعديلات عليه وتقديمه الى المجلس بعد ذلك وافق المجلس في جلسته الثالثة من الدورة العادية الاولى المنعقدة بتاريخ ٩٦٢/١٢/٢٢ الموافقة على طلب الحكومة باعادته اليها . وقد اعيد برفق كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ٧٨٤/٢١٥/٢ تاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٤ .	
٣	٥٤٤	قانون مؤقت رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ قانون الانتخاب لمجلس النواب	١ – احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١١/١٨ ٢ – بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٨) المؤرخ في ٦٣/١/٢٤ قرر المجلس في جلسته الثامنة المنعقدة بتاريخ ٦٣/٢/٥ الموافقة عليه كما ورد من الحكومة ورفع الى مجلس الاعيان	١ – احال دولة رئيس المجلس هذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٣/٢/٩ ٢ – اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم ١٠ المؤرخ في ١٠و٩٦٣/٣/١٣ المجلس بقبول القانون بصياغة جديدة ٣ – قرر المجلس في جلسته السابعة المنعقدة بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٣ الموافقة على تأجيل النظر به الى ان تتقدم الحكومة بمشروع قانون جديد وذلك بناء على رغبة الحكومة .
٤	٥٤٨	قانون مؤقت رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٠ معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب .	١ – احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ٩٦٠/١١/٨ ٢ – بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٨) المؤرخ في ٦٣/١/٢٤ قرر المجلس في جلسته الثامنة المنعقدة بتاريخ ٦٣/٢/٥ الموافقة عليه كما ورد من الحكومة ورفع الى مجلس الاعيان	١ – احال دولة رئيس المجلس هذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٣/٢/٩ ٢ – اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم ١١ المؤرخ في ١٠و١٩٦٣/٣/١٣ المجلس برفض هذا القانون ٣ – قرر المجلس في جلسته السابعة المنعقدة بتاريخ ٩٦٣/٣/٢٣ الموافقة على تأجيل النظر به الى ان تتقدم الحكومة بمشروع قانون جديد وذلك بناء على رغبة الحكومة .

رقم التسلسل	رقم التسجيل	اسم القانون او المشروع او الاتفاقية	اعمال مجلس النواب	اعمال مجلس الاعيان
٥	٥٧٧	قانون مؤقت رقم ٣٣ لسنة ١٩٦١ معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب .	١ – احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ٦١/١١/١٥ ٢ – بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٨) المؤرخ في ٦٣/١/٢٤ قرر المجلس في جلسته الثامنة المنعقدة بتاريخ ٦٣/٢/٥ الموافقة عليه كما ورد من الحكومة ورفع الى مجلس الاعيان	١ – احال دولة رئيس المجلس هذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٣/٣/٩ ٢ – اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم ١١ المؤرخ في ١٠ و١٩٦٣/٣/١٣ المجلس برفض هذا القانون ٣ – قرر المجلس في جلسته السابعة المنعقدة بتاريخ ٦٣/٣/٢٣ الموافقة على تأجيل النظر به الى ان تتقدم الحكومة بمشروع قانون جديد وذلك بناء على رغبة الحكومة .
٦	٥٨٥	قانون مؤقت رقم ٢٦ لسنة ١٩٦١ قانون الخدمة المدنية .	١ – احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ٦١/١١/٢٨ ٢ – بناء على قرار اللجنة القانونية رقم ١٠ المؤرخ في ١٩٦١/١٢/٣٠ قرر المجلس في جلسته الثالثة عشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة بتاريخ ٦٢/١/٢٠ الموافقة عليه كما ورد من الحكومة مع ادخال بعض التعديلات عليه ورفع الى مجلس الاعيان .	١ – احال دولة رئيس المجلس هذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ٩٦٢/١/٢٢ ٢ – اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم ١٠ المؤرخ في ٩٦٢/١/٢٢ المجلس برفض هذا القانون . ٣ – بناء على طلب الحكومة المتضمن تأجيل النظر به وافق المجلس على تأجيل النظر بهذا القانون في جلسته (٧) من الدورة العادية الثالثة المنعقدة بتاريخ ٩٦٢/٢/٣ ٤ – نظر مجلس الاعيان في هذا القانون في جلسته السادسة المنعقدة بتاريخ ١٩٦٣/٣/١٦ وقرر الموافقة على القانون كما ورد من مجلس النواب ورفض قرار اللجنة القانونية ولايزال في مجلس الاعيان لحين استكمال الطرق القانونية والدستورية لرفعه الى الرئاسة من اجل التصديق السامي .
٧	٥٨٨	قانون مؤقت رقم ٢٣ لسنة ١٩٦١ معدل لقانون توسيع منطقة الامتياز الممنوح لشركة الكهرباء الاردنية المساهمة في عمان .	١ – احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ٩٦١/١٢/١٩ ٢ – اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم ٨ المؤرخ في ٦١/١٢/٢٣ المجلس بتأجيل النظر في هذا القانون الى أن يؤتى بنص الاتفاقية المنبثق عنها هذا التعديل من الحكومة، وقد وافق المجلس على ذلك في جلسته الحادية عشرة المنعقدة بتاريخ ١٩٦١/١/٢ .	

رقم التسلسل	رقم التسجيل	اسم القانون أو المشروع أو الاتفاقية	اعمال مجلس النواب	اعمال مجلس الأعيان
٨	٥٩٤	مشروع قانون الخدمة المدنية المعدل لسنة ١٩٦١	١ – احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١/٢ ٢ – اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم ١٢ المؤرخ في ١٩٦٢/١/٦ المجلس برفض مشروع القانون . ٣ – وافق المجلس على قرار اللجنة القانونية المتضمن رفض هذا المشروع في جلسته الثالثة عشرة من الدورة العادية الاولى المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/١/٢٠ ورفع الى مجلس الاعيان .	١ – احال دولة رئيس المجلس مشروع هذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١/٢٢ ٢ – اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم ١٤ المؤرخ في ١٩٦٣/٣/٢٨ المجلس برفض مشروع هذا القانون ولم ينظر المجلس به بعد .
٩	٦٠١	مشروع قانون معدل لقانون امتياز الكهرباء في القدس لسنة ١٩٦٢ .	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١/٩ للنظر فيه ولا يزال قيد دراستها .	
١٠	٦١٨	قانون العقوبات المعدل الموقت رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٢	١ – احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ ٢ – بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٣) المؤرخ في ٦٣/١/٩ قرر المجلس في جلسته السادسة من الدورة العادية الاولى المنعقدة بتاريخ ١٩٦٣/١/١٢ الموافقة على القانون مع ادخال بعض التعديلات عليه ورفع الى مجلس الاعيان ٣ – ورد كتاب من دولة رئيس مجلس الاعيان مرفق به القانون كما عدله مجلس الاعيان ٤ – قرر المجلس في جلسته الثامنة المنعقدة بتاريخ ١٩٦٣/٢/٥ احالة كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان مع القانون الى اللجنة القانونية لدراسة التعديلات وتقديم تقريرحولها الى المجلس ولايزال قيد نظر اللجنة.	١ – احال دولة رئيس المجلس هذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٣/١/١٣ ٢ – بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٤) المؤرخ في ٦٣/١/١٩ قرر المجلس في جلسته الثالثة المنعقدة بتاريخ ٦٣/١/٢٤ الموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب مع ادخال بعض التعديلات . واعيد الى مجلس النواب للنظر في تعديلات مجلس الاعيان .

رقم التسلسل	رقم التسجيل	اسم القانون او المشروع او الاتفاقية	اعمـال مجلس النواب	اعمـال مجلس الاعيان
١١	٦٢٢	قانون تصديق الاتفاق بين الحكومة وشركة كهرباء لواء القدس الاردنية المساهمة المحدودة الموقت رقم ٢٨ لسنة ٦٢	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
١٢	٦٢٣	قانون الخدمة المدنية المعدل الموقت رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٢	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
١٣	٦٢٤	قانون تعويض موظفي مجلس الاعمار المسرحين الموقت رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٢	١ ـ احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ ٢ ـ بناء على قرار اللجنة القانونية رقم ١٥ المؤرخ في ١٩٦٣/٣/١١ قرر المجلس في جلسته الخامسة عشرة المنعقدة بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٧ الموافقة عليه كما ورد من الحكومة ورفع الى مجلس الاعيان .	١ ـ احال دولة رئيس مجلس الاعيان هذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٨ . ٢ ـ اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم ١٣ المؤرخ في ١٩٦٣/٣/٢٨ المجلس بالموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب ولم ينظر المجلس به بعد .
١٤	٦٢٥	قانون قناة الغور الشرقيـة الموقت رقم ٣١ لسنة ١٩٦٢	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
١٥	٦٢٧	قانون الشركـات الموقت رقم ٣٣ لسنة ١١٩٦٢	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
١٦	٦٢٨	قانون الجامعة الاردنية الموقت رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٢	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	

رقم التسلسل	رقم التسجيل	اسم القانون او المشروع او الاتفاقية	اعمـال مجلس النواب	اعمـال مجلس الاعيان
١٧	٦٢٩	قانون تحديد الاراضي المكشوفة داخل مناطق البلديات الموقت رقم ٣٥ لسنة ٦٢	١ ـ احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ ٢ ـ اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم (٩) المؤرخ في ١٩٦٣/١/٢٤ المجلس برفض القانون . ٣ ـ قرر المجلس في جلسته الثامنـة المنعقدة بتاريخ ١٩٦٣/٢/٥ تاجيل النظر به واعـادته الى اللجنة القانونية مرة اخرى لدراسته مجدداً مع مندوبي الحكومة وتقديم قرار جديد الى المجلس ولا يزال قيد نظر اللجنة	
١٨	٦٣٣	قانون تنظيم الميزانية العامة الموقت رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٢	١ ـ احيل الى اللجنة المالية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ ٢ ـ بناء على قرار اللجنة المالية رقم ٨ المؤرخ في ١٩٦٣/٣/١٢ قرر المجلس في جلسته الخامسة عشرة المنعقدة بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٧ الموافقة عليه كما ورد من الحكومة ورفع الى مجلس الاعيان .	احالة دولة رئيس المجلس هذا القانون الى اللجنة المالية بتاريخ ٢٨/٣/٦٣ لدراسته ولا يزال قيد نظر اللجنة .
١٩	٦٣٤	قانون موقت معدل لقانون الانتخاب الموقت رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٢ .	١ ـ احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ ٢ ـ بناء على قرار اللجنة القانونية رقم ٨ المؤرخ في ١٩٦٣/١/٢٤ قرر المجلس في جلسته الثامنة المنعقدة بتاريخ ١٩٦٣/٢/٥ بالموافقـة عليه كما ورد في الحكومة ورفع الى مجلس الاعيان .	١ ـ احال دولة رئيس المجلس هـذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٣/٢/٩ . ٢ ـ اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم ١١ المؤرخ في ١٠و١٩٦٣/٣/١٣ المجلس برفض هذا القانون ٣ ـ قرر المجلس في جلسته السابعة المنعقدة بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٣ الموافقة عن تأجيل النظر به الى ان تقدم الحكومة بمشروع قانون جديد وذلك بناء على رغبة الحكومة .

رقم التسلسل	رقم التسجيل	اسم القانون او المشروع او الاتفاقية	اعمال مجلس النواب	اعمال مجلس الاعيان
٢٠	٦٣٧	قانون تسوية ديون المزارعين الموقت رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٣/١٢/٢٢ للنظر به ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
٢١	٦٣٨	قانون التعدين الموقت رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢	١ – احيل الى اللجنة القانونيه بتاريخ ٦٢/١٢/٢٢ ٢ – بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٨) المؤرخ في ١٩٦٣/١/٢٤ قرر المجلس في جلسته الثامنة المنعقدة بتاريخ ١٩٦٣/٢/٥ بالموافقة عليه كما ورد من الحكومة ورفع الى مجلس الاعيان	١ – احال دولة رئيس المجلس هذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٣/٢/٩ لدراسته ولا يزال قيد نظر اللجنة
٢٢	٦٣٩	قانون مجلس الوعظ والارشاد الموقت رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٣/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنه	
٢٣	٦٤١	قانون موقت معدل لقانون تعويض موظفي مجلس الاعمار رقم ٤٧ لسنة ٦٢	١ – احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ٦٢/١٢/٢٢ ٢ – بناء على قرار اللجنة القانونية رقم ١٥ المؤرخ في ١٩٦٣/٣/١١ قرر المجلس في جلسته الخامسة عشرة المنعقدة بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٧ الموافقة عليه كما ورد من الحكومة ورفع الى مجلس الاعيان	١ – احال دولة رئيس المجلس هذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٨ ٢ – اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم ١٣ المؤرخ في ٦٣/٣/٢٨ المجلس بالموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب ولم ينظر المجلس به بعد .
٢٤	٦٤٢	قانون الخدمة المدنية المعدل الموقت رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٢	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
٢٥	٦٤٤	قانون موقت (قانون تصديق الاتفاقيتين الحكومة وشركتي الكهرباء بعمان والزرقاء رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢) .	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	

رقم التسلسل	رقم التسجيل	اسم القانون او المشروع او الاتفاقية	اعمال مجلس النواب	اعمال مجلس الاعيان
٢٦	٦٥١	مشروع قانون معدل لقانون البلديات لسنة ١٩٦٣	١ – احيل الى اللجنة المالية بتاريخ ١٩٦٣/٢/٥ ٢ – بناء على قرار اللجنة المالية رقم (٤) المؤرخ في ٦٣/٢/٩ قرر المجلس في جلسته التاسعة المنعقدة بتاريخ ٦٣/٢/١٩ الموافقة عليه كما ورد من الحكومة فقط ورفض التعديلات التي ادخلتها اللجنة عليه ورفع الى مجلس الاعيان .	١ – احال دولة رئيس المجلس مشروع هذا القانون الى اللجنة المالية بتاريخ ٦٣/٣/٣ . ٢ – اوصت اللجنة المالية بقرارها رقم (٤) المؤرخ في ١٩٦٣/٣/١٦ المجلس بقبوله كما ورد من مجلس النواب ولم ينظر المجلس به بعد .
٢٧	٦٥٢	مشروع قانون معدل لقانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات لسنة ١٩٦٣	١ – احيل الى اللجنة المالية بتاريخ ٦٣/٢/٥ ٢ – بناء على قرار اللجنة المالية رقم (٧) المؤرخ في ٦٣/٢/٩ قرر المجلس في جلسته التاسعة المنعقدة بتاريخ ٦٣/٢/١٩ الموافقة عليه كما ورد من الحكومة فقط ورفض التعديلات التي ادخلتها اللجنة عليه ورفع الى مجلس الاعيان	١ – احال دولة رئيس المجلس مشروع هذ القانون الى اللجنة المالية بتاريخ ٦٣/٣/٣ ٢ – اوصت اللجنة المالية بقرارها رقم (٤) المؤرخ في ١٩٦٣/٣/١٦ المجلس بقبوله كما ورد من مجلس النواب مع ادخال بعض التعديلات عليه ولم ينظر المجلس به بعد .
٢٨	٦٥٣	مشروع قانون ضريبة المواشي لسنة ٦٣	١ – احيل الى اللجنة المالية بتاريخ ١٩٦٣/٢/٥ ٢ – بناء على قرار اللجنة المالية رقم (٥) المؤرخ في ١٩٦٣/٢/٩ قرر المجلس في جلسته التاسعة المنعقدة بتاريخ ٦٣/٢/١٩ الموافقة عليه كما ورد من الحكومة فقط ورفض التعديلات التي ادخلتها اللجنة عليه ورفع الى مجلس الاعيان .	١ – احال دولة رئيس المجلس مشروع هذا القانون الى اللجنة المالية بتاريخ ٦٣/٣/٣ ٢ – اوصت اللجنة المالية بقرارها رقم (٣) المؤرخ في ١٩٦٣/٣/١٣ المجلس بالموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب مع ادخال بعض التعديلات عليه ولم ينظر المجلس به بعد .

التسلسل	رقم التسجيل	اسم القانون او المشروع او الاتفاقية	اعمال مجلس النواب	اعمال مجلس الاعيان
٢٩	٦٥٥	مشروع قانون معدل لقانون ضريبة الاراضي لسنة ١٩٦٣	١ ـ احيل الى اللجنة المالية بتاريخ ١٩٦٣/٢/٥ ٢ ـ بناء على قرار اللجنة المالية رقم (٣) المؤرخ في ٦٣/٢/٩ قرر المجلس في جلسته التاسعة المنعقدة بتاريخ ٦٣/٢/١٩ الموافقة عليه كما وردمن الحكومة مع ادخال بعض التعديلات عليه ورفع الى مجلس الاعيان .	١ ـ احال دولة رئيس المجلس مشروع هذا القانون الى اللجنة المالية بتاريخ ١٩٦٣/٣/٣ ٢ ـ اوصت اللجنة المالية بقرارها رقم (٣) المؤرخ في ١٩٦٣/٣/١٣ المجلس بقبوله كما ورد من مجلس النواب ولم ينظر المجلس به بعد .
٣٠	٦٥٦	مشروع قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٦٣	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٣/٢/١٩ ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
٣١	٦٥٧	مشروع قانون معدل لقانون السجون لسنة ١٩٦٣	١ ـ احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٣/٣/٦ ٢ ـ بناء على قرار اللجنة القانونية رقم ١٦ المؤرخ في ١٩٦٣/٣/١١ قرر المجلس في جلسته الخامسة عشرة المنعقدة بتاريخ ٦٣/٣/٢٧ الموافقة عليه كما ورد من الحكومة ورفع الى مجلس الاعيان .	١ ـ احال دولة رئيس المجلس مشروع هذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٨ . ٢ ـ اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم ١٣ المؤرخ في ١٩٦٣/٣/٢٨ المجلس بالموافقة عليه كما وردمن مجلس النواب ولم ينظر المجلس به بعد .
٣٢	٦٥٨	مشروع قانون معدل لقانون العقوبات لسنة ١٩٦٣	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٣/٣/٦ ولا يزال قيد دراسة اللجنة	